



النِّهَايَة

في غَرِيبِ الحَدِيثِ وَالأَثَر

للإمام

مجد الدين المبارك بن محمد الجزري

المعروف بابن الأثير

المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

تحقيق

أ.د. أحمد بن محمد الخراط

عارضه محققه بعشر نسخ خطية

من مطبوعات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الشؤون الإسلامية

بتمويل الإدارة العامة للأوقاف

دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

النِّهَايَة

فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ وَالأَثَرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، وبعد: فقد نهض السلف رحمهم الله لخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ وقت مبكر، وتنوَّعت اتجاهاتهم العلمية في ذلك، وكانوا يَعُدُّون هذه الخدمة عبادةً جليلة تُمْلي عليهم بَذْلَ الإمكانات العالية، والأوقات النفيسة؛ لتحقيق هذا الغرض والوفاءِ به، وكانت خدمة غريب الحديث والأثر مظهراً من مظاهر هذه الحركة العلمية التي بذلها السلف.

ويُعَدُّ كتابُ «النهاية في غريب الحديث والأثر» للإمام ابن الأثير الجَزَري أحد المصنفات التي يُشار إليها بالبَنان، فذاعَتْ شهرتُه، وتداوله أهل العلم فيما بينهم، وكان له أثر واضح في مسيرة هذا الفن الجليل.

وقد بدأتُ التعريف بالكتاب بمقدمة عامة تحدَّثْتُ فيها عن معنى الغريب، وأسباب نشأته، ثم جاء المبحث الأول عن حركة التأليف في غريب الحديث من حيث نشأتُها، وتَطَوُّرُها، وأهم مناهج العلماء فيها. أما المبحث الثاني فقد كان عن التعريف بـ مجد الدين بن الأثير، وجاء المبحث الثالث عن التعريف بمنهج ابن الأثير في «النهاية»، وتضمَّنَ بيان مقدمته، ومعالم منهجه، وأوجه عنايته بالغريب، ثم يأتي المبحث الرابع عن أهمية كتاب «النهاية»، وخصصتُ المبحث الخامس للحديث عن بعض المآخذ التي أَخَذْتُها على الإمام ابن الأثير.

مقدمة في معنى الغريب وأسباب نشأته

إذا تتبَّعْنا نصوص اللغويين، نلتمس معاني مادة (غَرَبَ) واستعمالاتها[1]،

(١) انظر: العين /٧٠٩، تهذيب اللغة ١١٢/٨، جمهرة اللغة: ٢٦٨/١، الصحاح =

فإننا نجد «الغَرْبَ» هو الذَّهابَ، والتنحِّيَ عن الناس. وقد غَرَب عنّا يَغْرُب غَرْباً، وغَرَّب، وأغْرَب، وغرَّبه، وأغربه، إذا نحّاه. والغَرْبة والغَرْب: النَّوى والبُعْد، والخبرُ المُغْرِبُ: الذي جاء غريباً حادثاً طريفاً.

وقيل: «العلماء غرباء» لِقلَّتِهم فيما بين الجُهَّال.

والغريب هو البعيد عن وطنه، وسُمِّي الغُرابُ غراباً لكونه مُبْعِداً في الذَّهاب. والغريب من الكلام: الغامضُ. وأغرب الرجلُ، إذا جاء بشيء غريب. والشَّعرة الغريبة: حَدَثٌ في الرأس لم يَكُنْ من قبلُ، وأتى في كلامه بالغريب، إذا كان بعيداً عن الفَهْم. وغاية مُغْرِبة: بعيدة الشَّأْو. والغَرْب: شجرٌ لا يُثْمِرُ لتباعُدِه من الثمرات. وأغرب الرجلُ في مَنطِقِه، إذا لم يُبْقِ شيئاً إلا تكلَّم به، وشَأْوٌ مُغَرِّب، ومُغَرَّب: بعيد، وغَرُبَتِ الكلمةُ: غَمُضَتْ، وتكلَّم فَأَغْرَبَ: جاء بغريبِ الكلامِ، ونوادِرِه.

والغَرْبُ: هو التَّمادي واللَّجاجةُ في الشيء، وكُفَّ من غَرْبِك، أي: من حِدَّتِك. واستغرب الرجل: إذا لَجَّ في الضَّحِكِ، والتغريب: الإمعان. وفي لسانِه غَرْبٌ أي: حِدَّة.

مما تقدَّم يتبيَّن لنا أن دلالة المادة تنحصر فيما يلي:

١. القِلَّة والنُّدرة. وقد فَسَّر الأزهري[١] حديث «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً، فطُوبى للغرباء» بقوله: «أراد أنَّ أهلَ الإسلام حين بدأ كانوا قليلاً، وهم في آخر الزمان يَقِلُّون، إلا أنهم أخيارٌ».

(غرب) ١/١٩١، المفردات: ٦٠٤، اللسان (غرب) ١/٦٣٧، التاج: (غرب) ٣/٤٥٦، الوسيط (غرب) ٦٥٣.

(١) تهذيب اللغة: ٨/١١٨.

٢. البُعد: وقد فَسَّر ابنُ دريد[١] حديثَ عمر: «هل من مُغَرِّبة خبرٌ» فقال: «أي: هل من خَبَرٍ جاء من بُعْدٍ. وأحسَبُ أنَّ اشتقاق الغريب من هذا».

٣. الحِدَّة: كما في حديث عائشة – رضي الله عنها –: «كلُّ خِلالِها محمودٌ ما خلا سَوْرةً من غَرْبٍ كانت فيها[٢]».

٤. الطُّروء والحَداثة: وقد ورد في المَثَل: «ضَرَبَه ضَرْبَ غرائبِ الإبل»[٣]، وذلك أنَّ الغريبَةَ تزدحم على الحِياض عند الوُرود، وصاحبَ الحوضِ يَطْرُدها ليحفظَ الماءَ وفيراً أمام إبله.

وقد تحدَّث الإمام الخطابيُّ في مقدمة كتابه «غريب الحديث[٤]» عن أسباب نشأة الغريب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشار إلى أنَّ الرسولَ بُعِثَ مُبَلِّغاً ومُعَلِّماً، فهو لا يزالُ في كلّ مَقامٍ يقومُه، وموطنٍ يَشْهَدُه، يأمر بمعروف، وينهى عن منكر، ويُفتي في نازلة، والأسماعُ إليه مُصْغِية. وقد تختلف في ذلك عباراتُه، ويتكرَّر بيانُه، ليكونَ أوْقَعَ للسامعين. وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يَرْعَون كلامَه سَمْعاً، ويَسْتَوْفُونه حِفْظاً، ويُؤَدُّونه على اختلاف جهاته، فيجتمع لذلك في القضية الواحدة عِدَّةُ ألفاظ تحتها معنى واحد.

وقد يتكلم الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض النوازل، وبحَضْرته أخلاطٌ من الناس، قبائلُهم شتى، ولغاتُهم مختلفة، ومراتبُهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسَّرُ له ضَبْطُ اللفظ، وحَصْرُه، وإنما يَسْتدرك المرادَ بالفحوى، ويتعلَّقُ منه بالمعنى، ثم يُؤَدِّيه بلُغَتِه التي نشأ عليها،

---

(١) الجمهرة: ١/٢٦٨.

(٢) انظر: التاج: (غرب) ٣/٤٥٦.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/٢٦٠.

(٤) غريب الحديث له: ١/٦٨.

ويُعَبِّر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعَبتْ طرقُه عدةُ ألفاظ مختلفة، مُوجِبُها شيءٌ واحدٌ، ولكثرة ما يَرِدُ من هذا، ومن نظائره. يقول أبو عبيدة: «أعيانا أن نعرفَ، أو نُحْصِيَ، غريبَ حديث رسول الله ».

وكان الصحابة رضي الله عنهم يفهمون جُلَّ حديثِ نبيِّهم صلى الله عليه وسلم، وما خَفِيَ عليهم منه سألوه عنه، وأزالوا الإشكال عنه. وبعد انقضاءِ عصرهم، مضى المسلمون فاتحين يُبَلِّغون رسالة الله في الأرض، ومن الطبيعي أن يختلطوا، ويختلِطَ أولادُهم بالأمم الأخرى، فتمتزجَ الألسنة، ويغيبَ عصرُ الفصاحة، وتَضْعُفَ سبُلُ المحافظة عليها، مع استمرار الاتصال بالأمم الأخرى، ودواعي امتزاج الألسنةِ والشعوب.

* * * * *

المبحث الأول: حركة التأليف في غريب الحديث

نهض العلماء منذ وقتٍ مبكرٍ لخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتَعَدَّدت اتجاهاتُهم، ومناهجهم العلمية لتحقيق هذه الخدمة، وكانوا يَعُدُّونها من أعظم العبادات. وعِلْمُ غريب الحديث مظهرٌ من مظاهر الجهود الحثيثة التي بُذِلَتْ في سبيل بيان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإدراكِ فِقْهِه ومقاصده. وقد كان الفقهاء يكرهون التسرُّعَ في تفسير الغريب منه. ويذكرون أنَّ الإمام أحمد سُئِلَ عن حرفٍ من غريبِ الحديث، فقال: «سَلُوا أصحابَ الغريب، فإني أكره أن أتكلَّمَ في قول رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم بالظنِّ فأُخْطِئَ»[1].

وأمَّا عن بواكير التصنيف في هذا العلم، فإذا كنَّا قد وجدنا من ينسب إلى الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما شيئاً من ذلك فيما يتعلق بغريب القرآن[2]، فإننا لا نَجِدُ من يَنْسُب إليه، أو إلى أحدِ معاصرِيه، أو تلاميذه، شيئاً في غريب الحديث[3].

والواقع أنَّ حركةَ التأليفِ في غريب الحديث تبدأ من أواخر القرن الثاني الهجري، وقد ترك طائفةٌ من علماء اللغة المتقدِّمين مصنفاتٍ، أو شَذَراتٍ مختصرةً فيه، وبعضُها كان في وُرَيْقاتٍ، ككتاب أبي عبيدة مَعْمَرِ بن المُثنى، إذ

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ٢٤٥، وتدريب الراوي: ٢/ ١٨٤.

(٢) انظر: الإتقان: ٢/٥٥.

(٣) المعجم العربي: ص/٥٠.

وصفه ابن الأثير بقوله[١]: «كتاباً صغيراً، ذا أوراق معدودات»، وبعض هذه المُصَنفات وصل إلى خمسة وأربعين ألف ورقة، كما وَصَفَ ابنُ خَلِّكان كتابَ أبي بكر بن الأنباري[٢].

ويَنسُب الحاكم النيسابوري[٣] إلى النَّضْر بن شُمَيْل المازني المتوفى سنة ٢٠٣هـ أولَ مصنَّف في غريب الحديث، ويقول في وَصْفِه: «هو عندنا بلا سماع». ومن العلماء الذين تركوا مصنفات في هذا الحقل: قطرب[٤] المتوفى سنة ٢٠٦هـ، وأبو زيد الأنصاري[٥] المتوفى سنة ٢١٥هـ، والأصمعي[٦] المتوفى سنة ٢١٦هـ.

وذكر الخطيب البغدادي[٧] أنَّ أوَّل مَنْ صَنَّف في هذا الفن هو: أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠هـ، ويؤيده في ذلك لفيفٌ من المؤرخين، كياقوت[٨]، وابن الأثير[٩]، والسيوطي[١٠].

وقد يكون أبو عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السُّلَمِي سابقاً لأبي

---

(١) النهاية: ١/٥.

(٢) وفيات الأعيان: ٤/٣٤٢.

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٢١، وانظر: الرسالة المستطرفة: ص/١٥٤.

(٤) انظر: الفهرست: ص/٩٦، وغريب الحديث للخطابي: ١/٤٩.

(٥) انظر: الفهرست: ص٩٦.

(٦) انظر: الفهرست: ص٩٦.

(٧) تاريخ بغداد: ١٢/٤٠٥.

(٨) معجم الأدباء: ٦/٢٧٠٤.

(٩) النهاية: ١/٥.

(١٠) بغية الوعاة: ٢/٢٩٤.

عبيدة؛ لأنه كان معاصراً ليونسَ بنِ حبيب أستاذ أبي عبيدة، إذ يقولون: «إنَّ له كتاباً في غريب الحديث ذكر فيه الأسانيد، وصَنَّفه على أبواب السنن والفقه، إلا أنَّه ليس بالكبير»[١]. وكتاب أبي عدنان هذا دليلٌ واضح على أنَّ الاعتماد على الرواية والأسانيد في نَقْلِ تفسير الألفاظ كان المنطلق الذي انطلقت منه بواكير المؤلفات في غريب الحديث. قال ابن الصَّلاح[٢]: «أصل الإسناد أولاً خصيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغةٌ من السنن المؤكدة، رُوِّينا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه أنه قال: «الإسنادُ من الدين، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء».

ويُعَدُّ كتابُ «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام[٣] المتوفى سنة ٢٢٤هـ أولَ كتاب وَصَلَنا في هذا الفن. يقول هلال بن العلاء الرَّقِّي[٤]: «مَنَّ اللهُ على هذه الأمة بأربعة، وعَدَّد منهم: أبا عبيد، إذ فسَّر غرائب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم». وقد حظي كتاب أبي عبيد بتقدير وافر لدى علماء الغريب. يقول ابن قتيبة[٥]: «وقد كان تَعَرُّفُ هذا وأشباهِه عسيراً فيما مضى على طلبة العلم، لحاجته إلى أن يُسألَ عنه أهلُ اللغة. ومن يكمل فَهْمُه منهم ليفسر غريبَ الحديث، وفَتْقَ معانيه، وإظهارَ غوامضه، قليل. فأمَّا في زماننا هذا فقد كُفِي حَمَلةُ الحديثِ مؤونةَ التفسير والبحث بما أَلَّفه أبو عبيد».

يبدأ أبو عبيد كتابَه بسند مطوَّل يذكر فيه حديثَ: «زُوِيَتْ لي الأرضُ،

---

(١) تاريخ بغداد: ١٢/٤٠٥، وانظر: الفهرست ص/٥١، وإنباه الرواة: ٤/١٤٨.

(٢) مقدمة ابن الصَّلاح: ص/٢٣١.

(٣) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان: ٤/٦١، سير أعلام النبلاء: ١٠/٤٩٠، والبغية: ٢/٢٥٣.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص/١٢١.

(٥) غريب الحديث له: ١/١٥٠، وانظر: تاريخ بغداد: ١٢/٤٠٥.

فأُرِيتُ مشارقَها ومغاربَها» فيتحدَّث عن معاني مادة «زوى»، وينقل شَرْحَها من كتاب أبي عبيدةَ مَعْمر بن المثنى الذي تقدَّمه، ويستشهد بالشعر، ويسرد أقوال العلماء من أمثال: أبي زياد الكُلاعي، وأبي عمرو الشيباني، والكسائي.

وقد نهج أبو عبيد منهج البَدْء بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم من غير أن يراعيَ ترتيباً معيناً في سَرْدها، وقد رواها بالأسانيد، واستغرقت هذه الأحاديث قسماً كبيراً من كتابه، ثم أتبعها بالأحاديث المنسوبة للصحابة، فيبدأ بروايات الخلفاء الأربعة من خلال الجزء الثالث[١]، ثم يبدأ الجزء الرابع بأحاديث الزبير[٢]، فطلحة رضي الله عنهما حتى تكمل أحاديث العشرة المبشرين بالجنة، ثم يَذْكر أحاديث ابن عباس، فخالد بن الوليد رضي الله عنهما وغيرهم من الصحابة، ثم أحاديث الصحابيات[٣]، فالتابعين[٤]، ويختم كتابه[٥] بأحاديث لا يُعْرَفُ أصحابُها.

أمَّا كتاب «غريب الحديث» لعبد الله بن مسلم بن قتيبة[٦] المتوفى سنة ٢٧٦هـ، فقد أفاد مِنْ صنيع مَنْ تَقَدَّمه، ويرى ابن قتيبة أنَّه وجد جملة من الأحاديث عن أبي عبيد مُفَسَّرةً على نحوٍ مجانبٍ للصواب، فخالفه في تفسيرها، وأورد أحاديث لم يَذْكُرْها سَلَفُه، وقد ابتدأ بتفسير الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه، ثمَّ شرع في تفسير غريب أحاديث رسول الله صلى الله عليه

---

(١) غريب الحديث: ٣/٢٠٨.

(٢) غريب الحديث: ٤/١.

(٣) غريب الحديث: ٤/٣٠٩.

(٤) غريب الحديث: ٤/٣٤٢.

(٥) غريب الحديث: ٤/٤٨٨.

(٦) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد: ١٠/١٧٠، إنباه الرواة: ٢/١٤٣، وفيات الأعيان: ٣/٤٢.

وسلم، ثمَّ تلاها أحاديث الصحابة فالتابعين، ومَنْ بعدهم، وبعض الخلفاء، ثمَّ أفرد باباً لتفسير غريب أحاديث النساء، ثم خَتَمَ الكتابَ بذِكْرِ أحاديثَ غيرِ منسوبةٍ، سمع أهلَ اللغة يذكرونها.

ولم يُحَدِّد ابن قتيبة ضابطَ الغريب عنده، بيدَ أنَّه كان يُورد أحاديث فيها مُشْكِلٌ، وكان يَحُضُّ على معرفة معناها حتى لا يقع في الصدر عارضُ الشك فيها.

وقد وَصَلَتْنا المجلدةُ الخامسة من غريب الحديث للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي[(١)] المتوفى سنة ٢٨٥هـ. وقد حاول[(٢)] أن يجمع في كتابه بين طريقةِ المحدِّثين ـ وهي جَمْعُ الأحاديث على المسانيد، أي: الأحاديثِ المرويَّةِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق صحابي ـ وطريقةِ اللغويين، وهي نظام التقاليب والمخارج من الحَلْقِ، فأول الحروف حروف الحلق، ثمَّ الأقرب فالأقرب، ثمَّ تُقَلَّب الكلمة التقاليبَ الستة، ويبيِّن المهمل والمستعمل من تقاليبها. وقد أطال الحربي كتابه بالأسانيد وسَوْقِ المتون بتمامها، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا لفظةٌ واحدة[(٣)].

ثمَّ يأتي كتاب السَّرَقُسْطي[(٤)] القاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢هـ «الدلائل في غريب الحديث» وقد بدأ بأحاديث النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ثم الصحابة، مُقَدِّماً الخلفاءَ، فالعشرة، فالتابعين، وقد أفادَ السَّرَقُسْطي من جهود سابقيه، وأوردَ أقوالهم في تفسير ما يُورده من الغريب، وكان من منهجه الاستطراد والابتعاد عن أصل المعنى الذي شرع فيه.

---

(١) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد ٢٧/٦، وإنباه الرواة: ١٥٥/١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٣.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الكتاب: ٩٥/١.

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ص/١٥٤.

(٤) انظر في ترجمته: طبقات النحويين للزبيدي: ص/٢٨٤، والبغية: ٢٥٢/٢.

أمَّا كتاب «غريب الحديث» للإمام أبي سليمان حَمْدِ بن محمد الخطابي البُسْتِي[١] المتوفى سنة ٣٨٨هـ، فقد كان يورد الحديث، ثمَّ يتبعه بسنده، ثمَّ يفسِّر غريبه، ويؤيد تفسيره بحديث آخر، أو بآية كريمة، أو بشعر عربي فصيح، وحاول أن يستدرك على الكتب التي تَقَدَّمَتْه. وقد بدأ بتفسير أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فالصحابة فالتابعين، وألْحَقَ بها مقطعاتٍ من الحديث لم يجد لها في الرواية سنداً، وختم الكتاب بإصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يرويها عوامُّ النقلة. يقول في مقدمته[٢]: «ثم إنَّه لمَّا كَثُرَ نَظَري في الحديث، وطالَتْ مجالستي أهلَه، وجدتُ ألفاظاً غريبة، لا أصل لها في كتابَيْ أبي عبيد وابن قتيبة، ولم أزَلْ أتَتَبَّعُ مظانَّها، وألتقطُ آحادها، وأضمُّ نَشْرَها، حتى اجتمع منها ما أحبَّ الله أن يُوَفِّقَ له، ونَحَوْتُ نَحْوَهما في الوضع والترتيب».

ثم يأتي كتابُ «الغريبين» لأبي عبيد أحمد بن محمد العَبْدِيّ الهَرَوِيّ[٣] المتوفى سنة ٤٠١هـ، وهو أحد مصدرَيْن أفادَ منهما ابنُ الأثير في «النهاية». وقد بدأ بتفسير غريب القرآن، ثمَّ ثنَّى بغريب الحديث، وآثار الصحابة والتابعين، وكان ينقل كثيراً عن أئمّة الحديث واللغة قبله، وعُني بالأسانيد، وكان يأخذ من الحديث اللفظةَ الغريبةَ فيفسِّرها. فإن اشتمل الحديث على أكثر من كلمة غريبة فرَّق الألفاظ على المواد، ثمَّ مضى يفسِّر كل غريب في مكانه. وقد رتَّبه وَفْقَ حروف المعجم، وهو أول كتاب وَصَلَنا ينحو فيه مؤلِّفُه هذا المَنْحى. وقد سَبَقه إلى ذلك شَمِرُ بن حَمْدُويه المتوفى سنة ٢٥٥هـ، في كتابه «الجيم» الذي قال فيه

---

(١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان: ٢/ ٢١٤، سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٤٦.

(٢) غريب الحديث: ١/ ٤٦.

(٣) انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٤٦، طبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٨٤، البغية: ١/ ٣٧١.

ياقوت[١]: «رتَّبه على حروف المعجم، ابتدأ فيه بحرف الجيم، لم يسبقه إلى مثله أحدٌ تَقَدَّمه، وأودعَه تفسير القرآن وغريب الحديث».

يقول الهَرَوِيّ[٢] في مقدمته: «ونعمل لكل حرف باباً، ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوَّلُه الهمزة ثمَّ الباء ثمَّ التاء، إلى آخر الحروف»، ويقول[٣]: «وكنت أرجو أن يكون سَبَقَني إلى جَمْعِها، وضمِّ كلِّ شيءٍ إلى لِفْقِه[٤] منها، على ترتيبٍ حسن، واختصار كاف، سابقٌ، فكفاني مؤونةَ الدَّأب، وصعوبةَ الطلب، فلم أجد أحداً عَمِلَ ذلك إلى غايتنا هذه».

أمَّا كتابُ الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني[٥] المتوفى سنة ٥٨١هـ، فهو «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»، وكان ثاني مصدَرَيْن من مصادر ابن الأثير في «النهاية» بعد كتاب «الغريبين» المتقدِّم. قال ابن الأثير في مقدمته[٦]: «كان أبو موسى إماماً في عصره، حافظاً متقناً تُشَدُّ إليه الرِّحالُ، وتُناط به من الطِّلْبَةِ الآمالُ، ولمَّا وقفتُ على كتابه وَجَدْتُه في غاية الحسن والكمال».

وقد استحسن أبو موسى كتابَ الهرويِّ المتقدِّم، بَيْدَ أنَّه[٧] وجد كلمات كثيرة شذَّت عن كتابه «إذ لا يُحاط بجميع ما تُكُلِّم به من غريب الكَلِم، فلم أَزَلْ

---

(١) معجم الأدباء: ٣/١٤٢٠.

(٢) مقدمة الغريبين: ١/٦.

(٣) مقدمة الغريبين: ١/٦.

(٤) اللِّفْق: شقة من شِقتي المُلاءة.

(٥) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ: ٤/١٣٣٤، طبقات الشافعية للسبكي: ٦/١٦٠.

(٦) النهاية: ١/٩.

(٧) المجموع المغيث: ١/٣.

أتتبَّعُ ما فاته، وأكتب ما غفل عنه». وذكر في مقدمته أنَّ شَرْطَه في كتابه: الاختصارُ، إلا إذا اختلَّ الكلام دونَه، وتَرْكُ الاستشهاد بالشواهد الكثيرة، إلا إذا لم يُسْتَغْنَ عنها. واختار أبو موسى منهج الترتيب الهجائي وَفْقَ الحرف الأول، وهو المنهج الذي استقرت عليه المصنفات التالية للهروي.

ويُعَدُّ كتابُ «الفائق في غريب الحديث» لـ جار الله محمود بن عمر الزمخشري[1] المتوفى سنة ٥٣٨هـ، من المصنفات المهمة في منهج الترتيب الهجائي وَفْقَ الحرف الأول، غير أنَّه كان يُورد نصَّ الحديث كاملاً، ولا يُوَزِّعه وَفْقَ حروف كلمات ألفاظه، ومن هنا كان البحث عن الغريب المنشود يَعْتَرِيه بعضُ العُسْر. وقد لَحَظَ ابنُ الأثير[2] في مقدمة نهايته ذلك، فقال: «ولكنْ في العثور على طلب الحديث منه كُلْفَةٌ ومشقة ... فيجيء شرحُ كل كلمة غريبةٍ يشتمل عليها ذلك الحديث في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فتَرِدُ الكلمةُ في غير حرفها، وإذا تَطَلَّبها الإنسانُ تَعِبَ حتى يجدَها».

وتتوالى بعد ذلك المصنفات مختارةً منهج الترتيب الهجائي، وَفْقَ الحرف الأول. ويُعَدُّ كتابُ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجَوْزي[3] المتوفى سنة ٥٩٧هـ من أهمِّ المصنفات في القرن السادس، وكان يأمُل ـ كما ذكر في مقدمته ـ [4] أن يُغْنِيَ كتابُه عن جميع ما صُنِّف في ذلك. وقد اعتمد اعتماداً كبيراً على كتاب الهروي.

وآخرُ مصنَّف من المصنفات المهمة هو: «مجمع بحار الأنوار في غرائب

---

(١) انظر: في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١، البغية ٢/٢٧٩.

(٢) النهاية: ١/٩.

(٣) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٣/١٤٠، سير أعلام النبلاء: ٢١/٣٦٥.

(٤) غريب الحديث: ١/٤.

التنزيل ولطائف الأخبار» للشيخ محمد طاهر الصدِّيقي الفَتَّني[1] المتوفى سنة ٩٨٦هـ، وقد سارَ فيه على منهج الترتيب الهجائي وَفْقَ الحرف الأول، وهو المنهجُ الذي استقرت عليه المؤلفات في هذا الفن، وقد أفادَ من التراث الضخم الذي تركه السلف في غريب الحديث والأثر، ويُقِرُّ في مقدِّمته[2] بأنَّ كتاب «النهاية» كان أصلاً له «ولم أغادر منه إلا ما نَدَرَ، أو شاعَ بينهم وانتشر، وأضُمُّ إلى ذلك ما في ناظر عين الغريبين من الفوائد، وما عثرت عليها من غير تلك الكتب من الزوائد». وقد وضع الفَتَّني رموزاً لبيان ما اقتبسه من كل مصدر من المصادر التي أشار إليها في مقدمته، وجاء كتابه في خمسة مجلدات كبيرة.

ومن مناهج التأليف في علم غريب الحديث كتبُ الاستدراك على المتقدِّمين، وإصلاح الغلط الذي جرى على مصنفاتهم، ومن هذه المصنفات كتاب لُغْذَةَ الأصبهاني[3] الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٢٨٠هـ في «الرد على أبي عُبَيْد في غريب الحديث»، وكتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نَقْلها وضَبْطها تصحيفٌ وخطأ في كتاب الغريبين[4]، لأبي الفضل محمد بن ناصر[5] المتوفى سنة ٥٥٠هـ، وهو مطبوع

وكتب المختصرات والتهذيب، وإعادة الترتيب، ضَرْبٌ من ضروب التأليف في علم غريب الحديث. ومن هذه المؤلفات: «تقريب المرام في غريب القاسم بن سلام» للمُحِبِّ الطبري[6] المتوفى سنة ٦٩٤هـ، و«تهذيب غريب الحديث»

---

(١) انظر في ترجمته: الإعلام للحَسَني ٤/ ٢٦٥، الأعلام: ٦/١٧٢.

(٢) مجمع بحار الأنوار: ١/ ٢٤.

(٣) انظر: معجم الأدباء: ٢/٨٧٣، البغية: ١/٥٠٩.

(٤) انظر: هدية العارفين: ٢/٩٣، ومعاجم غريب الحديث والأثر: ص/٧٥.

(٥) انظر: في ترجمته: تذكرة الحفاظ: ٤/١٢٨٩، والبداية والنهاية: ١٦/ ٣٧٤.

(٦) انظر: معاجم غريب الحديث والأثر: ص/٧٨.

ليحيى بن علي التبريزي[١] المتوفى سنة ٥٠٢هـ، و«مختصر الغريبين» لمجد الدين أبي المكارم علي بن محمد[٢] المتوفى سنة ٥٦١هـ.

ومن مناهج التأليف شرحُ غريبِ حديث معيَّن، أو غريب كتاب معيَّن من كتب الحديث. ومن ذلك كتاب «شرح حديث أم زَرْع» لإسماعيل بن أبي أويس[٣] المتوفى سنة ٢٢٦هـ، ولأحمد بن عبيد أبي جعفر النَّحْوي[٤] المتوفى سنة ٢٧٨هـ.

وقد خصَّص الحافظ ابن حجر الفصلَ الخامسَ من مقدمة «فتح الباري» للألفاظ الغريبة في صحيح البخاري، ورَتَّبها على حروف المعجم[٥]، كما خصَّص ابنُ الصَّلاح النوع الثاني والثلاثين من «مقدمة في علوم الحديث» للغريب[٦]، وقال في تعريفه: «هو عبارة عمَّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها».

ومن المناهج التي نَلْقاها في شرح الغريب تفسير الأحاديث الطويلة المأثورة، ويمثلها كتاب «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» لابن الأثير. وقد طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطناحي في مجلد كبير.

* * * * *

---

(١) انظر: معاجم غريب الحديث والأثر: ص/٧٧.

(٢) انظر: البغية: ٢/٢٠١، وكشف الظنون: ٢/١٢٠٩.

(٣) فتح الباري: ٩/١٦٤، وانظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/٣٩٥.

(٤) فتح الباري: ٩/١٦٤، وانظر: بغية الوعاة: ١/٣٣٣.

(٥) مقدمة فتح الباري: ص/٧٧.

(٦) مقدمة ابن الصَّلاح: ص/٢٤٥، وانظر: تدريب الراوي: ٢/١٨٤.

المبحث الثاني: التعريف بمجد الدين بن الأثير

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجَزَري، المَوْصِلي الشافعي، أبو السعادات مجد الدين، المعروف بابن الأثير[(١)]. و«الأثير» لقبٌ لوالده أبي محمد بن عبد الكريم.

وقد اتفق المؤرخون على تحديد تاريخ ولادته بسنة ٥٤٤هـ، ما عدا ابنَ تغري بردي الذي أثبت ولادته سنة ٥٤٠هـ[(٢)]، وذلك في أحد الربيعَيْن بجزيرة ابن عُمر[(٣)].

وجزيرةُ ابن عُمر مدينة فوق الموصل، بينهما مسيرة ثلاثة أيام، ويحيط بها نهر دِجْلة، وقد بناها رجل من أهل بَرْقَعِيد، يُقال له: عبد العزيز بن عمر، أو الحسن بن عمر[(٤)]، ونسبوا إليها بقولهم: «الجَزَرِيّ».

مشايخه[(٥)]:

قرأ مجد الدين على:

١. عبد الوهاب بن هبة الله بن أبي حبَّة البغدادي، المتوفى سنة ٥٥٨هـ.

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ٢٢٦٨/٥، وفيات الأعيان: ١٤١/٤، سير أعلام النبلاء: ٤٨٨/٢١.

(٢) انظر: النجوم الزاهرة: ١٩٨/٦.

(٣) انظر: معجم الأدباء: ٢٢٦٨/٥.

(٤) انظر: معجم البلدان: ١٣٨/٢، وفيات الأعيان: ١٤٣/٤.

(٥) انظر في مشايخه: معجم الأدباء: ٢٢٦٩/٥، طبقات الشافعية: ٣٦٦/٨.

وقد قرأ عليه صحيح مسلم بالموصل[١].

٢. وأبي بكر يحيى بن سَعْدون المغربي القرطبي، المتوفى سنة ٥٦٧هـ[٢].

٣. ناصح الدين أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي، صاحب «الغُرَّة في شرح اللُّمَع»، المتوفى سنة ٥٦٩[٣].

٤. وأبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي، المتوفى سنة ٥٧٨هـ[٤].

٥. وعبد المنعم بن عبد الوهاب الحَرَّاني، المتوفى سنة ٥٩٦[٥].

٦. وأبي الحزم مكي بن رَيَّان الماكِسِينِيّ الضَّرير، المتوفى سنة ٦٠٣هـ[٦].

٧. وعبد الوهاب بن سُكَينة، المتوفى سنة ٦٠٧هـ[٧].

* * *

تلاميذه:

١. أبو الحسن علي بن يوسف القِفْطيّ، المتوفى سنة ٦٤٦هـ[٨].

٢. والشهاب القوصي إسماعيل بن حامد، المتوفى سنة ٦٥٣هـ[٩].

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٤/٢٩٣.

(٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٦/١٧١؛ بغية الوعاة: ٢/٣٣٤.

(٣) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/٤٧، وفيات الأعيان: ٢/٣٨٢.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٤/١٣٤١، طبقات الشافعية للسبكي: ٧/١١٩.

(٥) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/٢٢٧، شذرات الذهب: ٤/٣٢٧.

(٦) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣/٣٢٠، بغية الوعاة: ٢/٢٩٩.

(٧) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥/٢٥.

(٨) انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/٢١٢.

(٩) انظر ترجمته في: البداية والنهاية: ١٧/٣٢٦.

٣. وتاج الدين عبد المحسن بن محمد شيخ الباجربقي[١].

٤. وروى عنه بالإجازة الشيخ فخر الدين بن البخاري[٢].

٥. روى عنه ولده، ولم يُسَمِّه المؤرخون[٣].

صفاته:

ذكر المؤرخون للمبارك بن الأثير صفات: العِلْم والفضل والعقل والورع والبِرّ والإحسان.

وقد جمع بين التمكُّن من علوم العربية والقرآن والحديث والفقه، وصنَّف في ذلك تصانيف مفيدة. كما كان شاعراً، وأنشأ رِباطاً بقرية من قرى الموصل، ووقف أملاكَه عليه[٤].

وكان شافعيَّ المذهب، وقد عَرَض له مرضٌ كفَّ يديه ورجليه، ومنعه الكتابة، فكان يُحْمَلُ في مِحَفَّة، فانقطع في بيته[٥].

قال مجد الدين: «مازِلْتُ في رَيْعان الشباب وحَداثة السِّنِّ، مشغوفاً بطَلَب العلم، ومجالسة أهله، والتشبُّه بهم حَسْبَ الإمكان، وذلك من فضل الله عليَّ ولُطْفِه بي أن حَبَّبه إليَّ، فبَذَلْتُ الوُسْعَ في تحصيل ما وُفِّقْتُ له من أنواعه، حتى صارت فِيَّ قوةُ الاطلاع على خفاياه، وإدراك خباياه، ولم آلُ جهداً. والله الموفق

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩٠، طبقات الشافعية: ٨/٣٦٦.

(٣)انظر ترجمته في: طبقات الشافعية: ٨/٣٦٦.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٨/٣٦٧.

(٥) انظر: معجم الأدباء: ٥/٢٢٦٩، سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩٠.

في إجمالِ الطلب، وابتغاءِ الأَرَب»[١].

قال في «السِّير[٢]»: «قال ابن الشَّعَّار: «وكان من أشدِّ الناس بخلاً». قلت: «مَنْ وقف عَقارَه لله فليس ببخيل».

روى الكتب نازلاً، فأسند صحيح البخاريَّ عن ابن سرايا عن أبي الوقت، وصحيح مسلم عن أبي ياسر بن أبي حَبَّة عن إسماعيل بن السمرقندي عن التُّنْكُتي عن أبي الحسين عبد الغفار، ثمَّ عن ابن سُكينة إجازةً عن الفُراوي، والموطَّأ عن ابن سَعْدون، حَدَّثنا ابن عتاب عن ابن مُغيث فوَهِمَ، وسننَ أبي داود والترمذي بسماعه من ابن سُكَينة، وسنن النَّسائي، أخبرنا يعيشُ بن صدقة عن ابن محمويه[٣].

انتقل المبارك إلى الموصل سنة ٥٦٥هـ. وتولَّى الخزانة لـ: سيف الدين غازي بن مودود بن زنكي.

كما اتصل بالأمير مجاهد الدين قايْماز بن عبد الله الزيني، ووَلِيَ ديوان الإنشاء. ولم يَزَلْ في المَوْصِل إلى أن مات[٤]، ولكنه كان ينتقل في الولايات وتَفَرَّغ للكتابة في فترة مرضه، وكان يَغْشاه الأكابر والعلماء[٥].

مؤلفاته:

ترك المبارك قدراً كبيراً من المؤلفات العلمية[٦]. وقد صنَّف معظم كتبه في

(١) انظر: مقدمة جامع الأصول في أحاديث الرسول : ١/٣٥.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩١.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٨٨.

(٤) انظر: معجم الأدباء: ٥/٢٢٦٨.

(٥) انظر: وفيات الأعيان: ٤/١٤٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء: ٥/٢٢٧٠، وفيات الأعيان: ٤/١٤١، سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩١.

مدة مرضه، وكان عنده جماعة من الطلبة، يُعينونه عليها في الاختيار والكتابة[١].

منها:

١. «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» وهو مطبوع. والكتاب في شرح ما اختاره من الأحاديث المطوَّلة الغريبة.

٢. «البديع في علم العربية». وهو مطبوع.

٣. «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» جَمَع فيه بين الكتب الستة، ورتَّبه على حروف المعجم. وهو مطبوع.

٤. «المرصَّع في البنين والبنات والآباء والأمهات». وهو مطبوع.

٥. «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» وهو في التفسير أخذه من تَفسيري الثعلبي والزمخشري.

٦. «رسائل في الحساب».

٧. «المصطفى المختار في الأدعية والأذكار».

٨. «المختار من مناقب الأخيار».

٩. «الشافي في شرح مسند الشافعي».

١٠. «بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية».

١١. «الباهر في الفروق في النحو».

١٢. «صفة الكتابة»[٢].

١٣. «النهاية في غريب الحديث والأثر» وهو الكتاب الذي ندرسه، وقد

---

(١) وفيات الأعيان: ٤/١٤٢.

(٢) أبجد العلوم: ٣/١٢.

وصفه أهل الفنِّ بأنَّه «لم يُعهد نظيره في بابه»[١].

وقد قال فيه السيوطي[٢]: «وهو أحسن كتب الغريب، وأجْمَعُها، وأشهرُها، وأكثرُها تداولاً». وكان له قَبولٌ، فلا تخلو منه مكتبة، ونظمه شعراً[٣] إسماعيل بن محمد بن بردس البعلي المتوفى سنة ٧٨٥هـ، وسمَّاه «الكفاية في نظم النهاية»، كما كتب صفي الدين محمود الأرموي[٤]. المتوفى سنة ٧٢٣هـ عليه ذيلاً. كما أنَّ للسيوطي ذيلاً عليه بعنوان «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب» وهو مطبوع.

ومن أمثلة تذييله قوله[٥]: «أَبَد: في حديث ابن مسعود: «فهو يهوي على أثرها أَبَدَ الآبدين». قال في الصحاح: يقال: «لا أفعله أَبَدَ الآبدين، كما يقال: دَهْرَ الداهِرين، وعَوْضَ العائضين». قال ابن الجوزي: «أَبَده بَصَرَه، أي: أتبعه إياه».

كما اختصر «النهاية» عيسى بن محمد الصَّفَوِيُّ، المتوفى سنة ٩٥٣هـ في قريب من نصف حجمه[٦]، كما اختصره علي بن حسام الدين المُتَّقي[٧] المتوفى سنة ٩٧٥هـ، هذا بالإضافة إلى اختصار السيوطي له بعنوان «الدر النثير» وقد

(١) مفتاح السعادة: ١/١٢٥. وانظر: شرح: شرح نخبة الفكر لابن حجر: ص/٥٠٤.

(٢) الرسالة المستطرقة: ص/١٥٦.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق النهاية: ١/٨.

(٤) كشف الظنون: ٢/١٩٨٩.

(٥) التذييل: ص/٣٥.

(٦) كشف الظنون: ٢/١٩٨٩.

(٧) انظر: مقدمة النهاية: ١/١٢، ومقال فاطمة الراضي: «حركة التأليف في لغة غريب الحديث» في مجلة المورد: ع٤، م٩.

أضاف إليه بعض الزيادات، وهو مطبوع.

ويُعَدّ «النهاية» لدى أهل العلم من المعاصرين عمدةً في بابه[١]، وقد ألّف عبد السلام بن محمد علوش «الذيل على النهاية في غريب الحديث والأثر» وهو باحث معاصر، وممّا استدركه على ابن الأثير: في الحديث أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم دعا قوماً لبيت عائشة، فقال: «يا عائشةُ أَطْعِمينا» قال: «فجاءت بدَشِيشة». قال في «الفائق»: «الدَّشِيشة حَسْوٌ، يتخذ من بُرٍّ مَرْضُوض»[٢].

ومما استدركه حديث[٣]: «إنَّ كلبة كانت في بني إسرائيل مُجِحّاً». المُجِحُّ: الحامِلُ التي دنا وِلادها.

* * *

وفاته:

توفي أبو السعادات في مدينة الموصل يوم الخميس في ذي الحجة سنة ست وستمئة، ودُفِنَ برِباطه في درب درَّاج[٤].

* * * * *

(١) انظر: المعجم العربي ص/٦٠.

(٢) الذيل على النهاية: ص/١٦٧.

(٣) الذيل على النهاية: ص/٤٥٢.

(٤) انظر: معجم الأدباء: ٥/٢٢٧٠، وفيات الأعيان: ٤/١٤١، سير أعلام النبلاء: ٢١/٤٩١.

المبحث الثالث: منهج ابن الأثير في النهاية

أ: مقدمته

كتب الإمام ابن الأثير مقدمة لكتابه «النهاية» تحدَّث فيها عن أهمية علم الحديث والأثر، وذهب إلى أنه لا خلاف بين أولي الألباب والعقول، ولا ارتيابَ عند ذوي المعارف والمحصول، أنَّ علم الحديث والآثار[١] من أشرف العلوم الإسلامية قَدْراً، وأحسنِها ذكراً، وأكملِها نفعاً، وأعظمها أجراً، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها، ومعاقِده التي أُضيف إليها، وأنه فرضٌ من فروض الكفايات يجب التزامه، وحقٌّ من حقوق الدِّين، يتعيَّن إحكامه، واعتزامه.

وكان ابن الأثير يرى أنَّ علم الحديث والآثار ينقسم قسمين، أحدهما: معرفة ألفاظه، والثاني: معرفة معانيه.

ويرى أنَّ معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يَحْصُل التفاهمُ، فإذا عُرِفَتْ تَرَتَّبَتْ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى. ويُقَسِّمُ بعد ذلك الألفاظ إلى: مفردة ومركبة، ويرى أنَّ معرفة المفردة مقدمة على معرفة المركبة؛ لأنَّ التركيب فرعٌ عن الإفراد[٢]، ثم يقسم الألفاظ المفردة إلى قسمين: أحدهما خاص، والآخر عام.

أمَّا العامُّ فهو: ما يشترك في معرفته جمهور أهل اللسان العربي، ممَّا يدور بينهم في الخطاب، وتناقلوه.

---

(١) النهاية: ١/٣.

(٢) النهاية: ١/٤.

وأما الخاصُّ فهو: ما ورد فيه من الألفاظ اللغوية والكلمات الغريبة التي لا يعرفها إلَّا مَنْ عُنِيَ بها، فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاص من الألفاظ أهمَّ ممَّا سواه، إذ الحاجة إليه ضروريةٌ في البيان.

ثم يقسم معرفة هذا الخاص إلى معرفة ذاته وصفاته[١]. أما ذاته فهي معرفة وزن الكلمة وضبطها، وتأليف حروفها؛ لئلا يتبدلَ حرفٌ بحرف، أو بناءٌ ببناء، وهذه المعرفة استقلَّ بها علماء اللغة. وأما صفاته فهي معرفةُ حركاته وإعرابه ونحو ذلك؛ لئلا تَخْتَلَّ المعاني التي يكون فَهْمُ الحديث مبنياً عليها، وهذه المعرفة استقلَّ بها علماء النحو والتصريف.

ثمَّ بيَّن المؤلف في مقدمته أنَّ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- هو أفصح العرب لساناً، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وكان في موقع العناية الربَّانيَّة، وكان يخاطب العرب على اختلاف قبائلهم وبطونهم، كلاً منهم بما يفهمون، فكأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أعلمه ما لم يكن يَعْلَمُه غيرُه، وكان أصحابه يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضِّحه لهم.

واستمر عصره[٢] إلى حين وفاته على هذا السنن، ثم جاء العصر الثاني ـ وهو عصر الصحابة ـ جارياً على هذا النمط، فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً، لا يتطرَّق إليه الزَّلَلُ، إلى أن فُتِحَت الأمصار، وخالط العربُ غيرَ جنسِهم من الأمم، فامتزجت الألسنُ، ونشأ بينهم الأولادُ، فتعلَّموا من اللسان العربي ما لابُدَّ لهم في الخطاب منه، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه، فصار بعد كونه من أهمِّ المعارف مهجوراً، وتمادَت الأيام على سَنَنٍ من الصلاح إلى أن انقرض عصر الصحابة رضوان الله عليهم.

---

(١) النهاية: ١/ ٤.

(٢) النهاية: ١/ ٤.

وجاء التابعون لهم بإحسان، فسلكوا سبيلهم، ولكنهم قَلُّوا في الإتقان، فما انقضى زمانُهم إلا واللسان العربي قد كاد يستحيل أعجمياً، فلا ترى المحافِظَ عليه إلا الآحاد، فلما أعضل الداءُ، وعزَّ الدواءُ، ألْهم اللهُ عزَّ وجلَّ جماعةً من ذوي البصائر؛ أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم؛ حراسةً لهذا العلم الشريف من الضياع.

ثم يتحدَّث المؤلف[(١)] عَمَّنْ يراه أوَّل من جمع في هذا الفن من غريب الحديث والأثر، وكان يرى أنه أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى، إذ جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات. ويبيّن ابن الأثير أنَّ قلَّةَ صفحات الكتاب لم تكن لجَهْلِه بغيره من غريب الحديث، وإنما سبب ذلك أنَّ كلَّ مبتدئ لشيء يكون قليلاً، ثم يكثر، ثم إنَّ الناس يومئذٍ كان فيهم بقيةٌ من معرفة.

ويتابع ابن الأثير الحديث عن أوائل حركة التصنيف، فيشير إلى أنَّ النَّضْر بن شُميل وضع كتاباً بعد ذلك أكبر من كتاب أبي عبيدة، ثم يأتي كتاب الأصمعي عبد الملك بن قريب، ويصف كتابه بأنه «أحسن فيه الصُّنع وأجاد». ثم يأتي كتاب قطرب.

ويلحظ ابن الأثير أنَّ حركة التأليف في هذا العلم ما تزال تَحْبُو: «ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر»[(٢)]. واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام الذي وضع كتاباً مهماً في هذا العلم «لِما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة، والمعاني اللطيفة، والفوائد الجمَّة»[(٣)].

(١) النهاية: ١/٥.

(٢) النهاية: ١/٦.

(٣) النهاية: ١/٦.

ثم يتحدَّث المؤلف عن كتاب «غريب الحديث» لأبي محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري، فيقول: «ولم يُودِعْه شيئاً من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد إلا ما دَعَتْ إليه حاجة من زيادةِ شرحٍ وبيان أو استدراك أو اعتراض».

ثم يشير إلى كتاب إبراهيم بن إسحاق الذي «بسط القول وشرح، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدهم، وأطاله بذِكْرِ متونِها، وألفاظها».

وكَثُرَت المصنفات بعد ذلك، فأدلى أهل اللغة بدَلْوِهم، من أمثال شَمِر بن حَمْدُويه، وثعلب، والمبرد، والأنباري، والزاهد، وغيرهم. إلى أن جاء الإمام أبو سليمان حَمْدُ بن محمد الخطَّابي البُسْتي الذي سلك منهج أبي عبيد وابن قتيبة، وأضاف إلى أقوالهما المزيد.

ويرى ابن الأثير[1] أنَّ هذه الكتب الثلاثة هي المُعَوَّل عليها. بيدَ أنَّه ينتقد منهج التأليف في هذا العلم، ويُوضِّحُ حاجته إلى تيسير تناوُله بالترتيب المعجمي: «إلا أنها وغيرها لم يكن فيها كتاب صُنِّف مرتباً ومُقفًّى، يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه، إلا كتابُ الحربيِّ، وهو على طوله، وعُسْر ترتيبه، لا يوجَد الحديث فيه إلا بعد عَناء، مع ما فيه من كون الحديث المطلوب لا يُعرف في أيِّ واحد من هذه الكتب هو».

ثمَّ يتحدَّث عن كتاب أحمد بن محمد الهَرَوي في الجمع بين غريب القرآن والحديث، وقد رَتَّبه على حروف المعجم، وأفاد من محاولات سابقيه، فجاء مصنَّفه «جامعاً في الحسن بين الإحاطة والوَضْع»[2]. إلى أن جاء الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، وصَنَّف كتاب «الفائق»، وهذا الكتاب مع كونه جامعاً

(١) النهاية: ١/٧.

(٢) النهاية ١/٩.

مستفيداً ممَّا تَقَدَّمه، بيدَ أنه كان يشرح ما في الحديث الواحد من غريب في حرف واحد من حروف المعجم، فتَرِدُ الكلمةُ في غير حرفها، وإذا تَطَلَّبها الإنسانُ تعب حتى يجدَها، ومن هنا فإنَّ كتاب الهروي أسهل مأخذاً.

ثم يتحدث ابن الأثير عن كتاب أبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني الذي أفاد من كتاب الهروي في مادته ومنهجه، واستدرك ما فاته، وتَحَدَّث عن كتاب أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الذي اقتفى أثر الهروي «ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذَّة واللفظة الفاذَّة».

ويأتي بعد ذلك حديث ابن الأثير عن كتاب «النهاية»، فيقرُّ بأنَّه ترسَّم خُطا الكتابين المتقدمين: كتاب «الغريبين» للهروي، و«المجموع المغيث» لأبي موسى المديني، ويقول[1]: «فرأيت أن أجمعَ ما فيهما من غريب الحديث، مجرداً من غريب القرآن، وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لكلفة الطلب، وأنعمت الفكر في اعتبار الكتابين، والجمع بين ألفاظِهما». ويلحظ ابن الأثير أن الكتابين قد «فاتهما الكثير الوافر»، ويقول: «فحيث عَرَفْتُ ذلك تَنَبَّهْتُ لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدوَّنة المصنَّفة في أول الزمان وأوسطه وآخره، فتتبَّعْتُها، واستَقْرَيْتُ ما حَضَرَني منها، وأَضَفْتُ ما عثرت عليه من الغرائب، إلى ما في كتابيهما في حروفها من نظائرها»[2].

ثم يتحدث عن الترتيب المعجمي الذي سلكه، فقد التزم الحرف الأول والثاني من كل كلمة، وأتبع ذلك بالحرف الثالث من الكلمة على سياق الحروف.

---

(١) النهاية ١ / ١٠.

(٢) النهاية ١ / ١١.

ثم يتحدَّث عن المشكلة التي واجَهَتْه، وهي[١] «أني وَجَدْتُ في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بُنِيت الكلمة عليها، حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها»، ورأى أنَّ حَلَّ هذه المشكلة يكمن في «أن أثبتَها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً، ونَبَّهْتُ عند ذِكْرِه على زيادتِه؛ لئلا يراها أحد في غير بابها، فيَظُنَّ أنَّي وَضَعْتُها فيه للجهل بها».

وسوف نتطرق للحديث عن هذا المنهج في مبحث «مآخذ على ابن الأثير».

وينبه ابن الأثير القارئ على أنَّ ما اقتبسه من كتاب الهروي ميَّزَه بالحرف «هـ» بالحمرة، وما اقتبسه من كتاب أبي موسى ميّزه بالحرف «س»، وما أضافه من غيرهما أهمله بغير علامة؛ ليتميزَ ما فيهما عمَّا ليس فيهما، كما أفاد القارئ بأنَّ جميع ما في كتابه ينقسم قسمين، أحدهما: مضاف إلى مُسَمَّى، وقد يكون ذلك المسمَّى هو صاحب الحديث، أو يكون راوياً للحديث، أو يكون سبباً في ذكر ذلك الحديث فأُضيف إليه، أو يكون له فيه ذِكْرٌ عُرِفَ الحديث به.

والثاني: غير مضاف إلى مُسَمَّى، والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا القليلَ الذي لا تُعْرَف حقيقته: هل هو من حديثه، أو من حديث غيره[٢]؟ وسوف نتناول صنيعه هذا في موضعٍ آخرَ من هذه الدراسة، إن شاء الله. وبعد هذه المقدمة يشرع ابن الأثير في مواد معجمه.

* * * * *

(١) النهاية ١/١١.

(٢) النهاية ١/١٢.

ب: منهج ابن الأثير في النهاية

اجتمع لابن الأثير قَدْرٌ غزيرٌ من نصوص الحديث والأثر، تحتاج إلى بيان ما فيها من غريب، كما تحتاج إلى منحى تنظيمي دقيق يجعل التعامل معها ميسوراً في مرحلة جَمْعِها، ثم تحريرِها، وضَبْطِ الإحالة عليها، وفيما يعقب ذلك من مرحلة الإفادة منها، والعودة إلى مادة منشودة منها. ويتضح لنا منهجه في «النهاية» من خلال المعالم التالية:

١. إنَّ اختيار منهج محدد يبدو أمراً لازماً، ولاسيما أنَّ طائفة من مصنَّفات «غريب الحديث» من قبله تفتقد المنهج الميسَّر المطَّرد في تنظيم مادتها، ويَعْتَرِيها ضُروبٌ من العُسْرِ في استخراج حديث منها، فهل ينثر مادته من غير ترتيب معيّن، أو يذكر غريبه وَفْقَ المسانيد، كما هي طريقة أبي عبيد وابن قتيبة في مصنفهما المتقدِّم: «غريب الحديث»، أو وَفْقَ طريقة التقاليب والمخارج، كما هي طرف من طريقة أبي إسحاق الحربي في غريبه، أو وَفْقَ ترتيب الحروف الهجائية: أ، ب، ت، ث، ابتداءً من الحرف الأخير للكلمة، ثم العودة إلى الحرف الأول، كما هي طريقة الجوهري في «صحاحه»، أو وَفْقَ ترتيب الحروف الهجائية من الحرف الأول للكلمة، كما هي طريقةُ الهَرَوِيِّ في «الغريبين»، والزمخشري في «الفائق»؟

لا ريب أنَّ الخبرة الواسعة في الصناعة المعجمية التي عَجَمَتْ عُودَ مؤلِّف في القرن السابع؛ كابن الأثير، منَحَتْه خبرة واسعة في معالم كل طريقة ومحاسنها، وجَعَلَتْه يُرَجِّح الطريقة الأخيرة، فهي يسيرة تتجاوز الصعوبات التي قد تكتنف الطرق الأخرى، فنَثْرُ المادة من غير ترتيب لا يُقِرُّه أحدٌ لعُسْرِ استخراج المادة المنشودة، وقد لا يُدْرِك المُراجِعُ اسمَ الصحابي الراوي للحديث الغريب، كما أنَّه قد يجتهد طويلاً في قراءة مسند معيَّن للوقوف على

حديث منشود، كما أنَّ طريقة التقاليب والمخارج بما تحمله من صعوبةِ استخراج الغريب منها، تجعله يتجنَّبها.

لقد حَدَّد ابن الأثير وِجْهَتَه التي هو مُوَلِّيها، فهي ترتيب المادة وَفْقَ الحروف الهجائية، وقد كان تحت هذا الترتيب ثلاثة اتجاهات معجمية: فثمة مَنْ يُرَجِّح اختيار الحرفِ الأخير من الكلمة بعد تجريدها من الحروف الزائدة، ورَدِّ الحرف الأصليِّ المحذوف، ثم العودة إلى الحرف الأول من الكلمة، وثمّة مَنْ يُرَجِّح اختيار الحرف الأول ابتداءً، ثم الحرف الثاني فالثالث؛ لأنَّه يحقق سهولة ووصولاً مباشراً إلى تَصَوُّر اللفظ المنشود؛ وذلك لأنه تَصَوُّرٌ سهل قريب، يبتعد عن سلوك تركيب عنصرين من عناصر التفكير، أولهما التوجُّه نحو الحرف الأخير، وثانيهما العودة إلى لفظ الحرف الأول، وهذا الترجيح في اختيار الحرف الأول هو الذي مضى عليه ابن الأثير.

أمَّا الاتجاه المعجمي الثالث الذي عَزَفَ عنه صاحب «النهاية» فهو: أنَّ الحديث الواحد قد يتضمَّن أكثر من مفردة غريبة، فهل يَسْرُدُ النصَّ كاملاً وفق الترتيب الهجائي لأول لفظٍ غريب، ثم يَذْكُرُ اللفظ الغريب الثاني في الموضع نفسه، كما فعل الزمخشري في «فائقه»، أو يُوَزِّع نصَّ الحديث إلى مقطعات عديدة، فيذكر كل لفظ غريب وَفْقَ ترتيبه الهجائي الأول؟ وهو الذي اختاره ابن الأثير.

إنَّ اختيار ابن الأثير لهذا المنهج الدقيق يجعله يتجاوز مظاهر العسر التي تكتنف الطرق الأخرى، فطريقة المسانيد يصعب معها الاهتداء إلى الموضع المطلوب، ولاسيما إنْ جَهِلَ المُراجِعُ اسم صاحب المسند، ولو عرفه لتعب في الوصول إليه، من خلال عشرات الأحاديث التي يرويها ذلك الصحابي، وإن كان لدينا فهارس حديثة كاشفة، احتاج المراجِعُ إلى الوقوف على أحاديث كل مادة ليصل إلى مبتغاه من حديث معيّن، وفي ذلك هَدْرٌ كبيرٌ للوقت والجهد.

أمَّا طريقة التقاليب والمخارج فقد ثبت من خلال تجربة الخليل في كتاب

«العين»، والحربي في «غريبه»، أنها وَعْرَة لا تتكشَّف المادة معها إلا بعد لَأْيٍ ونَصَب. وأمَّا طريقة الزمخشري في «فائقه» فتتميز بسهولتها لأنها تعتمد على الحروف الهجائية، بيدَ أنَّ المُراجِعَ قد يَجْهَلُ أول الحديث، فلا يَتَبَيَّن له موضع الغريب الأول الذي شرع فيه الزمخشريُّ ليجعلَه منطلقه، فينثر ما فيه من غريب؛ وذلك لأنَّ مادة الغريب في الحديث الواحد متعددة.

إنَّ الطريقة التي تَوَخَّاها ابنُ الأثير في معجمه «النهاية» تجعل من يقف على عتبته يصل إلى مبتغاه على نحوٍ ميسور، فلا يلزمه إلا أن يُجَرِّدَ اللفظة الغريبة من زوائدها، أو يردَّ لها الحرف المحذوف الأصلي، ثم يمضي في الوصول إلى الحرف الأول منها فالثاني، فالثالث، وَفْقَ ترتيب الحروف الهجائية المعهود: أ، ب، ت، ث. وقد رافق هذا الاختيارَ معالمُ كثيرة لتيسير تناوُل معجمه، كما سيتبين لنا في تفصيل منهجه.

ويرى الدكتور حسين نصار[١] في دراسته حركةَ التأليف في صناعة المعاجم العربية من خلال مدرسة الحرف الهجائي الأول، أنَّ معجم «أساس البلاغة» للزمخشري له فَضْلُ السَّبْقِ إلى هذه الطريقة، «وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة، وإن سبَقَتْه رسائل صغيرة» ويزهو الزمخشري في مقدمة «أساس البلاغة» باهتدائه إلى هذا الترتيب، فيقول[٢]: «وقد رُتِّبَ الكتابُ على أشهر ترتيبٍ مُتَداوَلاً، وأسهلِهِ مُتناوَلاً، يَهْجُم فيه الطالب على طَلِبَتِه، موضوعةً على طرف الثُّمام[٣] وحَبْلِ الذِّراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجافِ والإيضاعِ[٤]، وإلى النظر فيما لا يُوصَل إلا بإعمال الفكر إليه». ولكن

(١) المعجم العربي: ص/٦٩٣.

(٢) أساس البلاغة: (ل).

(٣) قولهم: «هو مني على طرف الثُّمام، وعلى حبل الذِّراع» إذا كان حاضراً قريباً.

(٤) الإيجاف والإيضاع: ضَربان من السير.

لا يفوتُنا أن نشير إلى أنَّ الهروي (ت:٤٠١هـ) في «الغريبين»[1] أسبقُ من الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) في «أساس البلاغة»، وإن كان اتجاه المصنِّفَيْن مختلفاً، فالهروي يضع معجماً في غريب الحديث، والزمخشري يضع معجماً لمفردات اللغة، وحقل التصنيف اللغوي يستوعب الاتجاهين معاً.

يبدأ معجم ابن الأثير بحرف الهمزة، ويندرج تحته عنوان بارز: «باب الهمزة مع الباء»، وتحت هذا العنوان: مادة أَبب، ثم مادة أبد، ثم مادة أبر، فمادة أبس، فمادة أَبض، وهكذا فهو يراعي ترتيب الأوائل فالثواني فالثوالث داخل المادة الواحدة، إن تَوافَرَتْ معها مادة من الأحاديث تُوَفِّي مضمونها.

٢. دأب ابن الأثير على أن يكتفي بشرح اللفظة الغريبة التي تدخل في المادة اللغوية التي عقدها، فإن ورد غريبان أو أكثر في الحديث نفسه اكتفى بغريب الباب، وإن أراد المُراجِعُ معرفة باقي غريب الحديث الذي أورده فَلْيتتبَّعْ مَظانَّه في سائر المواد وَفْقَ حَرْفِه الهجائي:

ففي حديث أُصَيْل الخزاعي[2] حين قَدِم عليه المدينة قال له: «كيف تَرَكْتَ مكّة؟» قال: تركتُها وقد أَحْجَنَ ثُمامُها، وأَعْذَق إذخِرُها، وأَمْشَرَ سَلَمُها». فقال: «إيهاً أُصَيْلُ، دعِ القلوبَ تَقِرُّ» فقد اختار من نصِّ الحديث لفظة «إيه» لأنها هي المَعْنِيَّةُ في ترتيب المواد وفق حروف المعجم، فيشرحها بقوله: «أي: كُفَّ واسكت، ثم يُوزِّع الألفاظ الغريبة في هذا الحديث على الحروف الهجائية المختلفة. وفي حديث صلاة الأوَّابين[3] «حين تَرْمَضُ الفِصالُ» شرح لفظة «الأوَّابين» وأحجم عن شرح «تَرْمَضُ الفِصال».

---

(١) أشرنا في حركة التأليف في الغريب إلى أنَّ كتاب الجيم لشَمِر كان السابق في اختيار هذا المنهج المعجمي، ولكنه لم يصلنا.

(٢) النهاية: ١/٨٧.

(٣) النهاية: ١/٧٩.

وفي حديث سليمان(١): «احشُروا الطير إلا الشَّنْقاءَ، والرَّنْقاءَ، والبُلَتَ»، شرح «البُلَتَ» بقوله: «طائر مُحْرِق الريش»، ولم يشرح الباقي.

بَيْدَ أنَّ ابن الأثير في أحيان نادرة يَضْطر إلى شرح ألفاظ الحديث مجتمعةً «فإنَّه إذا فُرِّقَ لا يكاد يُفهم الغرضُ منه» وذلك كما في الحديث(٢): «وإنَّ ممَّا يُنْبِتُ الربيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطاً أو يُلِمُّ، إلا آكلة الخَضِر، فإنها أكلَتْ، حتى إذا امتدَّتْ خاصِرتاها استقبلَتْ عينَ الشمسِ، فثَلَطَتْ وبالَتْ ثم رَتَعَتْ...».

وفي حديث الكوثر(٣): «طِينُه المِسْكُ، ورَضْراضُه التُّوم» يقول: «الرَّضْراض: الحَصَىٰ الصِّغار، والتُّوم: الدُّرُّ».

٣. وقد يرى أحد علماء الغريب رأياً في جَذْر لفظةٍ من ألفاظ الغريب، فيورد ابن الأثير المادة اللغوية وَفْقَ مذهبِ مَنْ يُخالِفُه، وَيُعَقِّب على ذلك بما يراه من وجهته صحيحاً. فقد أورد حديث حذيفة(٤): «لَتَبْتَلُنَّ لها إماماً» أي: «لَتَخْتارُنَّ».

ثم قال: «هكذا أورده الهَرَوِيُّ في هذا الحرف، وجعل أصله من الابتلاء: الاختبار، وغيرُه ذكره في الباء والتاء واللام، وكأنه أشبه».

وقد يكون لِلَفْظِ الغريب روايتان أو أكثر، فيحرص ابن الأثير على ذِكْرِ هذه الروايات مكررةً بحسب مواردها اللغوية، بناءً على أنَّ المُراجِعَ قد يستحضر روايةً معينة، ولا يستحضر غيرها، فيعود إلى موضعها ليجدَها. فقوله صلى الله عليه وسلم(٥): «أعوذ بك من الحَوْر بعد الكَوْن» شرحه في مادة (كون) ثم قال:

---

(١) النهاية: ١/١٥٠.

(٢) النهاية: ٢/٤٠.

(٣) النهاية: ٢/٢٢٩.

(٤) النهاية: ١/١٥٦، الغريبين: ١/٢١٠.

(٥) النهاية: ٤/٢١١.

«ويروى بالراء: الكَوْر، وقد تقدَّم»[(١)].

٤. ومن الطبيعي أن تَحْظَى بعض المواد اللغوية بغزارة أحاديثها وشواهدها، واختلاف دلالتها واستعمالاتها ومقاصدها، فتجد في المادة اللغوية الواحدة عشرات النصوص من أحاديث الغريب، وذلك من مثل: هود، خلف، ركب، دين، دخل، سمع، وفي مقابل ذلك قد لا يتوافر في بعض المواد أكثر من حديث غريب واحد في المادة مثل: رصح، رصغ، رتت، رتم، رثأ.

وقد يورد مادةً لغويةً ولا يذكر ضمنَها أيَّ حديث، وإنما يشير إلى تكرار ذِكْرِ لفظة معينة، فيتحدَّث عنها مفردةً، كقوله في «هَلُمَّ[(٢)]»: «قد تكرر في الحديث ذكر «هَلُمَّ» ومعناه: تعالَ، ومنه لغتان: فأهل الحجاز يُطْلِقونه على الواحد والجميع والاثنين والمؤنث، بلفظ واحد مبني على الفتح، وبنو تميم تُثَنِّي وتَجْمع وتُؤَنِّث، فتقول: هلُمَّ وهَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا».

وكقوله[(٣)]: «تكرر ذِكْر التوكُّل في الحديث، يقال: تَوَكَّل بالأمر، إذا ضَمِنَ القيام به، ووكَلْتُ أمري إلى فلان أي: ألجأته إليه، واعتمدت فيه عليه.

وكقوله[(٤)]: «قد تكرر ذِكْرُ «المُزْن» وهو الغَيْمُ والسَّحاب، واحدته مُزْنة. وقيل: هي السَّحابة البيضاء».

٥. ومن معالم منهجه أنه يحرص على تعيين موارده التي يستقي منها، وذلك شأن المحقق الذي يسبر هذه الموارد، ويقف على أقوال صاحبها؛ ليُمَكِّنَ المُراجِعَ من مراجعة المسائل العلمية في مَظانِّها، ويدرس ما هو مبثوث فيها من

(١) النهاية: ٤/٢٠٨.

(٢) النهاية: ٥/٢٧٢.

(٣) النهاية: ٥/٢٢١.

(٤) النهاية: ٤/٣٢٥.

أقوال. ففي الحديث[١]: «أتاكم أهل اليمن هم أرقُّ قلوباً، وأبخَعُ طاعة» يقول: «أي: أبلغُ وأنصحُ في الطاعة من غيرهم. قال الزمخشري: «هو مِنْ بَخَع الذبيحة، إذا بالغ في ذبحها، وهو أن يقطع عَظْمَ رقبتها، ويَبْلُغَ بالذَّبْح البِخاع – بالباء – وهو العِرْقُ الذي في الصُّلب، والنَّخْع بالنون دون ذلك». هكذا ذكره في كتاب «الفائق في غريب الحديث»، وكتاب «الكشاف» في تفسير القرآن، ولم أجده لغيره، وطالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح، فلم أجد البِخَاع بالباء مذكوراً في شيء منها».

وعرض لحديث علي[٢] رضي الله عنه: «فبعث الله السَّكينة، وهي ريح خَجُوجٌ، فتطوَّقَتْ بالبيت»، ويقول: «وأصل الخَجِّ الشّق، وجاء في كتاب «المعجم الأوسط» للطبراني عن علي- رضي الله عنه –: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «السَّكينة ريحٌ خَجوج».

وذكر حديث جرير[٣]: «حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهلَّلُ كأنَّه مُذْهَبَةٌ» يقول: «هكذا جاء في سنن النسائي، وبعض طرق مسلم، والرواية بالدال المهملة والنون، فإن صَحَّت الرواية فهي من الشيء المُذْهَب».

وقد يُعَيِّن موارده من خلال تحديد المصنِّف الذي أخرج الأثر، فقد أورد حديث[٤] ابن عباس رضي الله عنه: «أرض الجنة مَسْلوفة»، ثم قال: «هكذا أخرجه الخطابي والزمخشري عن ابن عباس، وأخرجه أبو عبيد عن عُبيد بن عُمَير الليثي، وأخرجه الأزهريُّ عن محمد بن الحنفية».

---

(١) النهاية: ١/١٠٢.

(٢) النهاية: ٢/١١.

(٣) النهاية: ٢/١٧٣.

(٤) النهاية: ٢/٣٩٠.

ويذكر حديث(١) أُسيد بن مظعون: «طِرْت بغَنائها وفُزْتَ بحيائها» يقول: هكذا ذكره الدارقطني من طرق في كتاب «ما قالت القرابة في الصحابة»، وفي كتاب «المؤتلف والمختلف»، وكذلك ذكره ابنُ بَطَّةَ في «الإبانة».

ومن الطبيعي أن يستقي ابن الأثير جُلَّ النصوص التي يستشهد بها على مادته اللغوية، من الحديث الشريف نفسه، وكان من منهجه أن يسوق شواهد عديدة منه، تتفق وحديثَ الباب الذي انطلق منه، وكان يحرص على بيان الصِّلة التي تربط بين هذه الشواهد.

ففي مادة (أشر) يورد في الخيل حديث(٢): «ورجلٌ اتَّخذها أشَراً وبَذَخاً» ثم يقول: الأشَرُ: البطَر، ومنه حديث الزكاة: «كأَغَذِّ ما كانت، وأسمَنِه، وآشَرِه». أي: أبطرِه وانشطِه، ومنه حديث الشعبي: «اجتمع جَوارٍ فأَرِنَّ، وأَشِرْنَ».

وفي مادة (حثل) يورد حديث(٣): «لا تقوم الساعة إلا على حُثالةٍ من الناس» ثم يقول: «الحُثالة الرَّديء من كل شيء». ومنه الحديث: «كيف أنت إذا بَقِيتَ في حُثالة من الناس»؟ يريد: أراذِلَهم، ومنه الحديث: «أعوذ بك من أن أبقى في حَثْلٍ من الناس».

وفي مادة (نضب) يورد حديث(٤): «ما نَضَبَ عنه البحر وهو حيٌّ فمات، فكُلوه». يقول: «نَضَبَ الماءُ: إذا غار ونَفِد»، ومنه الحديث: «كنَّا على شاطئ النهر بالأهواز، وقد نَضَبَ عنه الماء». وقد يُستعار للمعاني، ومنه حديث: «نَضَبَ عُمْرُه أي: نَفِدَ».

---

(١) النهاية: ٣/١٦٨.

(٢) النهاية: ١/٥١.

(٣) النهاية: ١/٣٣٩.

(٤) النهاية: ٥/٦٨.

وفي مادة (دأل) يورد حديث خزيمة[١]: «إنَّ الجنة محظورٌ عليها بالدآليل». ويقول: «أي: بالدَّواهي والشدائدِ. وهذا كقوله: «حُفَّت الجنةُ بالمكاره».

وفي مادة (نكر) يورد حديث أبي سفيان[٢]: «إنَّ محمداً لم يُناكِرْ أحداً قطُّ إلا كانت معه الأهوالُ». ويقول: «أي: لم يحارب، والأهوالُ: المخاوِفُ».

ولم يكن ابن الأثير يحرص على أن يستشهد على معنى الغريب الذي عقد له المادة اللغوية، بالقرآن الكريم، ومن هنا ندرت الشواهد القرآنية في «النهاية».

ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠] على مادة الحَظْر بمعنى المَنْع[٣]، واستشهاده بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف:٨٠] على مادة (خلص)[٤] أي: تميَّزُوا عن الناس متناجِين.

وقد يركن إلى بعض القراءات المتواترة أو الشاذَّة ليُجلي المعنى الذي يذهب إليه في شرح غريبه. ففي مادة (طيف) يقول[٥]: «وأصل الطَّيف الجنون، ثم استعمل في الغضب، ومَسِّ الشيطان، ووسوسته، ويقال له طائف، وقد قرئ بهما قولُه تعالى[٦]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾

(١) النهاية: ٢/٩٥.

(٢) النهاية: ٥/١١٤.

(٣) النهاية: ١/٤٠٥.

(٤) النهاية: ٢/٦١.

(٥) النهاية: ٣/١٥٣.

(٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: السبعة ص ٣٠١، والحجة لابن زنجلة ص/٣٠٥، والبحر ٤/٤٤٩.

[الأعراف:٢٠١] وفي الحديث[١]: «أنشدك الله لمَّا فَعَلْتَ كذا»، يقول: أي: إلَّا فَعَلْته، وتُخَفف الميم وتكون «ما» زائدة. وقُرئ بهما قولُه تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤][٢] أي: ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ، وإن كلُّ نفسٍ لعليها حافظ».

وفي حديث فَضالة[٣]: «حتى يقول الأعراب مجانينُ أو مجانُون». يقول: «المجانين جمع تكسير لمجنون، وأمَّا «مَجانون» فشاذٌّ كما شَذَّ شياطون في شياطين، وقد قُرِئ: «واتَّبعوا ما تتلو الشياطون»[٤].

وأمَّا شواهده من الشعر العربي الفصيح، فقد عُني بها ابن الأثير عناية واضحة، وكان يوردها في المادة اللغوية التي عقدها، فيشرحها، أو يُوردها، ليؤكِّد معنىً ذهب إليه في شرح غريبه، ومن ذلك قوله في مادة (بدر) في حديث المبعث: «فرجَعَ بها ترجُفُ بوادِرُه»[٥]. هي جَمْعُ بادِرَة، وهي لَحْمَةٌ بين المَنْكِبِ والعُنُق، والبادِرَة من الكلام الذي يسبق الإنسان إليه في الغضب. ومنه قول النابغة:

ولا خيرَ في حِلْمٍ إذا لم تكن له بوادِرُ تَحْمي صَفْوَه أن يُكَدَّرا

---

(١) النهاية: ٤/ ٢٧٤.

(٢) قرأ أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير بالتخفيف، والباقون بالتشديد. انظر: السبعة: ص/٦٧٨.

(٣) النهاية: ١/ ٣٠٩.

(٤) الآية: ١٠٢ من البقرة. و«الشياطون» قراءة الحسن والضحاك. انظر: شواذ ابن خالويه: ص/٨، والبحر ١/ ٣٢٦.

(٥) النهاية: ١/ ١٠٦.

وفي مادة (حتف)[1] يورد حديث عبيد بن عمير: «ما مات من السمك حَتْفَ أنفه فلا تأكله». يعني الطافي، ومنه حديث عامر بن فُهيرة:

والمَرْء يأتي حَتْفُه من فوقه.

أي: «إنَّ حِذْرَه وجُبْنَه غيرُ دافعٍ عنه المنيَّةَ إذا حَلَّتْ به».

ويورد ابن الأثير في حديث الاستسقاء[2] قولَ الشاعر:

أتيناك والعَذْراءُ يَدْمَى لَبانُها

فيقف على لفظة «لَبانها» ويقول: «أي يَدْمَى صدرُها لامتهانِها نفسَها في الخدمة، حيث لا تجد ما تُعطيه مَنْ يَخْدُمها من الجَدْب، وشدَّة الزمان، وأصل اللَّبانِ في الفَرَس موضع اللَّبَبِ، ثم استُعير للناس».

ومن القصائد التي عُني بها ابن الأثير في «نهايته» قصيدة كعب بن زهير «بانت سعاد»، فقد أوْرَد معظمَها في مظانِّها من الغريب وَفق الترتيب الهجائي، وشَرَح ألفاظها حسب منهجه.

* * * * *

(١) النهاية: ١/٣٣٧.

(٢) النهاية: ٤/٢٣٠.

ج: أوجه عناية «ابن الأثير» بالغريب

أسهمت كتب غريب الحديث بنصيبٍ وافرٍ في بناء المعجم اللغوي العربي؛ لِما قَدَّمَتْه من تأصيلٍ واسعٍ لمفردات العربية، من حيث استعمالاتُها وشواهدُها، وجذورُها اللغوية، ولغاتُها وضبطُ حروفها، والتمييزُ بين الفصيح وغير الفصيح منها، وما طرأ عليها من انتقال من المعنى المحسوس المحدود إلى المعنى الحضاري الواسع.

وكتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» من المراجع اللغوية التي كان لها أثر في مَدِّ المعاجم العربية بمادتها الغزيرة، ويكفي أن نعلمَ أنَّ معجم «لسان العرب» لابن منظور قد أقام كتابه على أُمَّاتٍ من المصنفات اللغوية كان منها «نهاية» ابن الأثير. يقول في مقدمته[1]: «فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجَزَري، قد جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حدَّ الغاية»، ثم يقول: «وليس لي في هذا الكتاب ـ يعني اللسان ـ فضيلةٌ أَمُتُّ بها، ولا وسيلةٌ أتمَسَّكُ بسببها، سوى أني جمعتُ فيه ما تفرَّق في تلك الكتب من العلوم».

لقد خَدَم ابن الأثير في معجمه: «النهاية» غريبَ الحديث خدمة وافية جعلَتْه يستوعب تراثاً غنياً سبقه، فتمثَّله، وأضاف إليه نظرات نقدية فاحصة، ويمكن أن نقسم هذه الخدمة إلى جانبين:

١. جانب التأصيل اللغوي للغريب.

٢. جانب البيان المعنوي للغريب.

* * * * *

---

(١) اللسان: ١/ ١٨.

١ - جانب التأصيل اللغوي للغريب

أمَّا جانب التأصيل اللغوي للغريب الوارد في الأحاديث التي رتَّبها في كتابه وَفْقَ الترتيب الهجائي المعروف، فيتضح في الجوانب التالية:

١- كان ابن الأثير يشرح معنى اللفظة الغريبة بعبارة قريبة مأنوسة، فحديث: «خيرُ المال مُهْرَةٌ مأمورةٌ، وسِكَّةٌ مأبورةٌ»(١) يورده تحت مادة (أبر) ويقول: «السِّكَّة: الطريقة المُصْطَفَّة من النخل، والمأبورة: هي الملقَّحة. يقال: أَبَرْتُ النخلة وأَبَّرْتُها، فهي مأبورة ومُؤَبَّرة، أراد: خيرَ المال نِتاجٌ، أو زرعٌ». وفي قوله: «إذا سافرتم في الخِصْب فأعطوا الرُّكُبَ أسِنَّتَها»(٢). يقول: «الرُّكُب جَمْعُ رِكاب، وهي الرَّواحلُ من الإبل. وقيل: جَمْعُ رَكُوب، وهو ما يُرْكَبُ من كل دابَّة، فَعُول بمعنى مفعول».

ويُعنى بضبط الفعل في الماضي والمضارع، ويُورد مصدره، كقوله(٣) في حديث أبي الأسود: «إن سُئِل أرَزَ» أي: «تقبَّضَ مِنْ بُخْله، يقال: أَرَزَ يأرِزُ أرْزاً فهو أرُوزٌ»، وكقوله في حديث(٤): «أنَّ عبداً لابن عمر أَبَقَ، فلحق بالروم». فيورده تحت مادة (أَبق) ويقول: «أَبَقَ العبدُ يأبَقُ ويأبِقُ إباقاً إذا هرب، وتأَبَّق إذا استتر».

ويقول في حديث(٥): «فجعل المشركون يُؤَبِّسُون به العباس» أي: يُعَيِّرونه،

(١) النهاية: ١/ ١٣.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٥٦.

(٣) النهاية: ١/ ٣٨.

(٤) النهاية: ١/ ١٥.

(٥) النهاية: ١/ ١٥.

يُقال: أَبَسْتُه أَبْساً، وأَبَّسْتُه تَأْبِيساً».

وقد يرى مناسباً ذِكْرَ لغات الفعل، ففي الحديث[١]: «لمَّا قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل الناس قِبَلَه»، يقول: «أي: ذهبوا مسرعين نحوه. يُقال: جَفَلَ، وأَجْفَلَ، وانجَفَل».

وفي حديث[٢]: «أنَّ عجوزاً دخلَتْ عليه، فسألها، فأَحْفَى»، يقول: «أَحْفَى فلانٌ بصاحبه، وحَفِي به، وتَحَفَّى، أي: بالغ في بِرِّه، والسؤال عن حاله».

ويُعْنى ابنُ الأثير بضبط الغريب الوارد في المادة، والنصِّ على هذا الضبط، كأن يقول[٣] في حديث: «إنكم سَتَلْقَوْنَ بعدي أَثَرَة». «الأَثَرة ـ بفتح الهمزة والثاء ـ الاسمُ من: آثَرَ يُؤْثِر إيثاراً، إذا أعطى، والاستئثار: الانفراد بالشيء».

وقد يكون ثمة أقوال في تفسير الغريب الوارد في الشاهد، فيجمع ابن الأثير هذه الأقوال، ففي حديث[٤]: «لا تقتلوا عَسِيفاً، ولا أَسِيفاً». «الأسيف: الشيخُ الفاني، وقيل: العبد، وقيل: الأسير».

وقد يرى حاجةً إلى بيان لغات قبائل العرب، ونسبةِ كلِّ لغة إلى قبيلةٍ بعينها، وذلك في سياق بيان المادة اللغوية المتصلة بغريب الحديث، وقد كان اللغويون مَعْنِيِّين بتصنيف قبائل العرب، ومعرفة بطونها وأفخاذها، لتمييز الفصيح من غير الفصيح منها، وعَزْوِ ما وَرَدَ من شواهد السماع العربي إلى أصولها من القبائل العربية.

وقد يُبدي ابنُ الأثير في «نهايته» حِرْصاً على تعيين اسم القبيلة التي تجري

---

(١) النهاية: ١/ ٢٧٩.

(٢) النهاية: ١/ ٤٠٩.

(٣) النهاية: ١/ ٢٢.

(٤) النهاية: ١/ ٤٨.

على لسانها اللهجة الواردة في غريبه، أو تراه ينقل أقوال اللغويين في المسألة. من ذلك قوله في الحديث[١]: «أَصْبَحَ بحَمْدِ الله بارئاً»، أي: مُعافى. يقال: بَرَأْتُ من المرض أَبْرَأُ بَرْءاً بالفتح، فأنا بارِئٌ، وأبرأني الله من المرض. وغير أهل الحجاز يقولون: بَرِئْتُ – بالكسر – بُرْءاً».

ومن ذلك قولُه في حديث صلاة الحائض[٢]: «قد كُنَّ نساءُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يَحِضْنَ، فأَمَرَهُنَّ أن يَجْزِين»، أي: يَقْضِين». قال الجوهري[٣]: «وبنو تميم يقولون: أجزَأَتْ عنه شاةٌ، بالهمزة، أي: قَضَتْ».

وعَرَض لحديث: «واغفِرْ لنا حَوْبَنا» أي: إثمنا، وتفتح الحاءُ، وتُضَمُّ. وقال[٤]: «وقيل: الفتح لغة الحجاز، والضم لغة تميم».

وفي حديث ابن عباس[٥]: «أجاز لها العِيَرات» جَمْعُ عِير. قال سيبويه[٦]: «اجتمعوا فيها على لغة هُذِيل» يعني تحريك الياءِ، والقياسُ التسكين.

وقد يَحْكُمُ بغير الفصاحة على بعض اللغات التي قِيلت إزاء لغة الحديث، من دون أن ينسبَ هذه اللغة إلى قبيلة بعينها، يقول في حديث[٧]: «آمِرُوا النساءَ في أنفسهن» أي: «شاوِروهُنَّ في تزويجهن. ويقال فيه: «وامَرْتُه»، وليس بفصيح».

---

(١) النهاية: ١/١١١.

(٢) النهاية: ١/٢٧٠.

(٣) الصحاح (جزى) ٦/٢٣٠٢.

(٤) النهاية: ١/٤٥٥.

(٥) النهاية: ٣/٣٢٩.

(٦) الكتاب: ٣/٦٠٠.

(٧) النهاية: ١/٦٦.

ويقول في حديث[١]: «أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أعطى الآهِلَ حَظَّيْن، والأعزب حَظّاً»: «الآهِلُ: الذي له زوجةٌ وعِيالٌ، والأعزب: الذي لا زوجة له، وهي لغة رديئة، واللغة الفصحى: عَزَب».

وفي الحديث[٢]: «ما إخالُك سَرَقْتَ»، أي: «ما أظنك. تقول: خِلْتُ إخال بالكسر والفتح، والكسر أفصح، وأكثر استعمالاً، والفتح القياس».

وقد ينثر صاحب «النهاية» في مادة الغريب التي عَقَدَها قواعدَ كلية يحصر من خلالها مفردات مسألة معينة، أو يسعى في تأصيلها، وبيان حدودها، شأنه في ذلك شأن المعياريِّ الخبير بطبيعة المفردات التي يتعرَّض لها. ففي حديث[٣]: «فهذا أوان قُطِعَتْ أَبْهَري» ينقل «أنَّ الأَبْهَرَ عرقٌ منشؤه من الرأس، ويمتدُّ إلى القدم، وله شرايينُ تتصل بأكثرِ الأطراف والبَدَن، فالذي في الرأس منه يُسَمَّى النَّأمة، ويمتدُّ إلى الحلق، فيُسَمَّى فيه الوريد، ويمتدُّ إلى الصدر، فيُسَمَّى الأبهر، ويمتدُّ إلى الظَّهْر فيسمَّى الوَتين، ويمتدُّ إلى الفَخِذ فيُسَمَّى النَّسا، ويمتدُّ إلى الساق، فيسمَّى الصافِنَ».

وفي حديث[٤] عمرو بن معد يكرب: «وأشربُ التِّبْنَ من اللَّبَن»، يقول: «التِّبْن أعظم الأقداح، يكاد يَرْوي العشرين، ثم الصحن يَرْوي العشرة، ثم العُسّ يَرْوي الثلاثة والأربعة، ثم القَدَح يَرْوي الرَّجُلَين، ثم القَعْب يَرْوي الرَّجل».

وفي حديث[٥]: «وأطْعموا مُلْفَجيكم» يقول: «المُلْفَجُ بفتح الفاء: الفقير،

(١) النهاية: ١/ ٨٤.

(٢) النهاية: ٢/ ٩٣.

(٣) النهاية: ١/ ١٨.

(٤) النهاية: ١/ ١٨١.

(٥) النهاية: ٤/ ٢٥٩.

يقال: ألفج الرجل فهو مُلْفَج، على غير قياس، ولم يَجِئ إلا في ثلاثة أحرف: أسهب فهو مُسْهَب، وأحْصَنَ فهو مُحْصَن، وألفج فهو مُلْفَج، الفاعِلُ والمفعول سواء».

ويقول ابن الأثير في موضع آخر(١): «تكرَّر ذِكْرُ الوعد والوعيد، فالوعدُ يستعمل في الخير والشر، يقال: وَعَدْتُه خيراً، ووَعَدْتُه شَرّاً، فإذا أسقطوا الخير والشر قالوا في الخير: الوعد والعِدَة، وفي الشرِّ: الإيعاد والوعيد».

ويُعنى أصحاب المعاجم عادة بجموع المفردات، وضوابطها، وأنواعها، وما هو سماعي وقياسي منها، وكثيراً ما كان صاحب «النهاية» في تأصيله لِلَفْظ الغريب يذكر أوجه جَمْعِه، ويضبطها. ففي حديث عائشة(٢) رضي الله عنها: «اغتسلي من ثلاثة أبْؤُر»، يقول: «أبْؤُر جَمْعُ قِلَّة للبئر، وتُجمع على: آبار وبِئار».

ويقول في حديث مجاهد(٣): «ليس في الخَضْراوات صدقة»: «وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات؛ ألَّا يُجْمَعَ هذا الجمع، وإنما يُجمع به ما كان اسماً لا صفةً نحو: صحراء وخُنفُساء، وإنما جَمَعه هذا الجمعَ لأنه قد صار اسماً لهذه البقولِ لا صفةً، تقول العرب لهذه البقول: الخضراء، لا تريدُ لونَها».

وقد يكون اللفظ الغريب الذي عَقَدَ له المادة مُعَرَّباً، فينص على ذلك، ففي الحديث(٤): «من لعب بالأَسْبَرَنج والنرد فقد غَمَس يده في دم خنزير». يقول: «هو اسم الفَرَس الذي في الشطرنج، واللفظة فارسية مُعَرَّبة».

---

(١) النهاية: ٥/٢٠٦.

(٢) النهاية: ١/٨٩.

(٣) النهاية: ٢/٤١.

(٤) النهاية: ١/٤٧.

وفي الحديث[١]: «ولا أَحْبِسُ البُرْدَ». يقول: أي لا أَحْبِسُ الرسُلَ الوارِدين عليَّ، والبريد كلمة فارسية يُراد بها البغلُ، وأصلها بريده دم، أي: محذوف الذَّنَب؛ لأن بِغالَ البريد كانت محذوفة الأذناب كالعلامة لها، فأُعْرِبَتْ، وخُفِّفت».

وشغلت مسائلُ التذكير والتأنيث بالَ اللغويين، وكان لهم في ذلك مصنفات ودراسات غزيرة، منها مؤلفات تخصصت في هذا الجانب، ومنها ما هو مبثوثٌ في معاجمهم، ويشارك ابن الأثير في كثير من مسائل التذكير والتأنيث، ولا سيَّما ما يتعلق بمادة الغريب الذي عقد له المادة، فقد أورد من شعر العباس يمدح النبي صلى الله عليه وسلم:

وأنتَ لمَّا وُلِدْتَ أشرَقَتِ الـ ... أرضُ وضاءَتْ بنُورِك الأُفُقُ

يقول[٢]: «أنَّثَ الأفقَ ذهاباً على الناحية».

وفي قصة حُنين[٣]: «كإمرار الحديد على الطَّسْت الجديد». يقول: «وصف الطَّسْت وهي مؤنثة بالحديد، وهو مُذَكَّر: إمَّا لأنَّ تأنيثها غير حقيقي، فأوَّله على الإناء والظرف، أو لأنَّ فَعِيلاً يُوصف به المؤنث بلا علامة تأنيث نحوُ: امرأةٍ قتيل، وكَفٌّ خَضيب».

ويشير إلى الحديث[٤]: «بادروا بالأعمال ستاً». يقول: «في تأنيث الست إشارة إلى أنها مصائبُ ودواهٍ».

---

(١) النهاية: ١/ ١١٥.

(٢) النهاية: ١/ ٥٦.

(٣) النهاية: ١/ ٢٤٦.

(٤) النهاية: ٢/ ٣٧.

كما يشير إلى حديث[١] أمّ زَرْع: «بَرُود الظلّ» أي: طَيِّب العِشْرة»، ويقول: «وفَعول يستوي فيه الذكر والأنثى».

ومن أوجه عنايته بشَرْحه لمادة الغريب التي عقد لها المادة، أنه قد يمرُّ بعَلَمٍ من أعلام الأمكنة، فيُعنى بضبطه، وتحديد موقعه، ففي الحديث[٢]: «اغِزْ على أُبْنى صباحاً». يقول: «هي بضم الهمزة والقصر، اسم موضعٍ من فلسطين، بين عَسْقَلان والرَّملَة، يُقال لها «يُبْنى» بالياء».

ووَرَدَ في الحديث[٣]: «الأبْواء». يقول: «هو بفتح الهمزة، وسكون الباء والمَدِّ، جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد ينسب إليه».

ويُعَرِّف بـ «أَبْيَن» فيقول[٤]: «بوزن أحمر، قرية على جانب البحر ناحية اليمن. وقيل: هو اسم مدينة عَدَن».

وورد «بَرْثان» فيقول[٥]: «بفتح الباء وسكون الراء، وادٍ في طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر، وقيل في ضَبْطِه غير ذلك» .

وقد يكون بيان معنى الحديث الغريب في حاجة إلى تقدير محذوف، فيُعنى بتعيينه ليتمَّ المعنى في ذهن مَنْ يراجع «نهايته». ففي الحديث[٦]: «كان يأمرنا أن نصومَ الأيام البيض». يقول: «هذا على حذف المضاف، يريد أيام الليالي البيض، وهي الثالثَ عشرَ، والرابعَ عشرَ، والخامسَ عشرَ».

(١) النهاية:١/١١٥.

(٢) النهاية: ١/١٨.

(٣) النهاية: ١/٢٠.

(٤) النهاية: ١/٢٠.

(٥) النهاية: ١/١١٣.

(٦) النهاية: ١/١٧٣.

وفي الحديث[١]: «قالت: أجَنَّك من أصحاب محمد تقول هذا؟». قال: «تريد من أَجْلِ أنَّك، فحُذفت «من» واللام والهمزة، وحُرِّكت الجيم بالفتح والكسر، والفتح أكثر. وللعرب في الحذف باب واسع».

وفي حديث عائشة[٢] - رضي الله عنها -: «تَزَوَّجَني رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيت قيمته خمسون درهماً». قال: «أي: متاع بيت، فحذف المضاف، وأقام المضافَ إليه مُقامه».

وقد يُعنى ابن الأثير بإيراد نظائرَ لِلَّفْظة الواردة في غريب الباب، وشأنُ مُصَنَّفه شأنُ بعض المصنَّفات في فقه اللغة، التي تخصصت بهذا الجانب. وما كتاب الثعالبي: «فقه اللغة» عنَّا ببعيد، إذ حشد لكل معنىً من المعاني الواردة على ألسنة الكتَّاب، نظائر ومتشابهات، تُعين المتأدِّب في رسائله، وتعبيره عن مقصوده.

ومن ذلك قوله في حديث[٣]: «مَنْ لم يُجْمِع الصيامَ من الليل فلا صيامَ له». «أجْمَعْتُ الرأي، وأَزْمَعْتُه، وعَزَمْتُ عليه بمعنىً».

وفي حديث[٤]: «جَمَّ الغفير» يقول: «يقال: جاء القومُ جَمّاً غفيراً، جُعِلَت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة، وهو منصوبٌ على المصدر كـ: طُرّاً وقاطبة».

وفي حديث[٥]: «الأرواح جنود مُجَنَّدة». يقول: «مُجَنَّدة أي: مجموعة، كما

---

(١) النهاية: ١/٢٧.

(٢) النهاية: ١/١٧٠.

(٣) النهاية: ١/٢٩٦.

(٤) النهاية: ١/٢٩٩.

(٥) النهاية: ١/٣٠٥.

يقال: ألوف مُؤَلَّفة، وقناطير مقنطرة».

يقول في حديث سطيح(١): «فإنَّ ذا الدهر أطوار دهارير»، قال الجوهري(٢): «يقال دَهْرٌ دَهارِير، أي: شديد، كقولهم: ليلة ليلاء، ويوم أَيْوَم».

وتعاملَ ابنُ الأثير مع طرف من لحن العامَّة، إن اتصلت مسائله بمادة الغريب التي يَعْرِضُ لها، وشارك في جهودِ كثيرٍ من اللغويين في هذا الباب، فقد يَمُرُّ بلفظٍ، أو تركيبٍ، أو استعمال، أو دلالةٍ، فيشير إلى اللحن الشائع في صياغتها، فقد أورد الحديث(٣): «فَضْلُ عائشةَ على النساء، كفَضْلِ الثَّريد على سائر الطعام» أي: باقيه، ويقول: «والناس يستعملونه في معنى الجميع، وليس بصحيح، وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث، وكلها بمعنى باقي الشيء».

وفي حديث عثمان(٤): «وأنا أشرب ماء المِلْح». يقول: «ماء مِلْح، إذا كان شديد الملوحة، ولا يقال: مالح، إلا على لغةٍ ليست بعالية».

وكان صاحب «النهاية» - وهو الخبير بمفردات اللغة واشتقاقاتها وأوزانها - يتذوَّق الكلمة، ويلمح ما تحمله من سعة في دلالاتها، وامتداد في تأثيرها، فيحكم على هذا الوزن - أو هذه اللفظة - بأنه أبلغُ من قَسيمه.

يقول في أسماء الله تعالى الرحمن الرحيم(٥): «وهما من أبنية المبالغة، ورحمن أبلغ من رحيم، والرحمن خاصٌّ لله لا يُسَمَّى به غيره، ولا يُوصف، والرحيم يُوصف به غيرُ الله تعالى، فيُقال: رجل رحيم، ولا يُقال: رحمن».

---

(١) النهاية: ٢/١٤٤.

(٢) الصحاح: (دهر) ٢/٦٦١.

(٣) النهاية: ٢/٣٢٧.

(٤) النهاية: ٤/٣٥٥.

(٥) النهاية: ٢/٢١٠.

وقد يَلْحَظُ صاحب «النهاية» أنَّ اللفظ الغريب الذي يتحدث عنه ينتمي إلى أسرة لغوية عُرِفَتْ في مصنفات اللغويين بالأضداد، فيشير إليها، ويُحيط بدلالتها، ومن ذلك حديث[1]: «كان يبدو إلى هذه التِّلاع»، فيقول: «التِّلاع: مسايل الماء من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، واحدُها تَلْعَة. وقيل: هو من الأضداد يقع على ما انحدر من الماء، وأشرفَ منها».

وفي حديث ابن مسعود[2]: «كنَّا عند النبي صلى الله عليه وسلم ذاتَ ليلة فَأَكْرَيْنا في الحديث». أي: أَطَلْناه، يقول: «وأكرى من الأضداد، يقال: إذا طال وقَصُرَ، وزَادَ ونقص».

* * * * *

(١) النهاية: ١/١٩٤.

(٢) النهاية: ٤/١٧٠.

٢- جانب البيان المعنوي للغريب

تتضح خدمة ابن الأثير للغريب من جانب المعنى في المظاهر التالية:

١. قد لا يلمح صاحب «النهاية» في حديث الباب الذي يعرض له لفظة غريبة معينة، وإنما يلحظ جلاء معناه العام، ومقاصده، فيشرحه شرحاً إجمالياً، لأنه لم يستوقفه فيه غريب معين، وكأنَّ الغريب معناه العام، فيشرع في بيانه.

ففي الحديث(١): «الهَدْيُ الصالح، والسَّمْتُ الصالح، جزء من خمسةٍ وعشرين جزءاً من النبوَّة». يقول: «أي: إنَّ هذه الخلالَ من شمائل الأنبياء، ومن جملة الخصالِ المعدودةِ من خصالِهم، وأنها جزءٌ معلومٌ من أجزاء أفعالهم، فاقتَدُوا بهم فيها، وتابِعُوهم عليها. وليس المعنى أنَّ النبوَّة تتجزَّأُ، ولا أنَّ من جَمَعَ هذه الخلالَ كان فيه جزءٌ من النبوَّة، فإنَّ النبوَّةَ غيرُ مكتسَبة، ولا مجتلَبَةٍ بالأسباب، وإنما هي كرامة من الله تعالى، ويجوز أن يكونَ أراد بالنبوَّة هاهنا ما جاءت به النبوَّةُ، ودَعَتْ إليه من الخيرات».

ويعرض للحديث(٢): «يُبْصِرُ أحدكم القَذَى في عين أخيه، ويَعْمَى عن الجِذْعِ في عينه». فيقول: «ضربه مثلاً لمن يرى الصغير من عيوبِ الناس ويُعَيِّرهم به. وفيه من العُيوب ما نِسْبَتُه إليه كنسبة الجِذْعِ إلى القَذاة».

ويشير إلى الحديث(٣): « أنَّ الرسولَ قال لأبي بكر: متى تُوتِرُ؟ قال: أولَ الليل. وقال لعمر: متى تُوتِرُ؟ فقال: من آخر الليل. فقال لأبي بكر: أخَذْتَ بالحَزْمِ، وقال لعمر: أخَذْتَ بالعزمِ». يقول ابن الأثير: «أراد أنَّ أبا بكر حَذِرَ

---

(١) النهاية: ١/٢٦٥.

(٢) النهاية: ٤/٣٠.

(٣) النهاية: ٣/٢٣٢.

فواتَ الوِتْر بالنوم فاحتاط وقَدَّمه، وأنَّ عمر وَثِقَ بالقوة على قيام الليل، فأخَّره، ولا خيرَ في عَزْمٍ بغير حزم، فإنَّ القوة إذا لم يكن معها حَذَرٌ أَوْرَطَتْ صاحبها».

وفي الحديث[1]: «لولا أنَّا نَعْصي الله ما عصانا». يقول: أي: لم يمتنع عن إجابتنا إذا دعوناه، فجعل الجواب بمنزلة الخطاب فسَمَّاه عصياناً».

٢. ويُعْنَى صاحبُ «النهاية» بتحرير الأصل الدَّلالي للاستعمال اللغوي الوارد في الحديث الغريب، من قبيل فقه معاني اللغة، وعَقْدِ صلةٍ بين أصل الدلالةِ اللفظيةِ الحسيَّة، وانتقالِ هذا الأصل إلى دلالة معنوية فيها جِدَّةٌ وسَعَةٌ.

ففي الحديث[2]: «اللهم أرِّ بينهما». يقول ابن الأثير: «أي: أَلِّفْ، وأثْبِتِ الوُدَّ بينهما، من قولهم: الدابَّةُ تَأْرِي الدابَّةَ، إذا انضمَّتْ إليها، وأَلِفَتْ معها مَعْلَفاً واحداً، وآريْتُها أنا».

ويذكر حديث عائشة[3] رضي الله عنها في والدها: «وَرَأَبَ الثَّأْيَ». يقول: «أي: أَصْلَحَ الفَسادَ، وأصلُ الثَّأْي خَرْمُ مَواضِعِ الخَرْزِ، وفسادُه».

وفي الحديث الآخر[4]: «ونَجَح إذ أكْدَيْتُم». يقول: «أي: ظَفِرَ إذ خِبْتُمْ، ولم تَظْفَروا، وأصله من حافِرِ البئر، ينتهي إلى كُدْيَةٍ، فلا يمكنُه الحَفْرُ فيتركه».

وفي الحديث[5]: «أحبط اللهُ عملَه». يقول: «أي: أبْطله، يقال: حَبِط عملُه، وهو مِنْ قولهم: حَبِطَتْ الدابةُ حَبَطاً، إذا أصابَتْ مَرْعىً طيباً، فأفْرَطَتْ في الأكل حتى تنتفِخَ فتموت».

---

(١) النهاية: ٣/٢٥١.

(٢) النهاية: ١/٤٢.

(٣) النهاية: ١/٢٠٥.

(٤) النهاية: ٤/١٥٦.

(٥) النهاية: ١/٣٣١.

٣. وقد يسوق ابنُ الأثير في «نهايته» الاحتمالاتِ المختلفةَ لمعاني اللفظ الغريب في الحديث الذي يورده. وفي ذلك فُسْحَةٌ لمن يطالع في كتابه لاختيار ما يراه مناسباً لمعنى الحديث ومقاصِدِه، وهذا يَدُلُّ على اطِّلاعه على أقوال علماء الحديث والغريب، في فَهْمِ منطوق الحديث. ففي حديث الصدِّيق(١) لمَّا عُرِض عليه كلامُ مسيلَمة قال: «إنَّ هذا لم يَخْرُجْ من إلّ». يقول: «أي: من رُبُوبيَّة، والإلُّ هو الله تعالى. وقيل: الإلُّ هو الأصلُ الجَيِّدُ. وقيل: الإلُّ النسَبُ والقَرابة، فيكون المعنى: إنَّ هذا كلامٌ غيرُ صادرٍ من مناسبة الحق، والإدلاء بسببٍ بينه وبين الصدق».

وفي حديث(٢): «فجَعَلَ المشركون يُرْبِسُون به العبَّاس» يقول: «يحتمل أن يكون من الإرْباس وهو المراغَمَةُ، أي: يُسْمِعُونه ما يُسْخِطُه ويَغيظُه، ويحتمل أن يكونَ من قولِهم: جاؤوا بأمورٍ رُبْسٍ أي: سُود، ويحتمل أن يكونَ من الرَّبيس، وهو المُصابُ بمالٍ أو غيره، أي: يُصيبون العبَّاس بما يَسُوءُه».

ولابن الأثير حِسٌّ لغويٌّ دقيق في تعليل التسمية التي تُطْلَقُ على اللفظ الغريب الذي يبحث فيه. وقد أَوْلَى هذا الجانبَ من مفردات اللغة عنايةً كبيرة؛ ممَّا يَدُلُّ على فقهٍ واسعٍ بمنطوق اللغة، وتعليل مسمَّياتها، فهو يُعَرِّف الأَرْش(٣) بقوله: «وهو الذي يأخذه المشتري من البائع، إذا اطَّلَعَ على عيبٍ في المبيع، وسُمِّي أرشاً لأنه من أسباب النِّزاع. يقال: أَرَّشْتُ بين القوم، إذا أوقعتَ بينهم».

ويشرح المسألة المبهمة(٤) بقوله: «يريد مسألةً مُعْضِلَةً مُشْكِلَةً، سُمِّيت مبهمةً؛ لأنها أُبْهِمَتْ عن البيانِ، فلم يُجْعَلْ عليها دليلٌ».

---

(١) النهاية: ١/٦١.

(٢) النهاية: ٢/١٨٤.

(٣) النهاية: ١/٣٩.

(٤) النهاية: ١/١٦٨.

وفي حديث[1]: «يا أَمَةَ الجبَّار». يقول: «إنما أضافها إلى الجبَّار دونَ باقي أسماء الله تعالى؛ لاختصاص الحال التي كانت عليها؛ من إظهارِ العِطْرِ والبَخُورِ، والتَّباهي به، والتبخترِ في المشي».

وفي حديث[2]: «تحريمُها التكبير» يقول: «كأنَّ المُصَلِّيَ بالتكبير والدخول في الصلاة صار ممنوعاً من الكلامِ والأفعالِ الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالِها، فقيل للتكبير «تحريم» لمَنْعِه المُصَلِّيَ من ذلك؛ ولهذا سُمِّيَتْ تكبيرةَ الإحرام، أي: الإحرام بالصلاة».

٤. وقد يقتضي الأمر من ابن الأثير؛ أن يورِدَ في بيان معنى الحديث: بعض المحترزات والضوابط، التي تُفيدُ في تعيين مقاصد الحديث ودلالاته، ففي الحديث[3]: «احثُوا في وجوه المَدَّاحين الترابَ». يقول: «أراد بالمدَّاحين الذين اتخذوا مَدْحَ الناسِ عادةً، وجعلوه صناعة يستأكلون به الممدوح، فأمَّا مَنْ مَدَحَ على الفعل الحسنِ والأمرِ المحمود؛ ترغيباً في أمثاله، وتحريضاً للناس على الاقتداء به، في أشباهِه، فليس بمَدَّاح، وإن كان قد صار مادحاً بما تكلَّم به من جميل القول».

وفي حديث[4] أبي هريرة رضي الله عنه: «إنَّ يوسفَ مني بريء، وأنا منه بَراءٌ». يقول: أي: بريء عن مُساواتِه في الحكم، وأن أُقاسَ به، ولم يُرِدْ براءةَ الولاية والمحبَّة؛ لأنه مأمورٌ بالإيمان به».

(١) النهاية: ١/ ٢٣٥.

(٢) النهاية: ١/ ٣٧٣.

(٣) النهاية: ١/ ١٨٤.

(٤) النهاية: ١/ ١١٢.

وفي الحديث[١]: «أشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامة من قَتَلَ نبيّاً، أو قَتَلَه نبيٌّ» يقول: «أراد مَنْ قتله – وهو كافرٌ – كَقَتْلِه أُبَيَّ بنَ خَلَفٍ يوم بدر، لا كمن قَتَله تطهيراً له في الحدِّ كماعز».

وفي الحديث[٢]: «لا يُعَذِّبُ الله قلباً وعى القرآن». يقول: «أي: عَقَلَه إيماناً به وعَمَلاً. فأمَّا مَنْ حَفِظَ ألفاظه، وضَيَّع حدودَه، فإنَّه غيرُ واعٍ له».

٥. وابن الأثير فقيهٌ شافعي متمكِّن، يظهر في «نهايته» آثار اطلاعه على مذاهب الفقه المختلفة، إذ كان يشير إلى المشهور منها. وقد ذكرنا في مؤلفاته أنَّ له مُؤَلَّفاً في الفقه الشافعي، هو« شرح مسند الشافعي».

ومن آثار عَرْضِه مذاهبَ الفقهاء: قولُه في الحديث[٣]: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاةُ، فمَنْ تركها فقد كفر». «ذهب أحمد بن حنبل إلى أنَّه يَكْفُرُ بذلك حَمْلاً للحديث على ظاهره، وقال الشافعي: يُقتل بتَرْكِها، ويُصَلَّى عليه، ويُدْفَنُ مع المسلمين».

وفي الحديث[٤]: «نهى عن بَيْعِ العُرْبان»، فيُعَرِّفه، ثم يقول: «وهو بَيْعٌ باطلٌ عند الفقهاء؛ لِما فيه من الشرط والغَرَرِ، وأجازه أحمد، ورُوِيَ عن ابن عُمَرَ إجازته».

وفي الحديث[٥]: «البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا». يقول: «اختلف الناس في التفرُّقِ الذي يصحُّ، ويَلْزَمُ البيعُ بوجوبه، فقيل: هو التفرُّق بالأبدان، وإليه ذهب

---

(١) النهاية: ١٣/٤.

(٢) النهاية: ٢٠٨/٥.

(٣) النهاية: ١٨٨/١.

(٤) النهاية: ٢٠٢/٣

(٥) النهاية: ٤٣٨/٣.

معظم الأئمة والفقهاء، وبه قال الشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة ومالك وغيرُهما: إذا تعاقدا صَحَّ البيعُ، وإن لم يتفرَّقا، وظاهر الحديث يشهد للقول الأول».

وفي الحديث[١]: «لا تجوز شهادةُ بدويّ على صاحب قرية». يقول: «إنما كره شهادةَ البدويِّ لما فيه من الجفاء في الدين، والجهالة بأحكام الشرع، ولأنَّهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها، وإليه ذهب مالك، والناسُ على خلافِه».

٦. وابن الأثير نَحْوِيٌّ متمكن من علوم العربية، وقد ترك مؤلفات ذائعةَ الصيت في هذا الباب، منها كتابه المطبوع «البديع». ونجد في «نهايته» بصماتٍ واضحةً لكثيرٍ من التخريجات النحوية والأعاريبِ التي يُسَجِّلها على شواهده من الغريب الذي يتتبَّعُه، ممَّا يَدُلُّ على استيعابه جوانبَ الخدمة المطلوبة للحديث، وممَّا يدلُّ على فِقْهِه الواسع بعلوم العربية وأدواتها.

ومن شواهد المسائل النحوية في «النهاية» قوله في الحديث[٢]: «فهذا أوانُ قَطَعَتْ أَبْهَري»: «يجوز في «أوان» الضمُّ والفتحُ، فالضمُّ لأنه خبر المبتدأ، والفتح على البناء، لإضافته إلى مبني كقوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألَمَّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ

وفي حديث عطاء[٣]: «كان معاويةُ إذا رَفَعَ رأسه من السجدة الأخيرة كانت إياها». يقول: «اسم كان ضمير السجدة، و«إياها» الخبر، أي كانت هي هي، و«إيا» اسم مبني وهو الضمير المنصوب، والضمائر التي تضاف إليها من الهاء

---

(١) النهاية: ١/١٠٩.

(٢) النهاية: ١/١٨.

(٣) النهاية: ١/٨٨.

والكاف والياء لا موضعَ لها من الإعراب في القول القوي، وقد تكون «إيَّا» بمعنى التحذير».

وفي حديث زيدِ بنِ أرقمَ[١]: أنَّ رسول الله خطبهم فقال: «أما بعدُ». يقول: «وتقدير الكلام فيها: أمَّا بعدَ حَمْدِ الله تعالى فكذا وكذا، و«بعد» من ظروفِ المكانِ التي بابُها الإضافة، فإذا قُطِعت عنها، وحُذِفَ المضاف إليه، بُنِيَتْ على الضم كـ قَبْل».

وأورد الحديث[٢]: أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يُرَقِّصُ الحسنَ والحسينَ، ويقول:

حُزُقَّةٌ حُزُقَّهْ تَرَقَّ عينَ بَقَّهْ

فقال: و«حُزُقَّةٌ» مرفوعٌ على خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنت حُزُقَّةٌ، و«حُزُقَّة» الثاني كذلك، أو أنه خبر مكرر، ومن لم يُنَوِّن «حُزُقَّة» أراد: يا حُزُقَّةُ، فحذف حرفَ النداء، وهو من الشذوذ كقولهم: اطرِقْ كرا؛ لأنَّ حرف النداء إنما يُحذف من العَلَم المضموم أو المضاف».

وذكر حديث لقيط[٣]: «لَعَمْرُ إلهكِ» فقال: «وهو رفعٌ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ تقديره: لَعَمْرُ الله قَسَمي، واللام للتوكيد، فإن لم تأت باللام نصَبْتَه نَصْبَ المصادرِ، أي بإقرارِك لله وتَعْمِيرك له بالبقاء».

ويتعامل ابن الأثير مع المسائل الصَّرفية تَعامُلَ الخبير بأغوارها، العارف بأوزانها وجذورها، وما يَلْحَقُها من إعلال، وإبدال، وحَذْفٍ. ففي الحديث[٤]:

---

(١) النهاية: ١/١٤٠.

(٢) النهاية: ١/٣٧٨.

(٣) النهاية: ٣/٢٩٨.

(٤) النهاية: ٢/١٤١.

«فأَدْخَلْتُها الدَّوْلَجَ». يقول: «أصله وَوْلَج لأنه فَوْعَلٌ، من وَلَجَ يَلِجُ، إذا دخل، فأبدلوا من الواو تاء فقالوا: تَوْلَج، ثم أبدلوا من التاء دالاً فقالوا: دَوْلج، والواو فيه زائدة».

وفي الحديث[١]: «فادَّخَروا» يقول ابن الأثير: «وأصل الادِّخار اذْتِخار، وهو افتعال من الذُّخْر، فلمَّا أرادوا أن يُدْغِمُوا ليخِفَّ النطق قلبوا التاء إلى ما يُقارِبُها من الحروف، وهو الدال المهملة لأنهما من مَخْرَج واحد، فصارت اللفظة مُذْدَخِر، بذال ودال، ولهم حينئذٍ مذهبان، أحدهما: وهو الأكثرُ أن تُقْلَبَ الذال دالاً، وتُدْغَم فيها، فتصير دالاً مشدودة. والثاني: وهو الأقلُّ أن تُقْلَبَ الدال المهملة ذالاً، وتُدْغَمَ فتصيرَ ذالاً مشدودة».

ويتعرَّضُ صاحب «النهاية» للفظة «الأشاء»[٢] الواردة في الحديث، فيقول: «الأشاء صِغار النخل، الواحدة أَشاءة، وهمزتُها منقلبةٌ من الياء؛ لأنَّ تصغيرَها أُشَيٌّ، ولو كانت أصلية لقيل: أُشَيْء».

ويذكر لفظة «يَتَّخِذ»[٣] ويقول: «هو افتعل من «تَخِذَ»، فأدغم إحدى التاءين في الأخرى، وليس من «أخذ» في شيءٍ، فإنَّ الافتعال من أخذ: ائتخذ؛ لأنَّ فاءه همزةٌ، والهمزةُ لا تُدْغم في التاء». وقال الجوهري[٤]: «الاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة، وإبدالِ التاء، ثم لمَّا كَثُرَ استعمالُه بلفظ الافتعال توهَّموا أنَّ التاء أصلية فبَنَوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ، قالوا: تَخِذَ يَتْخَذُ» وأهل العربية على خلافِ ما قال الجوهري.

(١) النهاية: ٢/١٥٥.

(٢) النهاية: ١/٥١.

(٣) النهاية: ١/١٨٣.

(٤) الصحاح (أخذ) ٢/٥٥٩.

وأمَّا جانب الأدوات فلابن الأثير باعٌ طويل فيه، فقد وصل في خدمته للحديث الشريف إلى دقيق المسائل، وأجلى كثيراً من الغوامض والمبهمات، وكان تحليلُه للأدواتِ الواردة في الحديث، يُنْبِئ عن فقه لغوي سديد في العربية. ففي حديث الحج[1]: «إنكم على إرثٍ من إرثِ أبيكم إبراهيم»، يقول: «مِنْ» هنا للتبيين، مثلُها في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

وأورد حديث أنس[2]: «أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهراً» أي: حَلَفَ لا يدخل عليهن. ويقول: «وإنَّما عَدَّاه بـ «من» حَمْلاً على المعنى، وهو الامتناعُ من الدخول، وهو يتعدَّى بـ مِنْ». وهذا التوجيه يُعرف بالتضمين.

ويردُّ[3] على الجوهري[4] الذي يقول: «ولا يُقال بنى بأهله». ويرى ابن الأثير أنَّ هذا الحكم فيه نظر، ويستشهد على تَعَدِّيه بالباء بالحديث: «في مبتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بزينب».

ويذكر في الحديث[5]: «نظر إلى نَعَم بني فلانٍ وقد عَبِسَتْ في أبوالها» يقول: «وإنما عَدَّاه بـ «في»؛ لأنَّه أعطاه معنى انغَمَسَتْ».

ولابن الأثير قَدَمٌ راسخة في مباحث البلاغة العربية، بمختلف صنوفها وفنونها، ويتضح من «نهايته» اهتمامه ببيان الوجه البلاغي في الحديث الغريب، الذي توجَّه إلى شَرْحِه، فيشير إلى التشبيه ووَجْهِه، والاستعارة، والكناية، وغير

---

(١) النهاية: ١/٣٧.

(٢) النهاية: ١/٦٢.

(٣) النهاية: ١/١٥٨.

(٤) الصحاح: (بنى): ٦/٢٢٨٦.

(٥) النهاية: ٣/١٧١.

ذلك من فنونِ البلاغة، ومن ذلك قولُه في حديث أنس في ابن عباس[١]: «إنه كان مِثَجّاً»، أي: كان يَصُبُّ الكلام صَبّاً، شبَّه فصاحته وغزارةَ مَنْطِقِه بالماء المَثْجُوج، والمِثَجُّ من أبنية المبالغة».

وفي الحديث[٢]: «ويَفْتَرُّ عن مثل حَبِّ الغَمام». يقول: «يعني البَرَدَ، شبَّه به ثَغْره في بياضِه وصَفائِه وبَرْدِه».

وفي الحديث[٣]: «وتَقِيء الأرضُ أفلاذَ كَبِدِها». يقول: «أي تُخْرِجُ كنوزَها المدفونةَ فيها، وهو استعارةٌ».

وفي حديث الحديبية[٤]: «قد لبسوا لك جلودَ النُّمور». يقول: «هو كناية عن شِدَّةِ الحقد والغضبِ، تشبيهاً بأخلاق النَّمِر وشَراسته».

وفي حديث إبراهيم[٥]: «فضاق بذلك ذَرْعاً». يقول: «ومعنى ضيق الذِّراع والذَّرْع قِصَرُها. ووجه التمثيل: أنَّ القصيرَ الذِّراع لا ينالُ ما يناله الطويل الذِّراع، ولا يُطيق طاقَتَه، فضَرَبَ مثلاً للذي سقطَتْ قوتُه دون بلوغ الأمر».

٧. ويُعنى ابن الأثير بعَرْضِ احتمالات تصريف مادة الغريب، ووجه اشتقاقها. ففي الحديث[٦]: «كلُّ مالٍ أدَّيْتَ زكاته فقد ذهبَتْ أَبَلَتُه»، ويُروى «وَبَلَتُه». يقول:«الأَبَلَةُ: الثِّقَلُ، والطَّلِبة. وقيل: هو من الوَبال. فإن كان من الأول فقد قُلِبَتْ همزتُه في الرواية الثانية واواً، وإن كان من الثاني فقد قُلِبَتْ واوُه في

(١) النهاية: ١/ ٢٠٧.

(٢) النهاية: ١/ ٣٢٦.

(٣) النهاية: ٣/ ٤٧.

(٤) النهاية: ٥/ ١١٨.

(٥) النهاية: ٢/ ١٥٨.

(٦) النهاية: ١/ ١٥.

الرواية الأولى همزةً».

وقد يذكر اللغات الأخرى في الغريب، ففي الأثر[١]: «إنما هو أَتِيٌّ فينا». يقول: «أي غريب، يقال: رجلٌ أَتِيٌّ، وأتاوِيٌّ».

وابن الأثير حَلْقة من منظومة علمية ذات شأوٍ بعيدٍ في علم غريب الحديث. ومن الطبيعي أن تتبايَنَ الآراءُ في تأصيل مادة غريب الحديث، سواءً في مفردات هذا الغريب، أو دلالاته. وقد كان قبل ابن الأثير مصنفون كبار أَدْلَوا بدِلائهم في هذا العلم، فكان يتتبَّعُ أقوالَهم بالنقد والتمحيص.

ففي حديث هرقل[٢]: «فمشى قيصرُ إلى إيلياءَ لمَّا أبلاه الله تعالى». يقول: قال القتبيُّ: يُقال من الخير: أَبْلَيته أُبْلِيه إبلاءً، ومن الشر: بَلَوْتُه أَبْلُوه بَلاءً. ويتعقَّب ابن الأثير هذا القول بقوله: «والمعروف أنَّ الابتلاءَ يكون في الخير والشر معاً، من غير فَرْقٍ بين فِعلَيْهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥].

وفي حديث[٣]: «صلاة الجماعة تَفْضُل صلاةَ الواحد ببِضْعٍ وعشرين درجة».

يقول: «قال الجوهري[٤]: «تقول بِضْع سنين، وبضعة عشر رجلاً، فإذا جاوَزْتَ لفظ العَشْرِ لا تقول: بضع وعشرون، وهذا يُخالف ما جاء في الحديث».

(١) النهاية: ١/٢١.

(٢) النهاية: ١/١٥٥.

(٣) النهاية: ١/١٣٣.

(٤) الصحاح: (بضع): ٣/١١٨٦.

وفي حديث عليّ[١]: «وجَبَّار القلوب». يقول القتيبي[٢]: «لم أجعله من أَجْبَرَ؛ لأنَّ أفْعَل لا يُقال فيه فَعَّال. قال ابن الأثير: «قلت: يكون من اللغة الأخرى، يقال: جَبَرْتُ وأَجْبَرْتُ بمعنى: قَهَرْتُ».

وفي حديث عمر[٣]: «فيمَ الرَّمَلان؟». يقول: «وحَكَى الحربي[٤] فيه قولاً غريباً قال: إنه تثنية الرَّمَل، وليس مصدراً». يقول ابن الأثير: «وهذا القولُ من ذلك الإمام كما تراه، وهو مصدرٌ، وكذلك شرحه أهل العلم، لا خلاف بينهم فيه، فليس للتثنية وَجْهٌ».

وفي حديث عمرو بن العاص[٥]: «أَرَدْتَ أن تُبَلِّغَ الناسَ عني مقالة يَزْعَنُون إليها، أي: يَميلُون إليها». قال أبو موسى[٦]: «أظنُّه: يَرْكُنون إليها فَصُحِّفَ». قلت: الأقربُ إلى التصحيف أن يكون يُذْعِنون، من: الإذعان؛ وهو: الانقيادُ، فعَدَّاها بـ إلى بمعنى اللام، وأمَّا «يركنون» فما أبعدها مِنْ يَزْعَنُون».

وفي حديث أبي خَيثمة[٧]: «يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضِّحِّ والرِّيح» وأنا في الظِّل». يقول: «أي: يكون بارزاً لحَرِّ الشمس، وهُبوبِ الرياح. وذكره الهروي[٨] فقال: «أراد كثرةَ الخيل والجيش» هكذا فَسَّره الهروي، والأول

---

(١) النهاية: ١/٢٣٦.

(٢) غريب الحديث له: ٢/١٤٥.

(٣) النهاية: ٢/٢٦٥.

(٤) ليس في القطعة المطبوعة من غريب الحربي.

(٥) النهاية: ٢/٣٠٣.

(٦) المجموع المغيث: ٢/١٧.

(٧) النهاية: ٣/٧٥.

(٨) ليس في القطعة المطبوعة من الغريبين.

أشبه بهذا الحديث».

وفي الحديث[1]: «لا يَتَبَيَّغْ بأحَدِكم الدمُ، فيقتلَه». يقول: تبيَّغَ به الدمُ، إذا تردَّد فيه. وقيل: إنه من المقلوب، أي: لا يبغي عليه الدمُ، فيقتله، من البغي، وهو مجاوزةُ الحدِّ. والأول الوجه».

* * * * *

(١) النهاية: ١/١٧٤.

المبحث الرابع: أهمية النهاية

يتبوأ كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» مكانة عَلِيَّة في تاريخ حركة التأليف في هذا العلم، وسوف نُجْمِلُ الآن معالم هذه الأهمية في الفقرات التالية:

١. تبيَّن لنا في وصف حركة التأليف في غريب الحديث، قبل ابن الأثير، سَعَةُ هذا التراث الذي صُنِّف حول مادة غريب الحديث، ومن هنا كان أمامَ ابن الأثير عندما عزم على الخوض في هذا المجال عشرات المصنفات التي أفاد منها، وقَدَّم في «النهاية» جانباً من وَصْفِها، وكان طائفة منها قد ضاع، ولم يصل إلينا شيءٌ منه، ومن هنا حَفِظَ لنا كتاب «النهاية» قَدْراً واسعاً من أقوال علماء اللغة والغريب حول أحاديث الباب، وجَمَعَ كثيراً من الأقوال والآراء التي قِيلت في تأصيل مادة غريبها، سواء فيما يتعلق بخدمة الجانب اللفظي من الحديث، وما يتضمن من ثروة لغوية كمعرفة لغات القبائل، وتمييز الفصيح منها من غير الفصيح، وضروب من المشتقات والأوزان والنوادر، والتعريف بالأماكن، وسرد الشواهد النادرة، أو خدمة الجانب المعنوي في دلالات الحديث ومقاصده، إذ إن «ابن الأثير» حرص على ألَّا يكتفيَ بقول راجح في معاني ألفاظه ومقاصدِه، وإنما عرض صفوة الأقوال. فمن خلال «النهاية في غريب الحديث والأثر» يستطيع المُراجِعُ أن يقف على مجمل الثروة اللفظية والمعنوية التي تناولَتْ أحاديث الباب، سواء منها ما وصَلَنا من مصنفات مثل كتاب ابن قتيبة، وأبي عبيد، والمديني، والزمخشري، أو ضاعت أصوله، فحفظ لنا كتاب

ابن الأثير طائفة منها، من مثل كتاب «غريب الحديث» للحربي[(١)]، و«غريب الحديث» لـ شَمِر بن حَمْدُويه، وغريب الحديث لابن الأنباري، كما حفظ لنا كثيراً من أقوال اللغويين، الذين لم تصلنا مصنفاتهم كـ: نفطويه، والأصمعي، والسجستاني، وثعلب، والزجَّاج، وغيرهم.

ومن خلال «النهاية» يستفيد أهل الحديث من الوقوف على هذه الروايات المتعددة التي كان ابن الأثير يَحْرِصُ على سَرْدِها للحديث الواحد، وبيان مقاصدها.

٢. حرص ابن الأثير على نسبة طائفة من الأقوال إلى أصحابها، والروايات إلى مصنفاتها، ويفسح ذلك أمام الباحثين العودة إلى أصول هذه الأقوال والروايات في مظانِّها المطبوعة أو المخطوطة لمتابعة بحوثهم وأحكامهم حولها، فبعض الأقوال تجده في بعض المعاجم والمصنفات، غير مَعْزُوّ إلى أحد، في حين أنَّ صاحب «النهاية» يعزوه إلى صاحبه، أو مُصَنِّفه. ومن هنا فإنَّ كتاب «النهاية» مصدر اعتمده كثير من الباحثين الذين يدرسون مناهج التأليف في علوم الحديث واللغة، ويتتبَّعون مذاهب أصحابها؛ لأنَّه عزا كثيراً من النصوص إلى قائليها.

٣. كتاب «النهاية» مصدرٌ ثَرٌّ لأقوال الصحابة والتابعين، إضافة إلى الأحاديث الشريفة المرفوعة إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم فمِنْ خلاله يستوعب الدارسون أقوال طائفة كبيرة من أعلام السلف، الذين نثرَ ابنُ الأثير أقوالهم في كتابه من مثل: النخَعي، وقتادة، والزهري، وسفيان، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وغيرهم. فنقرأ جوانب من فقههم وآدابهم وعزائمهم في عبادتهم، وورعهم في معاملاتهم مع الناس، وأساليب معيشتهم مع أُسَرهم وأفراد المجتمع من حولهم.

---

(١) حقق الدكتور سليمان العايد المجلدة الخامسة منه.

ومجموع هذه الأقوال – بعد تطبيق قواعد الجرح والتعديل عليها، وما يتبعها من الصناعة الحديثيَّة – يعطي صورة عن حياة طائفة من السلف في القرنين الأول والثاني.

٤. تميَّز ابن الأثير كما مرَّ بنا في فقرة منهجه باختيار أيسر الطرق المنهجية في ترتيب المادة اللغوية. ومن هنا تأتي أهميته في سهولة إيراد مادة الغريب، على الرغم من القَدْرِ الكبير من الأحاديث والآثار التي استوعبها؛ وذلك لأنَّ الترتيب الهجائي للمادة ييسِّر الوصول إليها. وقد أضيف إلى ذلك أنَّه عمد إلى توزيع مادة الغريب في نصوص الحديث حسب حروفها الهجائية، فلا يكلِّف المُراجِعَ رَهقاً من أمره في الوقوف على الغريب المتعدد الوارد في حديث ما، ويجعله يقف على معاني أيِّ لفظة غريبة وَرَدَتْ في أيِّ حديث أو أثر يورده.

٥. قد تطمع علوم العربية والبلاغة في الوصول إلى نصوص فصيحة، من نصوص الحديث والأثر، تتضمن استعمالات متفرعة وفيرة لكثير من تطبيقاتها المطلوبة على قواعدها النظرية؛ إذ يقف من يقرأ في كتاب «النهاية» على أوجه استعمال أدوات العربية، وكثير من التطبيقات الإعرابية والبلاغية، والوصول إلى قواعد كلية في فقه اللغة، والتطور الدلالي لكثير من ألفاظها، وقد كان ابن الأثير يُعنى بالأصل الدلالي للاستعمال اللغوي قبل أن يتَّسع في المعاني الحضارية المتجددة، ويعلل التسمية التي أُطلقت على المفردات اللغوية، وقد ضرَبْنا على ذلك أمثلة، في الفصل الخاص بأوجه عنايته بالغريب. هذا بالإضافة إلى رصانة اللغة التي يتكلم بها ابن الأثير وفصاحتها في الجُملة، وكذا رشاقتُها ووضوحُها.

٦. كتاب «النهاية» صورة حيَّة للجوانب العلمية والمنهجية لدى ابن الأثير، فلا يَسْتغني عن هذا الكتاب مَنْ أراد دراسة هذا العَلَم في علوم الحديث واللغة ومناهج البحث، والدراسات المعجمية التاريخية. وتمر بنا في الكتاب ردود غزيرة، وأوجهٌ من النقد والترجيح، وتقويم لمسائل متعددة تتصل بعلوم مختلفة. ومن هنا كان كتاب «النهاية» مورداً ثَرّاً لكل من أراد الوقوف على شخصية ابن الأثير العلمية، في جوانب الحديث الشريف، وفقه اللغة العربية.

٧. وتأتي أخيراً أهمية الكتاب في كونه يُمَثِّل مدرسة معجمية مهمّة، في تاريخ التأليف المعجمي عند علماء اللغة، وهي مدرسة الترتيب الهجائي، وَفْقَ الحرف الأول، وقد سَبَقَتْه مدارس متعددة قبله، فيأتي كتاب «النهاية» ليمثِّل حلقة من سلسلة منتظمة، اجتهدت في جمع التراث اللغوي وَفْقَ منهج معيِّن، يستدرك الصعوبات التي تكتنف سائر المناهج الأخرى.

* * * * *

المبحث الخامس: مآخذ على ابن الأثير

١. كان منهج صاحب «النهاية» في ترتيبه الهجائي الذي اختاره: أن يُورِدَ كثيراً من ألفاظ الغريب وَفْقَ لفظِها المنطوقِ به، وليس وَفْقَ منهج أصحاب المعاجم: وذلك في تجريد الكلمة من الأحرف الزائدة، وإيرادها وَفْقَ جذرها الثلاثي، أو الرباعي. وحُجَّتُه في ذلك كما يقول[١]: «وإنما أوْرَدْناها هاهنا حَمْلاً على ظاهر لفظها». ويقول[٢]: «إلا أني وَجَدْتُ في الحديث كلمات كثيرة، في أوائلها حروف زائدة، قد بُنيت الكلمة عليها حتى صارت من نفسها، وكان يلتبس موضعُها الأصلي على طالبها، لاسيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يُفَرِّقون بين الأصلي والزائد، فرأيت أن أُثْبتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً، ونَبَّهْتُ عند ذِكْرِه؛ لئلا يراها أحدٌ في غير بابها، فيظن أني وضَعْتُها فيه للجهل بها».

وفي هذا المنهج نظر لا يخفى على أرباب الفن، لأنَّ الأصل في الترتيب الهجائي، لدى مصنف المعجم، أن يكون مراعياً لجَذْرِ الكلمة، وتجريدِها من حروف الزيادة، فلا تَرِدُ اللفظةُ إلَّا في موضعها الصحيح، بغَضِّ النظر عن لفظها، وينبغي أن يكون لذلك اطِّرادٌ وعنايةٌ دقيقة، وذلك للوصول إلى طريقة واحدة، يتمُّ من خلالها معالجة جميع المفردات اللغوية الواردة في المعجم.

نعم، قد يجوز له أن يذكر الكلمة حسب لفظها، مراعاةً ـ كما يرى ـ لمن ليس له معرفةٌ بالتمييز بين الحروف الزائدة والأصلية للكلمة المنشودة، ولكنه لا يتحدَّث

---

(١) النهاية: ١/١٤.

(٢) النهاية: ١/١١.

عنها بشيءٍ، وإنما يأخذ بنظام الإحالة على موضعها الصحيح اللازم وَفْقَ قواعد الصرف في المجرد والمزيد، والصحة والاعتلال. أمَّا ابن الأثير فقد اختار بعض الكلمات، وذَكَرها وَفْقَ لفظِها، لا وَفْقَ جَذْرِها، ولم يُعِدْ ذِكْرَها في موضعها الصحيح، ولو أراد التيسير على طلبة الغريب، لَعَمَدَ إلى منهج مُطَّرد؛ لأنَّ المُراجِعَ وفق طريقة ابن الأثير لا يدري: هل المؤلفُ يراعي اللفظ أو الجذر فيما ينشده من غريب؟ وقد يلزمه أن يعودَ إلى مادتين، وفي ذلك هدرٌ للوقت، وضَرْبٌ من الاضطراب، وقد لا يكون قد قرأ مقدمته، فيظنُّ أنَّه قد أغفل هذا الغريب المنشود، لأنَّه لم يجده وَفْقَ ما يفترضه. ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة:

أورد في مادة (أبرد)[1] في باب الهمزة، حديث: «إنَّ البطيخ يَقْلَعُ الإبْرِدَة»، وشرحها، ثم قال: «وهمزتها زائدة، وإنما أوردناها هاهنا حَمْلاً على ظاهر لفظها». وفي مادة (برد) لم يُورد هذا الحديث، ولم يُشِرْ إلى شيء منه.

وأورد في مادة (أجدل)[2] في باب الهمزة حديث: «يهوي هَوِيَّ الأجادل»، وشرحها، ثم قال: «والهمزة فيه زائدة». وفي مادة (جدل) لم يُورد الحديث.

وأورد في مادة (إذْخر)[3] في باب الهمزة الحديث: «إلا الإذْخِر»، ثم قال: «وهمزتُها زائدة، وإنما ذكرناها هاهنا حَمْلاً على ظاهر لفظها». وفي مادة (ذخر) لم يورد الحديث.

بيدَ أنَّه ذكر لفظة «مأدبة» في مادة (أدب)[4]، وفي مادة «مأدبة» من باب

---

(١) النهاية: ١/١٤.

(٢) النهاية: ١/٢٥.

(٣) النهاية: ١/٣٣.

(٤) النهاية: ١/٣٠.

الميم لم يذكرها. وفرَّق بين «مزهر» و«مأدبة»، إذ يُورد «مزهر» في الميم[١]، مع أنَّ الميم زائدة، ويُوْرِدُ «مأدبة» في الهمزة، مع أنَّ الميم زائدة أيضاً.

وذكر لفظة «تهمة» في مادة (تهم)[٢] مراعاةً للفظها مع أنَّ التاء بدل من الواو، ولم يُراعِ أصلها، وذكر لفظة «تَخِذُ» في مادة (وخد)[٣] مراعاةً لأصلها. ومن هنا نقول: إنَّه وقع اختياره على بعض الكلمات، فذَكَرَها وَفْقَ التلفُّظ بها، وأغفل كثيراً غيرَها، فأوردها في مكانِها وَفْقَ جذرها.

وهذا التردُّد يجعل المُراجِع في حَيْرَةٍ من أمره؛ لأنَّه لم يجد ابن الأثير صاحب منهج مطَّرد. وقد لحظ ابن منظور في «اللسان»[٤] هذا الاضطراب في منهج ابن الأثير فقال: «غيرَ أنه لم يضع الكلمات في محلِّها، ولا راعى زائد حروفها من أصلها».

٢. وأمَّا المأخذ الثاني: فقد كان من منهجه إيرادُ اسم راوي الحديث من الصحابة أو التابعين في أول ذكره للحديث كأن يقول: «وفي حديث عمر»، «وفي حديث طلحة»، أو يقول: «في حديث الحسن» أو «النخعي» أو «مسروق»، وقد يذكر طرفاً من مناسبة الحديث، كأن يقول: «وفي حديث التراويح»[٥]. أو يقول[٦]: «ومنه حديث صاحب النِّسْعة»، أو يقول[٧]: «في حديث أهل البيت»، أو

---

(١) النهاية: ٤/٣٢٥.

(٢) النهاية: ١/٢٠١.

(٣) النهاية: ٥/١٦٣.

(٤) اللسان: ١/١٨.

(٥) النهاية: ٤/٢٩٦.

(٦) النهاية: ٤/٢٩٦.

(٧) النهاية: ٥/١٩٥.

يقول[١]: «في حديث الخَرْص»، ولكنه قد يضرب صَفْحاً عن هذه الأعلام، أو هذه المناسبات، فيذكر الحديث مباشرة دون تَقْدِمة، كأن يقول: «ومنه الحديث»، أو يقول: «وفيه»، أي: وفي هذه المادة، وهو في هذا كله يسير وَفْقَ ما نصَّ عليه في مقدمته[٢]، في إضافة الحديث إلى مسمًّى، أو كونه لا يضيفه إلى أحد. وكنَّا نُفَضِّل لو أنَّ الإمام ابن الأثير ذكر المصنِّف الذي خَرَّج الحديث في مصنَّفه كأصحاب الكتب الستة، فيقول مثلاً: وفي حديث البخاري عن ابن عمر، أو أصحاب كتب السُّنة كعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والطبراني، والدارقطني، فيقول مثلاً: وفي حديث الطبراني عن طلحة.

صحيح أنه من خلال مناقشاته لأصحاب المُصَنَّفات قد يذكر أسماء مصنفاتهم، واختلاف رواياتهم، ويجيء بأقوالهم منسوبةً إليهم، ولكنه كثيراً ما يَضْرِبُ عن هذا الذكر صَفْحاً، وفي هذا الإغفال لاسم مُخَرِّج الحديث بعض العَنَتِ على المُراجع الذي يَوَدُّ الاطلاع على رواية نصِّ الحديث كاملاً في مظانه، ولاسيما أنَّ منهج ابن الأثير أنَّه يكتفي بذكر قطعة من الحديث، وهي التي تحوي لفظة الغريب الذي يشرحه.

ويتأكد ذلك إذا علمنا أنَّ نصَّ الحديث الذي يُورِدُه قد يكون فيه ضمير يعود على لفظ متقدِّم من الحديث لم يُورِده ابنُ الأثير، من مثل:

- لأكوننَّ فيها مثل الجَمَل الرَّداح[٣].
- كأنَّه الرِّئْبالُ الهَصُور[٤].

---

(١) النهاية: ٥/١٦٧.

(٢) النهاية: ١/١٢.

(٣) النهاية: ٥/٢٥٧.

(٤) النهاية: ٥/٢٦٤.

إنَّ ذِكْرَ مُخَرِّج الحديث يُيَسِّر على المُراجِع الوصول إلى نصِّه في الكتاب الأصل. صحيح أنَّ إضافة اسم الصحابي أو التابعي أحياناً فيها طَرَفٌ من الإضاءة والعون، ولكن فائدة ذلك محدودة، لا تساعد كثيراً في الوصول إلى نصِّ الحديث كاملاً، في المصنفات الكبيرة، وكنَّا نأمُل أن يكون ابن الأثير قد وحَّد طريقته في جميع الأحاديث التي يُوردها، فيذكر اسم راوي الحديث؛ من الصحابة أو التابعين مع ذِكْرِه لمُخَرِّجه، ولا يُمَيِّز بين بعض الأحاديث وبعضها الآخر، فيذكر أحياناً، ويغفل أحياناً، بحجة أنه برَّأ الذمَّة في المقدمة، وأشار إلى طريقته.

٣- وأمَّا المأخذ الثالث: فقد اجتهد ابنُ الأثير في حَصْرِ روايات غريب الحديث الواحد، وشرح ألفاظها، في ضوء اختلاف الروايات، وقد يَسَّر على المُراجع بذِكْر الروايات وَفْقَ الترتيب الهجائي، فكان يذكر الحديث الواحد أكثر من مرة، حسب اختلاف المُحَدِّثين في نَصِّه، وقد تتبَّعْتُ هذه الإحالات، فوَجَدْتُه قد وَفَّى بها، فكان يُعيد ذِكْر الحديث. ويبدو أنَّه اتَّبع نظام البطاقات، الذي نسير عليه اليوم في بحوثنا، وذلك لضمان حَصْرِ هذا القدر الضخم من الأحاديث، التي تَصَدَّى لغريبها من ناحية، وللروايات المتعددة لكثير منها.

ولم تختلَّ هذه الإحالات فتغدو تائهة، إلا في بعض المواضع، فلم يُوَفِّ ما وَعَدَ به من ذِكْرِه في مكانها الآخر، وَفْقَ الرواية الثانية. ومن هذه المواضع:

١- في مادة «جلب»[1] يذكر الحديث: «قدم أعرابي بجَلوبة» فشرح اللفظ، ثم قال: «هكذا جاء في كتاب أبي موسى، في حرف الجيم، والذي قرأناه في سنن أبي داود «بحلوبة» وهي الناقة التي تُحْلَبُ، وسيجيء ذِكْرُها في الحاء». وفي مادة «حَلَبَ» لم يذكر هذا الحديث، ولعله اكتفى بحديث

(١) النهاية: ١/ ٢٨٢.

يشبهه، وهو[١]: «لا حلوبة في البيت».

٢- يقول[٢]: ومنه حديث ابن الزبير: «يريد أن يحزبهم»، والرواية بالجيم والراء، وقد تَقَدَّم». ولم يتقدَّم شيء في (جرب).

٣- يقول في حديث[٣]: «من كان معه أسير فليُذْئِفْ». ويروى بالدال المهملة وقد تقدَّم»، ولم يتقدَّم شيء في (دأف).

٤- يقول في حديث[٤]:« فدعا بإناء يُرْبِضُ الرَّهْط» ويروى بالياء، وسيجيء». ولم يجئ شيء في (ريض).

٥- يورد حديث[٥]: «وعليها ثيابٌ مَراجلُ» في (مَرْجل). ويقول: «ويروى بالجيم والحاء، والروايتان معاً في باب الراء، والميم فيهما زائدة، وقد تقدَّم» ولم يتقدم في باب (رحل).

٤. وأمَّا المأخذ الرابع فهو تابعٌ لما ذكره في مقدمته، ويظهر منه دقة التوثيق، والأمانة العلمية، وعَزْو المادة إلى أصولها. يقول في مقدمته[٦]: «وجعلتُ على ما فيه من كتاب الهروي (هاء) بالحمرة، وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى سيناً، وما أضفته من غيرهما مهملاً، بغير علامة؛ ليتميَّز ما فيهما عمَّا ليس فيهما». ويعني بذلك أنَّ ما اقتبسه من كلٍ من الكتابين بَيِّنٌ معلوم، وهذا في علم مناهج الحديث في عصرنا أمرٌ ذو بال، يحرص عليه أهل العلم والتصنيف،

---

(١) النهاية: ١/ ٤٢٢.

(٢) النهاية: ١/ ٣٧٧.

(٣) النهاية: ٢/ ١٥١.

(٤) النهاية: ٢/ ١٨٤.

(٥) النهاية: ٤/ ٣١٥.

(٦) النهاية: ١/ ١١.

ويضاف إلى محاسن الكتاب.

بيدَ أنَّ الموازنةَ بين ما هو مُسَجَّل على مخطوطات «النهاية» والنسخة المطبوعة لكلٍ من كتابي: الهروي وأبي موسى، تُظهِرُ أنَّ ما ذكره ابن الأثير غير دقيق؛ لأنَّ كثيراً من النصوص التي ليس لها علامة، ويُفْترض أنَّها ليست فيهما، هي مُوْدَعَةٌ في أحد الكتابين، كما أنَّ كثيراً من النصوص المسبوقة بعلامة لأحدهما ليست فيه، وإنما هي لغيره، أو لصاحبه.

نودُّ أن نقرر بادئ ذي بدء: أنَّ هذه العلامات لا تعني رمزاً لاقتباس المادة العلمية التابعة للتأصيل اللغوي، أو شرح مقاصد الحديث، وإنما تعني اقتباس نصّ الحديث الغريب فقط، وعَزْوَه لأحد الكتابين: «الغريبين»، أو«المجموع المغيث»؛ وذلك لأننا لدى الموازنة بين المادة العلمية الواردة في «النهاية» وهذين الكتابين، نجد أنَّ عملية الاقتباس لا تنضبط، فكثير من هذه المادة العلمية الواردة في «النهاية» مسبوقةً بـ (هـ) أو (س) ليس في كتابَيْ الهروي وأبي موسى، ومعظم المادة الواردة في «النهاية» مسبوقة بـ (هـ) وحدها ليس في كتاب الهروي، أو مسبوقة بـ (س) وحدها ليس في كتاب أبي موسى. وكذلك قد تَرِد مادةٌ علمية في «النهاية» غيرَ مسبوقة بعلامة (هـ) أو (س)، وهي واردة فعلاً في أحد الكتابين، وهذا الأمر فاشٍ في «النهاية» لا يحتاج إلى تمثيل، وإنَّما يظهر بأدنى تأمل.

وممَّا يؤكد أنَّ علامتي (هـ)، (س) في ذهن ابن الأثير لا تعني اقتباس مادة علمية، وإنما تعني اقتباس نصّ حديث غريب: قولُه في مقدمته[1] وهو يصف الكتابين «فاتهما الكثير الوافر، فحيث عرفتُ ذلك، تنبَّهتُ لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدوَّنة المصنَّفة، في أول الزمان وأوسطه وآخره، فتتبَّعْتُها، واستَقْرَيْتُ ما حضرني منها، وأضفتُ ما عثرتُ عليه من الغرائب إلى

(١) النهاية: ١/ ١٠.

ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها».

لقد لحظ ابن الأثير إذاً أنَّ ثمَّة مادةً من غريب الحديث قد فاتت هذين الكتابين، فاضطر للبحث عنها في غير هذين الكتابين، يقول[1]: «فتتبَّعْتُها، وأضفت ما عثرت عليه من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حروفها مع نظائرها» فهو إذاً يأخذ من كتابَيْ الهروي وأبي موسى أحاديث غريبة، ويميزها بين الحرفين (هـ)، (س). والذي ترجَّح لي أنَّه لا يعني المادة العلمية، وإنَّما يعني نصوص غريب الحديث.

مثال ذلك: ورد في «النهاية» في مادة «أبل»[2] بعد الحرف (س): «وقيل: هو من الوَبال، فإن كان من الأول فقد قُلِبَتْ همزته في الرواية الثانية واواً، وإن كان من الثاني فقد قُلبت واوه في الرواية الأولى همزة». وهذا كله ليس في كتاب أبي موسى[3].

وأورد ابن الأثير في المادة نفسها[4]: «(س) يعني أنَّ المَرْضِيَّ المُنْتَجَبَ من الناس في عزَّة وجوده، كالنجيب من الإبل، القوي على الأحمال والأسفار، الذي لا يوجد في كثير من الإبل. قال الزهري: ...». وهذا كله ليس في كتاب أبي موسى[5]، وإنَّما في كتاب أبي موسى نصّ الحديثين: «لا تبع الثمرة»، «والناس كإبل مئة».

بناءً على هذا أرجِّح أن تكون علامتا (هـ، س) الواردتان في «النهاية» رمزين

(١) النهاية: ١/ ١٠.

(٢) النهاية: ١/ ١٥.

(٣) انظر: المجموع المغيث لأبي موسى: ١/ ١٩.

(٤) النهاية: ١/ ١٥.

(٥) انظر: المجموع المغيث: ١/ ١٩.

لاقتباس نصٍّ حديث غريب من كتابَيْ الهروي وأبي موسى، ولاتدلَّان على اقتباس مادة علمية في شرح الحديث الغريب.

ويبدو لي أنَّ أصل النسخة الخطية التي كتبها ابن الأثير، حَدَّدَت بدقة ما اقتبسه من أحاديث غريبة من كتابَيْ أبي موسى والهروي، بيدَ أنَّ هاتين العلامتين (هـ،س) أصابهما الاختلاط لدى النسَّاخ الذين كانوا لا يميزون بين العلامتين، أو لا يتقيدون بإثباتهما، فلم يَعُدْ لهاتين العلامتين مع تعدُّد النسخ قيمة موضوعية في التحديد الدقيق لمصدر الأحاديث، فما هو لأبي موسى قد يُسْبَق بـ: (هـ)، وما هو للهروي قد يُسْبَق بـ: (س)، وما هو من غيرهما قد يُسْبَق بإحدى هاتين العلامتين.

وقد لاحظنا هذا الخَلْط في نسخة (ش) المخطوطة، مع أنها منقولة عن أصل المؤلف، وبين ناسخِها والمؤلف سنوات قليلة. ومن هنا فإن الراجح لديَّ أنَّ ذلك ليس مَأْخذاً عليه، وإنما كان ملتزماً بالتعيين الدقيق على أصل نسخةٍ لديه، ثم تعاوَرَه النَّساخ بالتبديل والعبث، فلم يَعُدْ لهذه العلامات قيمة موضوعية، وضاع التحديد الدقيق الذي يريده من العَزْوِ، ودليل هذا اضطراب النسخ العشر التي حققنا الكتاب عليها في إثبات رمزَيْ (هـ،س)، ومن هنا كان من مهمات التحقيق الذي نَهَضْنا له توفيةُ ما أراده ابن الجزري لكتابه، وتصحيحُ العزو الذي وَعَدَ به بعد مراجعة مطبوعتي الغريبين والمجموع المغيث، فأثبتنا الرمز في مكانه الصحيح، ولا سيما أن نصَّ الكتابين قد وصَلَنا، وهما مطبوعان[١].

* * * * *

(١) أفَدْتُ في هذه الدراسة من بحثي الذي نوقش في ندوة «عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية» التي عقدها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بتاريخ ١٥/٣/ ١٤٢٥هـ، وكان البحث بعنوان: «منهج ابن الأثير الجزري في كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر».

فهرس الدراسة

فهرس الدراسة

* * * * *

منهج التحقيق

يشتمل منهج التحقيق على:

ـ الاعتماد على مجموع النسخ للوصول إلى النص

ـ اختيار الفروق المهمة

ـ تصحيح رمزَي الهروي والمديني

ـ بيان العبارات المجملة في النهاية

ـ بيان المشكل من معنى الحديث

ـ شرح الألفاظ الغريبة

ـ ترقيم الشواهد

ـ ضبط النص

ـ التعريف بالأعلام

ـ توثيق النقول، وتخريج الأحاديث والآثار

ـ من أوجه خدمة النص

ـ أضواء على الطبعة السابقة

منهج التحقيق

لكتاب «النهاية» ذيوع وشهرة مستفيضة، وقد أقبل أهل العلم يرتشفون منه، والنُّسَّاخُ ينتسخونه، وتجمَّع منه خلال القرون المتتالية مئات النسخ، وقد وقفتُ في فهارس المكتبات على عدد كبير منها، ذكر «الفهرس الشامل[1]» وحده (٢٤٦) نسخة. وكان من توفيق الله عز وجل أن أَنْتَخِبَ منها عشراً، تتوزَّع أصولها في أنحاء العالم، وسوف آتي على وَصْفِها في موضع آخر، ولم يَكُنْ بين يدي الدكتور محمود الطناحي ـ رحمه الله ـ حين حقق الكتاب سوى نسخةٍ واحدة، هي نسخة دار الكتب المصرية.

ومن خلال اطلاعي على النسخ المخطوطة التي حَصَلْتُ عليها، تبيَّن لي بعد فَحْصِها أنه لا يمكنني اعتماد نسخة منها أُمّاً لإقامة النصِّ عليها؛ نظراً لافتقادها الكمالَ، والسلامة من التصحيف والتحريف.

ولم أسلك هذا المنهج، على الرغم من أن نسخة (ش) كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبلَتْ على أصله؛ وذلك لأنها ناقصة، ويَعْتَريها بعض تحريف وتصحيف. ومن هنا صَحَّ عزمي على الوصول إلى النصِّ المختار من مجموع النسخ التي بين يَدَيّ، وقد أفادَتْني قواميس اللغة ومصادرها، والنصوص التي أَوْدَعَها ابنُ منظور في «لسان العرب» من «النهاية»، في ترجيح اختيارٍ على آخر.

وكان من منهجي كذلك أن أنتخبَ الاختلافات ذات الفائدة التي ألحظها من مجموع النسخ، وأمَّا عَبَثُ النُّسَّاخِ ممَّا لا طائلَ من ورائه، فقد استغنيتُ عنه؛ لكيلا تتضخم حواشي الكتاب من غير مُسَوِّغ مقبول، وتراني أحسب للقارئ حساباً في نَقْلِ بَصَرِه بين المتن والحاشية، فلا يخرج بطائل.

إن أمامي عشر نسخ مخطوطة، ولو أنني عزمتُ على إثبات كلِّ ما صادفته

(١) الفهرس الشامل ١٧٠٥.

من فروق بينها في الحواشي لَأصبح الكتاب أضعاف ما هو عليه، ولسَئِمَ القارئ من هذا التطويل غير المسوَّغ.

يقول الدكتور فخر الدين قباوة[1]: «وإنما يُسَجَّل منه في هوامش التحقيق ما يكون له أثرٌ في الدلالة، أو المضمون، أو الصياغة، ثم يُغْفَل الباقي على أمل أن يشار إليه بعبارات عامة في خطبة التحقيق». وها هو الأستاذ المحقق الشيخ عبد العزيز الميمني ينصُّ في مقدمة تحقيقه لكتاب «سمط اللآلئ» على إهماله هذا الضَرْبَ من الفروق، فيقول[2]: «غير أني لم أُنَبِّه على أغلاط الأصل إلا على شيء نَزْر، رأيت في التنبيه عليه فائدةً أو داعياً، وأغفلْتُ منها قدراً جَمّاً عدد الرمل والحصى؛ لأني لم أر في ذكرها غرضاً غير تسويد الكتاب، وتضييع أوقات القارئ فيما لا يُجْديه».

وقد قُمْتُ بمقابلة هذه النُّسَخ العشر لأصلَ إلى النصِّ المختار، وأفَدْتُ من مصادر ابن الأثير، بالإضافة إلى مصادر اللغة التي توافَرَتْ لديَّ. فإذا أَجْمَعَتِ النُّسَخُ على إثبات لفظةٍ لا أرى صوابَها أبقيتُ على ما في هذه النسخ، وأَثْبَتُّ اجتهادي في قراءة النص في الحاشية.

وقد ذكر ابن الأثير في مقدمة «النهاية» أنه اعتمد مصدرين كانا أساساً له، أشار إلى الأول بالهاء، وهو كتاب «الغريبين» للهروي، وأشار إلى الثاني بالسين، وهو كتاب «المجموع المغيث» لأبي موسى المديني، وقد اختلفَتِ المخطوطاتُ التي بين يدي في إثبات هاتين العلامتين، أو الجمع بينهما، أو حَذْفِهما، ومثلُ هذا كثيراً ما يقع في مطبوعة الدكتور الطناحي رحمه الله. وقد قُمْتُ بتصحيح مواضع هذين الرمزين في ضوء ما تَبَيَّن لي على نحوٍ جازم، عندما عَرَضْتُ أحاديث «النهاية» على واقع هذين المصدرين بعد أن تَمَّتْ طباعتُهما كامِلَين.

---

(١) علم التحقيق ص٣٦٤.

(٢) سمط اللآلئ: مقدمة التحقيق ص(ن).

وثمة عبارات مُشْكِلةٌ منثورة في نص «النهاية»؛ لأن ابن الجزري ـ رحمه الله ـ قد يُوجز، أو يكتفي بعبارة مجملة فيما يظنه واضحاً من مسائل العربية، فاجتهدت في إبانة مقصوده في ضوء تفصيل هذه المسائل في مظانِّها، وعَقَّبْتُ ذلك بسَرْدِ بعضِ هذه المظانِّ؛ ليعودَ إليها مَنْ يطلب المزيد.

وأمَّا المشكل من معنى الحديث فإنَّ إيراد ابن الجزري الشاهِدَ من الحديث وَفْقَ المادة اللغوية التي عقدها يجعل بعض أحاديثه غامضاً؛ لأنه كان ينشد سَرْدَ أحاديث الباب، فلا يتضح للقارئ المعنى الإجمالي للحديث، وهذا ما دَفَعني إلى مُراجعة هذا الشاهد في أصل الحديث لمعرفة السِّياق، وشرحِ الغامض من الشاهد، والعنايةُ بإجلاء المعاني يجعل القراءةَ في «النهاية» ماتعةً، ذات جدوى، حَرَصْتُ عليها.

وعلى الرغم من أن ابن الأثير كان غالباً ما يَصْرِفُ النظر عن شرح الألفاظ الغريبة الخارجة عن الشاهد، كنت أشرحُ هذه الألفاظ الغريبة، وحَرَصْتُ على أن أَسْتَقِيَها من مواضِعها المنثورة في الكتاب.

وقد قُمْتُ بترقيم شواهد الحديث والآثار للكتاب كله، وكان العددُ الكليُّ لهذه الشواهد ما يقرب من ثمانية عشر ألف حديث. وعُنِيْتُ بالإحالة على ما أحال عليه من الشواهد الحديثية المتقدمة والمتأخرة، وذلك عن طريق ذِكْرِ رقم الحديث الذي يَتَوَخَّاه في هذه الإحالة.

واجتَهدْتُ في تقديم نَصِّ الكتاب مضبوطاً بالشكل؛ لأنه معجم لغويٌّ يفقد أهميته إن تجاوَزْنا هذا الضبط. أمَّا فاءُ الكلمة وعَيْنُها فاستَعَنْتُ لضَبْطِهما بمصادر اللغة الموثوقة كالتهذيب، والصحاح، والقاموس، وقد أَنُصُّ على وجهين، أو ثلاثة، من وجوه الضبط، وَفْقَ ما تَذْكُرُه هذه المصادر، كما عُنِيت بضبط لام الكلمة حسب موقعها الإعرابي، وأحسَبُ أنني لم أتغافِلْ عن ضبط أيِّ كلمة من كلمات «النهاية». وقد كَلَّفني شَغَفي بالضبط الشامل لنص الكتاب وقوفاً مُطَوَّلاً على أقوال اللغويين، لأفيدَ منها، وقد نَبَّهْتُ على طَرَفٍ من السهو الجاري في طبعة الدكتور الطناحي رحمه الله؛ لاشتهارها بين يَدَي أهل العلم، ورمزْتُ لها بـ

(ط). ولم أرَ أيةَ فائدةٍ لإثقال كلمات النص في ضبط جميع حروف الكلمة، إن لم يكن ثمةَ لُزومٌ ما، فما معنى ان يَضْبط بعض المحققين بالفتح قاف «قَالوا»، ولام «بلَاد»، وهمزة «رأَى»، وهل يمكن أن يحدثَ لَبْسٌ في قراءة هذه الكلمات، فتنشأَ ضرورةُ الضبط؟

والعجيب في الأمر أن بعضهم مَعْنِيٌّ بمثل هذا الضبط، في حين يغفل عن ضبط ما هو محتاجٌ إلى الضبط من حروف الكلمة.

وعَزَمْتُ على التعريف بأعلام «النهاية» وكان عددهم يربو على ألف وستمئة عَلَم، القليلُ منهم ذكره المصنفُ باسمه، واسم أبيه، وكنيته أو لَقَبه، فيكون التعريف به سهلاً بالعودة إلى مظانِّ العَلَم، فإن كان صحابياً عَرَّفْتُ به من «الإصابة»، أو «أسد الغابة»، وإن كان تابعياً عَرَّفْتُ به من «سير أعلام النبلاء» ونُظَرائِه، وإن كان شاعراً، أو وزيراً، أو أحد الأعيان، فمن المظانّ المعهودة كابن خَلِّكان، فأوردتُ شهرتَه، وفنَّه، وما عُرِفَ به، وتاريخ وفاته.

بَيْدَ أن جمهورَ أعلام «النهاية» كان المصنِّف يَذْكُرُهم مكتفياً بالاسم الأول، كأن يقول: «وفي حديث إبراهيم»، أو يقول: «القاسم»، أو يقول: «النخعي»، أو يقول: «عطاء»، أو يقول: «أبو إسحاق» وهكذا. ومن هنا كان لا بُدَّ من العودة إلى مظانِّ الحديث وبعض القرائن، وما يكونُ مَنْبَهَةً على تعيين هذا العَلَمِ. وقد واجَهَتْني في ذلك مصاعبُ جَمَّةٌ؛ لأن بعض هؤلاء المجهولين لا تجد لحديثهم تداوُلاً إلا في كتب الغريب، كالمجموع المغيث أو غريب الحربي، فتجد عبارةَ ابن الأثير المقتضبة نفسها واردة في المصدر الذي نَقَلَ عنه ابنُ الأثير الحديثَ، فلا يُسْعِفُني هذا المصدرُ بشيءٍ، فأضطرُّ إلى دَرْسِ مشايخ هذا العَلَمِ أو تلامذته، أو أبحث عن قرائن أخرى، كأنْ أعودَ إلى نصوص مطولة؛ لأصلَ إلى العبارة التي يستشهدُ بها ابن الأثير. وآسَفَني أن المصادر التي استقى منها ابن الأثير قد طُبع معظمها محققاً، ولكنها خَذَلَتْني في تعيين الأعلام المجهولين؛ لأن محققي هذه المصادر لم يَعْنِهم الذي كان يَعْنيني، وهو اعتقادي أن ثمة فائدة قد يَجْنيها القارئ في إضافة حَلْقة جديدة من حلقات بيان معنى الحديث والعَلَم المذكور

معه، بيدَ أنني أُقِرُّ بأنَّ عدداً ـ وإن كان محدوداً ـ من هؤلاء المجهولين لم أقف على تعيينهم، فأَشَرْتُ إلى ذلك في الحاشية لأعاودَ الكَرَّة في قادمات الأيام إن شاء الله.

كما أنني أُقِرُّ بأنَّ خدمة كبيرة قد ضَمِنَتْ لي اختصار الوقت، وتذليل الصعب، وذلك يبدو من خلال الموسوعة الإلكترونية القيمة التي كانت إلى جانبي، وهي «الألفيَّة» في إصدارها الرابع.

ومنهجي في التعريف بالأعلام الإيجازُ، مع الحرص على تعيين المرجع الذي استقيتُ منه، وسِرْتُ على هذا التعريف عند ذِكْر العَلَم أولَ مرة، فإنْ وَرَدَ ثانيةً وثالثةً عاد القارئ إلى فهرس الأعلام ليصلَ إلى صفحة وُرودِه الأولى.

وابن الأثير كثير النقل عن المصنِّفين والعلماء الذين تَقَدَّموه، على تَنَوُّع فنونهم وعلومهم. وقد اجتهدْتُ في توثيق جميع هذه النقول قَدْرَ الوُسْع، ولا سيما إن وَصَلَنا المُصَنَّف الذي ينقل عنه، ولم أكتفِ بذِكْر رقم الصفحة والجزء، وإنما تَتَبَّعْتُ النصوصَ المستشهد بها، وأشرتُ إلى الخِلاف ذي الشأن بين ما ينقله ابن الأثير، وما هو في أصل الكتاب. وقد كان رحمه الله كثيراً ما ينقل بالمعنى، ويَتَصَرَّف في العبارة.

أمَّا تخريج الأحاديث فذلك موضوع استحق مني جهداً حثيثاً، وقد سِرْت فيه على المنهج التالي:

بدأتُ بتخريج الحديث من كتب غريب الحديث المشهورة، وَفْقَ ترتيبها الزمني، وقد اختَرْتُ منها كتبَ: أبي عبيد، وابن قتيبة، والحربي، والخطابي، والزمخشري، وابن الجوزي، وابن الأثير (منال الطالب)، بالإضافة إلى مصدَرَي المؤلف الرئيسَيْن، وهما كتابا «الغريبين» و«المجموع المغيث». ثم ثَنَّيْتُ بمصدرٍ، أو مصدرَين من كتب الحديث، كالصِّحاح، والسنن، والمسانيد، وكتب الطبراني، والبيهقي، والهيثمي، وغيرها، وحَرَصْتُ على التخريج من المصدر الذي يُوافق رواية المؤلف، فإن لم أعثر على هذا المصدر خَرَّجْتُه من المصدر الذي يذكر رواية قريبةً، والمصنف – رحمه الله – كان في

رواياته التي يُورِدُها يَمْتَحُ من المكتبة الحديثيّة العريضة، وفيها ما لم يَصِلْنا. ولم أوغل في التخريج والحكم على صحة الحديث؛ لأنني على يقين أن «النهاية» معجم لغوي في المقام الأول، والتفصيل في التخريج والحكم ليس هذا مقامه.

وكنت أُعنى بضبط الحديث، وقد أُتِمُّه إن لم يَتَّضِحْ معناه بغير التَّتمة، كما عُنيت بشرح الحديث، وآثَرْتُ أن يكون لفظ الشرح مأخوذاً من ابن الأثير نفسه، وذلك من المواضع التي يذكر فيها ألفاظ هذا الحديث.

وقد تَحَرّيْتُ الوصولَ إلى المصدر الحديثي الذي ذَكَرْتُه، وصولاً مباشراً إلى أوراقه المطبوعة، فلم أكتفِ بذِكْرِ الحديثِ من خلال الأرقام التي يسردها الحاسوب في «المكتبة الألفية» التي أفادَتْني في تعيين مصادر هذا العدد الوفير من أحاديث «النهاية»، لقد عُدْتُ إلى هذه المصادر نفسها، ووقفت على صفحاتها الورقية الأصلية، ونصوصها؛ لأطمئنَّ إلى صحة الأرقام التي أورَدْتُها. هذا مع العِلْمِ أنني توجَّهْتُ كثيراً إلى طبعات غير الطبعات المعتمدة في المكتبة الألفية في كثير من أحاديث «النهاية»، وسوف تتضح هذه الطبعات من خلال سَرْدِ معلومات الطباعة في كشّاف مصادري آخر الكتاب.

وثمة خدمةٌ متنوعة ذات مسارب شتى، ويجمعها جامع التوثيق والاطمئنان إلى سلامة المعارف التي يُورِدُها المؤلف. ومن ذلك خدمة القراءات القرآنية المتواترة، والشاذَّة، فقد ضَبَطْتُها، وأشرتُ إلى أصحابها ومظانِّها الأصلية، وحَرَصْتُ على أن تكون هذه المظان أصليةً في بابها.

كما عُنِيتُ بتخريج النصوص الفقهية التي يشير إليها ابن الأثير، من مَظانِّها الأصلية، وهي في غالبها من مسائل الفقه المذهبي المتمثل في المذاهب الأربعة المشهورة.

وخَرَّجْتُ أمثال العرب من كتاب «مجمع الأمثال» للميداني، وغيره من مظان أمثال العرب. وقد لا تُسْعِفُني هذه المَظانُّ، فأتوجَّهُ إلى مَوْرد آخر، وحرصت على بيان غريب المَثَلِ، وعلى أي شيء ذهب القول مثلاً، وقد بلغَتْ هذه الأمثال ما يقرب من مئة مَثَل.

وعرَّفْتُ بالأماكن والبقاع التي يوردها ابن الأثير إن لم يُحَدِّد موقعها، ومرجعي في ذلك «معجم البلدان» وكتاب «الأمكنة» وغيرهما، وعُنِيتُ بضبط المكان، أو البقعة، وذَيَّلْتُ التعريف بالمصدر الذي عُدْتُ إليه.

وقُمْتُ بعَزْوِ الآيات القرآنية الواردة في نَصِّ الكتاب إلى سورها من القرآن الكريم، ولم أشأ أن أتممها إلا إذا كان ثمة نكتة بإتمامها، ليتضح الشاهد منها، وأثبتُّ هذه الآيات وَفْقَ الرسم المصحفي حسب رواية حفص عن عاصم، وكتبتُ النصَّ المحقق وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث من حيث الهمزةُ، والألف المتطرفة، والوصل، والفصل، وغير ذلك، ولم أشأ أن أشير إلى اختلاف المخطوطات لأن هذه الإشارة لا مسوغ لها.

وعُنيت بعلامات الترقيم التي أعُدُّها مفتاحاً مُهِمّاً يُقَدِّمه المحقِّق للقارئ الذي يودُّ لو يتابع النصَّ بسلاسةٍ وفَهْم، كما عُنِيت بالبدء بسطر جديد، إن شرع المؤلف في بيان فقرة جديدة؛ لكيلا تكون الصفحة مزدحمة.

وقد أثبتُّ رقمين على جانبي الصفحة: الرقم الأول يمثل صحفة مطبوعة الدكتور الطناحي ليتابعَها القارئ إن أراد، وهي طبعة ذات شهرة مستفيضة للكتاب، والرقم الثاني يمثِّل مخطوطة (ك)، وقد اخترت هذه المخطوطة لأسبابٍ ذكرتُها في وَصْف النسخ.

وقد حفل النص بطائفةٍ كبيرة من الأبيات الشعرية التي وردَتْ في ثنايا شروح الحديث، سواءً أوردها المؤلف للاستشهاد بها على لغة الحديث، أو أوردها على أنها من غريب الحديث والأثر، من مثل القصيدة اللامية لكعب بن زهير التي وَرَدَتْ معظم أبياتها في «النهاية»، وقد قاربت أبيات الشعر أربعمئة وخمسين بيتاً.

وكنت أُعنى بقائل البيت، وضبط البيت، وتكملته، وشرحه، وأهم مظانِّه، بدءاً بالديوان، فإن تكرر البيت اكتفيت بالإشارة إلى الرقم المتقدم للحديث الذي ورد فيه من قبلُ، كما عُنيت بإقامة الوزن العروضي للبيت، ولستُ من مدرسة سَرْدِ مراجع متأخرة عقب الأبيات الشعرية.

واجتهدت في صنع ما يقرب من ثلاثين فهرساً مفصَّلاً للكتاب؛ لتكون هذه الفهارس بمنزلة مفتاح له، وسبيل مسلوك مُعَبَّدٍ للوصول إلى بغية الباحث من علوم شتى، وكنوز، ومعارف احتوَتْها موسوعة «النهاية في غريب الحديث والأثر».

ولا أرى ضرورةً للتفصيل في منهج كل فهرس من هذه الفهارس، بيدَ أنني قد أضعُ نجمة أول بعض الأنواع منها لبيان منهجي فيه.

* * *

وثمة طبعة سابقة مشهورة للكتاب نهض بها عَلَمٌ كبيرٌ من أعلام التراث، وهو أستاذٌ قديرٌ، وجِهْبذ على رأسه نور.

عَرَفْتُ الأستاذ محمود الطناحي أيام إعدادي لرسالة الماجستير في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، وكان آنذاك باحثاً بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، بالتحرير وسط القاهرة. كان يستقبلني بخلقٍ رفيع، وبَسْمة وضَّاءة، ويُزَوِّدُني - بحماسة - بما وصل إليه عِلْمُه من مخطوطات المعهد، ومصنفات التراث النحوي، وكان خبيراً به. ثم قَوِيَتْ هذه العلاقةُ بعد حصولي على درجة الدكتوراه، وانتقالي للعمل في جامعة الإمام محمد بن سعود، ثم علمتُ أنه تعاقد مع جامعة أم القرى، وكان رحمه الله حيثما حلَّ ـ والشيء من مَعْدِنه لا يُستغرب ـ يعود سائله حافلاً معسول الحَلَب، فكنتُ حريصاً على دوام الصلة به، وكنت كلما هاتَفَني، أو راسَلَني، أجدُ عنده علماً وإحاطة، وذَبّاً عن حمى العربية، إلى جانب خُلُقٍ، وذوق مرهف. وكم حزنتُ على فَقْدِهِ يوم وَصَلَني نَعْيُه؛ لأن أمثال هذا الطود الشامخ لا يتكرر، ولا يُعَوَّض، وقد خسرت الأمة عَلَماً رصيناً خدم تراث الجُدود، وأبلى في ذلك بلاءً حسناً.

والحق الذي لا مِرْيَةَ فيه أن الدكتور الطناحي رحمه الله لم يتوافر له ما توافر لنا بعده بأكثر من خمسين سنة، سواءً من حيث الوصول إلى المخطوطات الخاصة بالكتاب، أو من حيث المراجع التي كانت في عصره غائبة يوم حقق

الكتاب. لقد بذل الرجل ما في وُسعه، وبَذَلْنا ما في وُسْعنا، ولكل مجتهد نصيب، ومعاذ الله أن أبخسه حقه، رحمه الله رحمةً واسعة.

وكان الدكتور الطناحي قد عزم على تخريج نصوص الحديث والأثر الواردة في «النهاية»، وكان يُسَجِّل على نسخة خاصة به من المطبوع أرقام صفحات بعض المصادر والمراجع من كتب الحديث الصحيحة، والمسانيد، والسنن، وكتب التاريخ، والرجال، وغير ذلك من مظانِّ هذه النصوص، ويبدو أنه أتى عليه حينٌ من الدهر نشط فيه لذلك العمل، ولكنه لم يُنْجِزْ سوى قدر ضئيل جداً من مجموع ما في الكتاب لا يتجاوز المئات من الأحاديث والآثار.

ويبدو لي من متابعة ما أضافه إلى نسخته الخاصة من توثيقات أنه لم يظفر بنسخة مخطوطة للكتاب، لأننا لا نجد استدراكات علمية على نص الكتاب، أو تنبيهات على مسائل واردة في الكتاب تحتاج إلى تعقيب، وإن كان ثمة ألفاظ نادرة في كل مجلد صَحَّح ضَبْطَه لها من مجهول أو معلوم، أو تراه يصحح عين المضارع، أو يكتفي بِرَسْمِ إشارة استفهام على كلمة في النص؛ ولعل ذلك من قبيل رغبته في مراجعتها في قادمات الأيام.

وكم كان فرحي عندما أخبرني الأستاذ غسان نويلاتي صاحب الدار المكية أن لدى الدار تعليقات على الكتاب بخط المرحوم الطناحي، لأنني وددت أن يكون هذا العالم الجليل قد تفرَّغ بعضَ الوقت لإعادة النظر فيما كان قد أعدَّه زمن الطَّلَب، لأن الرجل ـ كما قلت في موضع آخر من هذه المقدمة ـ قد حقق الكتاب ولمَّا ترسخ قدمُه، وهو في عشرينات العمر، وليس بين يديه سوى مخطوط واحد، ولو حصل ما نتمنَّاه لأمتَعَنا بصيد ثمين من خبير قد استوى على سُوقه، وبدا في أَخَرَةٍ من عمره نِحْريراً في معالجته لنصوص التراث، وأوجه خدمته، وأعلامه، وقضاياه، ولا ريب أنه قبل غيرِه قد أحسَّ بضرورةِ خدمة «النهاية» خدمةً يحتاج إليها هذا الكتاب الكبير الشأن، ولا سيما أن الوصول إلى بعض مخطوطات «النهاية» الموزَّعة في الخافقَين لم يَعُدْ أمراً عزيز المنال كما كان قبلاً.

وتفسيري للمسألة أنه - رحمه الله - كان مشغولاً بأعمال علمية استنفدَتْ وقته، أو أنه كان يرى أن عمله في «النهاية» يمثل مرحلة معينة من عمره، ويريد أن يُعَبِّرَ هذا العمل محضاً عن هذه المرحلة المتقدمة، فأبْقاه من غير أن يدعمه بما وَفَّقه الله إليه من علوم وشؤون.

* * * * *

وصف النسخ المخطوطة

١. **نسخة (ش): وهي في مجلدين:**

المجلد الأول: وكُتب على غلافه: «مقابل بأصل المصنف رحمه الله».

ويتألف من (٤٥٥) صفحة. وفي آخر المجلد عبارة في الجانب الأيسر من الورقة: «بلغت المقابلة بالأصل ولله الحمد والمنة». ويبدأ المجلد من أول الكتاب، باب الهمزة، إلى باب الجيم مع العين عند مادة (جعه).

وتحتفظ مكتبة شستربيتي بهذا المجلد برقم ٣٠٢٣ (٩٧٨ ل ٢٦٠٩).

والمجلد مضبوط بالشكل، وخطه نسخي قديم، في الصفحة (١٢) سطراً، وفي السطر (١١) كلمة تقريباً.

وكتب على غلافه: «وهو جميعه بخط المصنف» وأنا أستبعد ذلك، وقد يكون مَنْ كتب هذه العبارة يعني أنه مقابَلٌ بأصله.

أما **المجلد الثاني** من النسخة فيبدأ بباب الجيم مع الفاء، وعدد أوراقه (٤٣٥) ورقة.

وينتهي عند باب السين مع العين، وفيه: «وفرغ من كتابته الحسين بن عمر بن نصر في ثاني عشر من ذي القعدة من سنة سبع وستمئة» وقد تَغَيَّر الخط في هذا الجزء عند حرف الحاء مع الطاء.

٢. **نسخة (ك):**

وتحتفظ بها مكتبة كيلي ناظر، التابعة لمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، **وهي** برقم (٤٧)، وعدد أوراقها (٤١٧) ورقة، **وهي** نسخة كاملة، **وهي** في مجلد واحد. وفي الصفحة (٣٣) سطراً، وفي كل سطر (١٤) كلمة تقريباً، وخَطُّها نَسْخي. ولم يسجل عليها تاريخ النسخ.

وتبدو أهمية هذه النسخة في كونها عُورِضَتْ بعدة نسخ، وكُتِبت الفروق على جوانبها، وتحتوي على فوائد استقاها الناسخ من: القاموس المحيط،

والفائق، ومشارق الأنوار، ومختار الصحاح، والغريبين، ومختصر النهاية للسيوطي، وغريب الحديث للخطابي، وأسد الغابة، وغيرها. كما كان الناسخ يتابع ألفاظ المؤلف وينتقدها، أو يشرح غامضها.

ونظراً لأهمية هذه النسخة من حيث كمالُها، وقلة أخطائها، وعناية ناسخها بتصحيحها، وتَعَقُّب مؤلِّفها، أثبتنا أرقامها في صفحات التحقيق. وكنَّا نَعْتَدُّ بها في الاختيار، والترجيح.

٣. نسخة (ل):

وقد وَصَلَنا منها الجزء الثاني، ويبدأ بحرف الراء مع القاف إلى الفاء مع السين، وتقع في (٢٦٢) ورقة، وهي برقم (٤٢٥)، وتحتفظ بها مكتبة داماد إبراهيم باشا في إستانبول.

ويعود تاريخ النسخة إلى الثالث عشر من شعبان سنة ٧٢٩هـ، وخَطُّها نسخي قديم، وفي كل صفحة من النسخة (٢٢) سطراً، وفي كل سطر (١٢) كلمة، ولم يذكر الناسخ اسمه.

والنسخة مضبوطة بالشكل، وليس عليها حواشٍ، أو سماعات.

وقد عُنِينا بالإفادة منها نظراً لِقِدَمِها، وضَبْطِها، ولكنها لا تخلو من التصحيف والتحريف والبياضات والخروم.

وقد أشار الفهرس الشامل لهذه المخطوطة برقم (٢٣) ص (١٧٠٦)، وذكر أن في مكتبة داماد المجلد الثالث منها، ولكنني لم أقف عليه.

٤. نسخة (ج):

ويحتفظ بها قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٢٤٩٥)، وعدد أوراقها (٢٥١) ورقة، وفي الصفحة (٤٦) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وخطها نسخي دقيق.

وهي نسخة كاملة في مجلد واحد.

ولم يكتب الناسخ اسمه، وتاريخ النسخ، بَيْدَ أن على النسخة سماعاً بقلم

إسحاق بن أحمد بن يحيى سنة (٧٢٩هـ). ويبدو أن النسخة قوبلت على نسخة ثانية بدليل ما كُتِبَ على جوانبها بخط مغاير ممَّا هو من قبيل إتمام النقص الذي اعتَرىٰ النسخة.

وهي نسخة قيمة، قليلة التصحيف والتحريف، وهي من النسخ التي كنَّا نَعْتَدُّ بها في مرحلة إقامة النص، وقد أشار الفهرس الشامل إلى هذه النسخة برقم (١٦) ص (١٧٠٥).

٥. نسخة (م):

وتحتفظ بها مكتبة المتحف البريطاني برقم (٨٤٠)، وهي عبارة عن الجزء الثاني من الكتاب، ويبدأ بحرف الراء إلى حرف الغين، وهي في (٣٨٣) ورقة، وقد كتبها قاضي القضاة أبو بكر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكِناني المتوفى سنة ٧٦٧هـ، وهو صاحب كتاب «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك»[1] ولم يُسَجِّل عليها تاريخ نَسْخِه للكتاب، وهي من أجود نُسَخِ الكتاب، ضُبطت بالشكل، والتصحيف والتحريف، والسقط فيها مسائل نادرة جداً، وقد أَفَدْنا منها كثيراً في الترجيح بين النسخ، ويبدو أن القاضي ابن جماعة قد كتب «النهاية» في ثلاثة مجلدات، وقد ضاع من كتابته المجلد الأول والثالث.

٦. نسخة (و):

وتحتفظ بها مكتبة سانت بطرسبورغ في روسيا برقم (١٧٠٩ سي).

وهي نسخة كاملة، عدد أوراقها (٤٤٦) ورقة، وفي الصفحة (٣١) سطراً، وفي السطر الواحد (١٨) كلمة تقريباً.

وتقع النسخة في مجلد واحد، وخَطُّها نسخي، ولم يظهر اسم الناسخ. وقد سَجَّل تاريخ نَسْخِها على النحو التالي: «انتهى من نسخه في جمادىٰ الآخرة سنة

---

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/ ٣٧٨، والأعلام ٤/ ٢٦.

تسع وستين...»، وعلى هذا فإنَّ تاريخَ النسخ لم يتضح كاملاً؛ لأن ما بعد لفظة «وستين» بياض.

ليس على النسخة أية تعليقات، وقد أَفَدْنا من النسخة كثيراً في مرحلة إقامة النص.

٧. نسخة (ت):

وتحتفظ بها مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٥٤٢ (٢٣٢/١٩٣) وعدد أوراقها (٤٧٨) ورقة، وقد نَسَخَها إبراهيم بن محمد الشيرازي سنة (١٠٦١هـ) في الحادي عشر من رجب بخط نسخ تعليق، في مجلد واحد، تتضمن الصفحة (٢٥) سطراً، وفي السطر (١٥) كلمة تقريباً.

ويبدو أن النسخة قُوبلت على نسخة مخطوطة غيرها بعد الفراغ من نَسْخِها، وذلك بَيِّنٌ من تصحيح كثيرٍ من الألفاظ، واستكمال النقص، وعلى هذا فهي نسخة قَيِّمة، أفدنا منها في أثناء مرحلة إقامة النص.

والنسخة مُذَهَّبة ومزخرفة.

٨. نسخة (ف):

ويحتفظ بها مركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم (١٣٨٠٤). وعدد أوراقها (٥٥٥) ورقة، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة (٩٦١هـ)، ولم يكتب الناسخ اسمه، وفي الصفحة (٣١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وخَطُّها نسخي، وكُتِبَتْ رؤوس الفقرات بالحبر الأحمر، وعليها زخارف.

والنسخة في مجلد واحد، وهي كاملة، ولا تخلو من التصحيف والتحريف والسقط، وليس عليها أية سماعات، أو مقابلات.

٩. نسخة (ص):

وتحتفظ بها المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم (٣٩٦)، وهي من أول باب الهمزة إلى نهاية حرف الشين. وتقع في (٢٩١) ورقة، وفي الصفحة (٣١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً.

وليس على النسخة تاريخُ نَسْخِها، واسم ناسخها، وليس عليها توثيقات، أو سماعات، أو مقابلات، وعليها تمليك على الغلاف يوحي بوقفها على طلبة العلم.

وأشار «الفهرس الشامل» إلى هذه النسخة برقم ١٣٤ (ص١٧١٠).

١٠. نسخة (ز):

وتحتفظ بها المكتبة الأزهرية في القاهرة تحت رقم (٤٣٩٥٢). وعدد أوراقها (٥٢٤) ورقة، وهي في مجلد واحد. ويعود تاريخ نَسْخِها إلى السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٠٩١هـ، ولم يذكر الناسخ اسمه.

في الصفحة (٣٣) سطراً، وفي السطر (١٥) كلمة، وخَطُّها نسخي. وليس على النسخة حواشٍ، أو مقابلات، أو سماعات، ولا تخلو من التصحيف والتحريف والسقط، وليس فيها ما يشير إلى رمزَي المؤلف: هـ، س.

وقد أشار الفهرس الشامل إلى هذه النسخة برقم: ٩٤ (ص ٧٠٨).

١١. مطبوعة كتاب النهاية بتحقيق الدكتور محمود الطناحي:

ظهرت هذه المطبوعة عام (١٩٦٣م) وكان لها ذيوع وانتشار؛ لما بذله محققها الدكتور محمود الطناحي رحمه الله من جُهْدٍ في ضَبْطِها وفهرستها، وقد اعتمد على المطبوعة العثمانية، ومخطوطةِ دار الكتب المصرية، وقد قُمْتُ بمقابلة هذه النسخة على نسختي، بعد الفراغ من تحقيقها، فأثبتُّ أهمَّ الاختلافات، ورمزت لها بالرمز (ط).

وقد اعتذر الدكتور الطناحي عن تَوَقُّفِه عن استدراك ما فَرَطَ في طبعته «من هَنات وزَلّات»[1]، لأن هناك «مَنْ سطا على الطبعة وهم مُصَوِّرو الكتب في بيروت، وأصدروا منها طبعتين» كما أقرَّ الدكتور أنَّ عَمَلَه في الكتاب كان من

(١) انظر: مقدمته على منال الطالب ص ٢٤، ومقالاً له في مجلة اللغة العربية بجامعة أم القرى، عـ١، سنة ١٤٠١، ص٦٦.

أوائل اشتغاله بالعلم، إذ كان في العشرينات من عمره عندما حقق الكتاب، وذلك لأنه نشر الكتاب عام ١٩٦٣م، وهو من مواليد عام ١٩٣٥م.

وقد تحدَّثْتُ في موضع ثان من هذه الدراسة عن منهج تحقيقي للكتاب، واجتهدتُ في سَدِّ الجوانب التي كانت تحتاج إلى استدراك في طبعته.

وشهرة كتاب «النهاية»، وأهميته، وكونه يحتلُّ منزلة كبيرة في مكتبة غريب الحديث جعلت أعناق بعض الدُّخلاء تشرئب إلى الفائدة المادية من جَرَّاء نَشْرِه باسمٍ مُزَوَّرٍ هو التحقيق. والذي حدث أن هؤلاء الدخلاء كانوا يُثْبتون في طبعاتهم مَتْنَ الدكتور الطناحي - رحمه الله - من غيرَ أن يذكروه، بعض هؤلاء أثبت ضَبْطَ مطبوعته حرفاً حرفاً، وبعضهم أغفل الضبط، وبعد ذلك تراه يخبط خَبْطَ عشواء في تخريج نصوص الحديث، فتكون النتيجة أن الحديث الذي يَرِدُ لدى ابن الأثير في وادٍ، وما يوردونه من تخريج في واد آخر، وليس في مطبوعاتهم أية خدمة للنص، وما هو إلا سَلْخٌ واضحٌ لمطبوعة الدكتور الطناحي.

١٢. مطبوعة العثمانية من كتاب «النهاية»:

طُبع كتاب «النهاية» في القاهرة في المطبعة العثمانية سنة (١٣١١هـ) في أربعة مجلدات. وقام بتصحيح هذه الطبعة الشيخ عبد العزيز بن إسماعيل الطهطاوي. وهي طبعة جيدة مضبوطة الشكل في جمهورها. غير أنَّ ضُروباً من التصحيف والتحريف قد لحقها، وكانت هذه النسخة أصل التحقيق الذي أخرجه الدكتور محمود الطناحي كما ذكر في مقدمته، وقَرَن هذه النسخة بمخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٥١٦) حديث، التي يعود تاريخها إلى سنة ١٠٨٩هـ.

وقد قمتُ بمقابلة المطبوعة العثمانية كاملة على ما لديَّ من مخطوطات، ورَمَزْتُ لها بالرمز (عث)، وقد أَفَدْتُ منها في ترجيح بعض الألفاظ، أمَّا موضوع الضبط فقد كان لي حافزاً على فَيْضٍ من المراجعات، وما تَنُصُّ عليه المعاجم، وكتب اللغة الموثقة.

١٣. نسخة لسان العرب:

من المعروف أن «**اللسان**» يقوم على بعض مصنفات في اللغة، ومن هذه المصنفات كتاب «النهاية»، فقد فَرَّغ معظمَه ابنُ منظور في معجمه، وذكره في مقدمته[١]، فقد رأى «أن أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري قد أتى بجميل الآثار، وجاء في ذلك بالنهاية وجاوز في الجودة حدَّ الغاية» ومن هنا فقد عَدَدْتُ ما أورده ابن منظور في «اللسان» في موضع المادة اللغوية التي عقدها، نسخةً من نسخ «النهاية» تستحق أن أقابلها بما لديَّ من أصول الكتاب، وقمت بمقابلة جميع ما أورده من «النهاية»، سواءً أصرَّح باسم ابن الأثير، أم لم يُصَرِّحْ. وقد اقتبس منه معظمَ الكتاب، وكنت إذا وجدتُ اختلافاً ذا بال عن الأصول الخطية التي بيدي، أشرت إلى ذلك في الحاشية بقولي: «في اللسان كذا»، وكنت أستأنس بما في «اللسان» وقد أَتَقَوَّى به لأرجِّح ما اخترته من النسخ ليكون في متن الكتاب، إذا وافَقَتْه إحدى نسخ «النهاية» المخطوطة.

* * * * *

(١) مقدمة اللسان ص ٨.

طبعات الكتاب

حظي «النهاية» بطبعات كثيرة، وأودُّ أن أوجز تعريفاً ببعضها:

١ ـ **مطبوعة طهران**، وقد ظهرت سنة ١٢٦٩هـ، وتقع في مجلد واحد، وهي في (١٩٩) ورقة، وليست مضبوطة بالشكل.

٢ ـ **مطبوعة المطبعة العثمانية** سنة (١٣١١هـ)، وسوف نشير إليها في موضع آخر من هذه الدراسة.

٣ ـ **مطبوعة المطبعة الخيرية** سنة (١٣١٨هـ)، وتقع في أربعة أجزاء، وطُبع على حاشيتها «الدر النثير» و«مفردات الراغب»، وهذه الطبعة غير مضبوطة بالشكل.

٤ ـ وأخرجت **دار الكتب العلمية** ببيروت سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، طبعة تجارية من خمسة مجلدات، كُتِبَ على غلافها خرَّج أحاديثه، وعلَّق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، وقد اعتمدَتْ هذه الطبعة على متن الدكتور محمود الطناحي، ولم تستفد من أية مخطوطات.

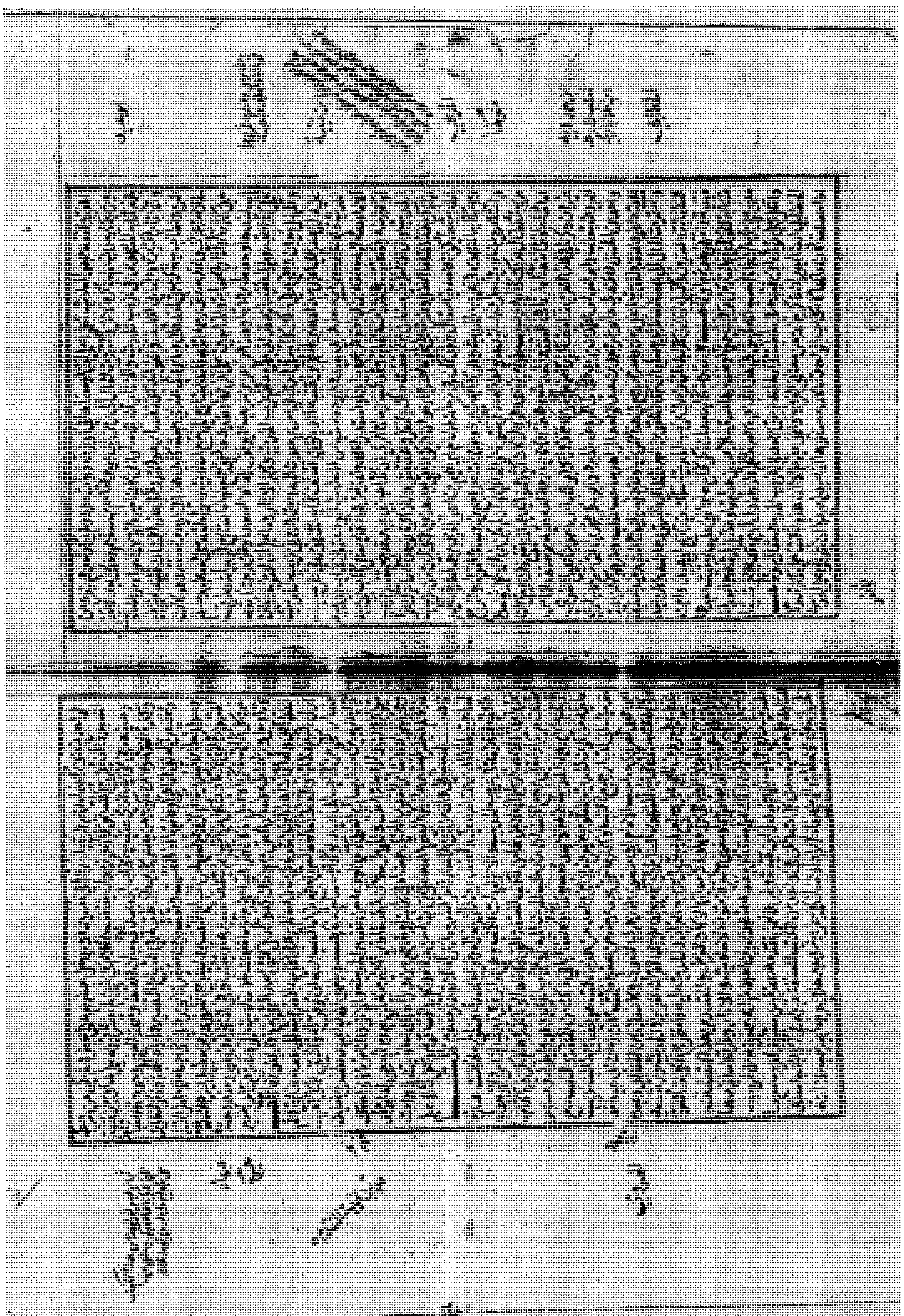
٥ ـ **مطبوعة دار المعرفة** في بيروت ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م وهي في مجلدين اثنين، وسُجِّل على غلافها تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، وهي معتمدة اعتماداً كلياً على مطبوعة الدكتور الطناحي حيث سُلِخ مَتْنُها سلخاً تاماً، أما الحاشية فهي معتمدة على برنامج من البرامج الإلكترونية. ويبدو أن المتعامل مع البرنامج ذو بضاعةٍ مزجاة؛ لأنَّ ما يورِدُه من تخريج للحديث جمهورُه في وادٍ، ونص الحديث في «النهاية» في وادٍ آخر، ولا يملك مَنْ يعود إلى هذه الطبعة إلا أن يأسف لما انزلقت إليه هذه الطبعات.

* * * * *

صورة الورقة الثالثة من نسخة (ش) المجلد الأول

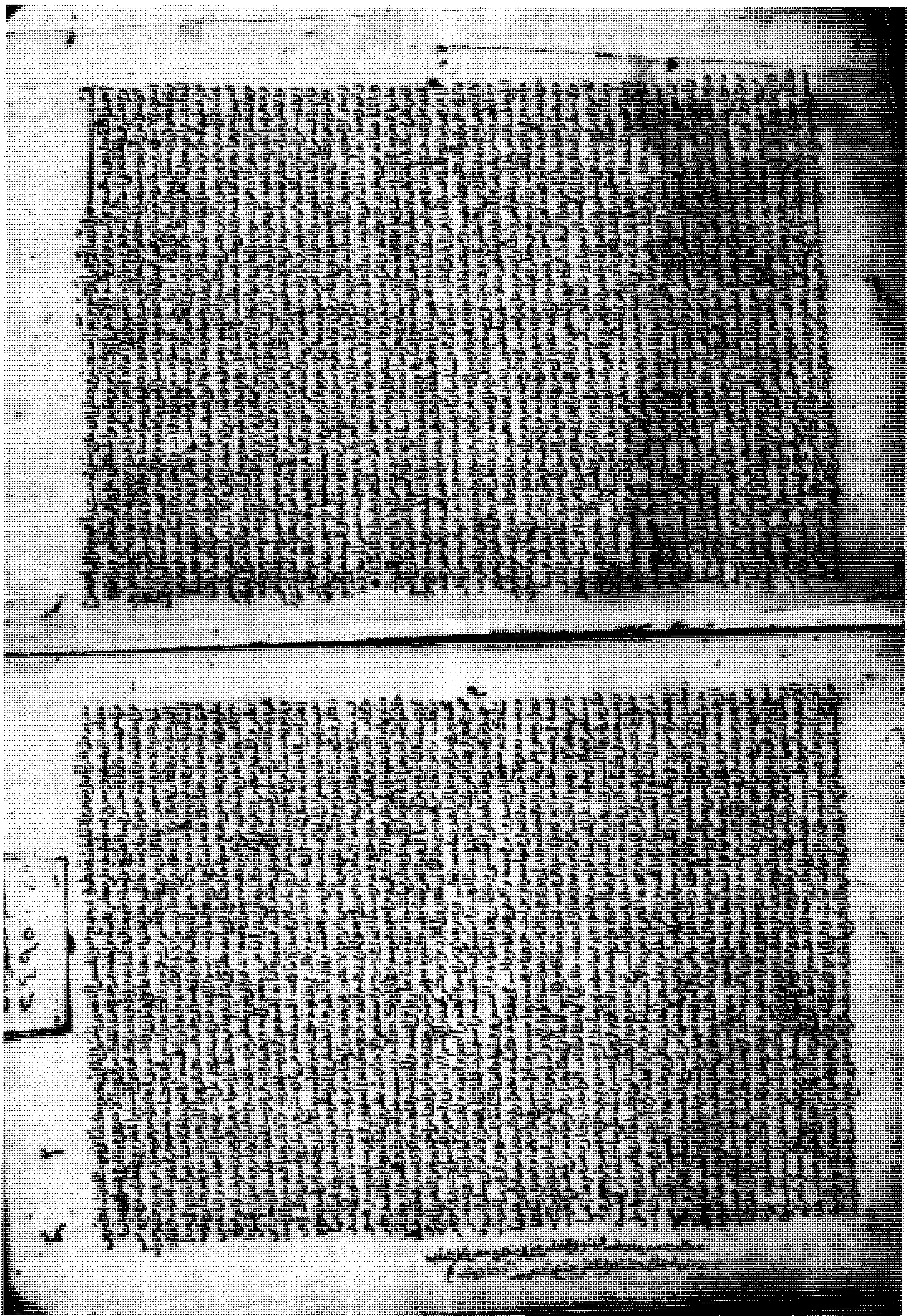


صورة الورقة الأخيرة من نسخة (ش) المجلد الثاني



صورة الورقة الثالثة من نسخة ك

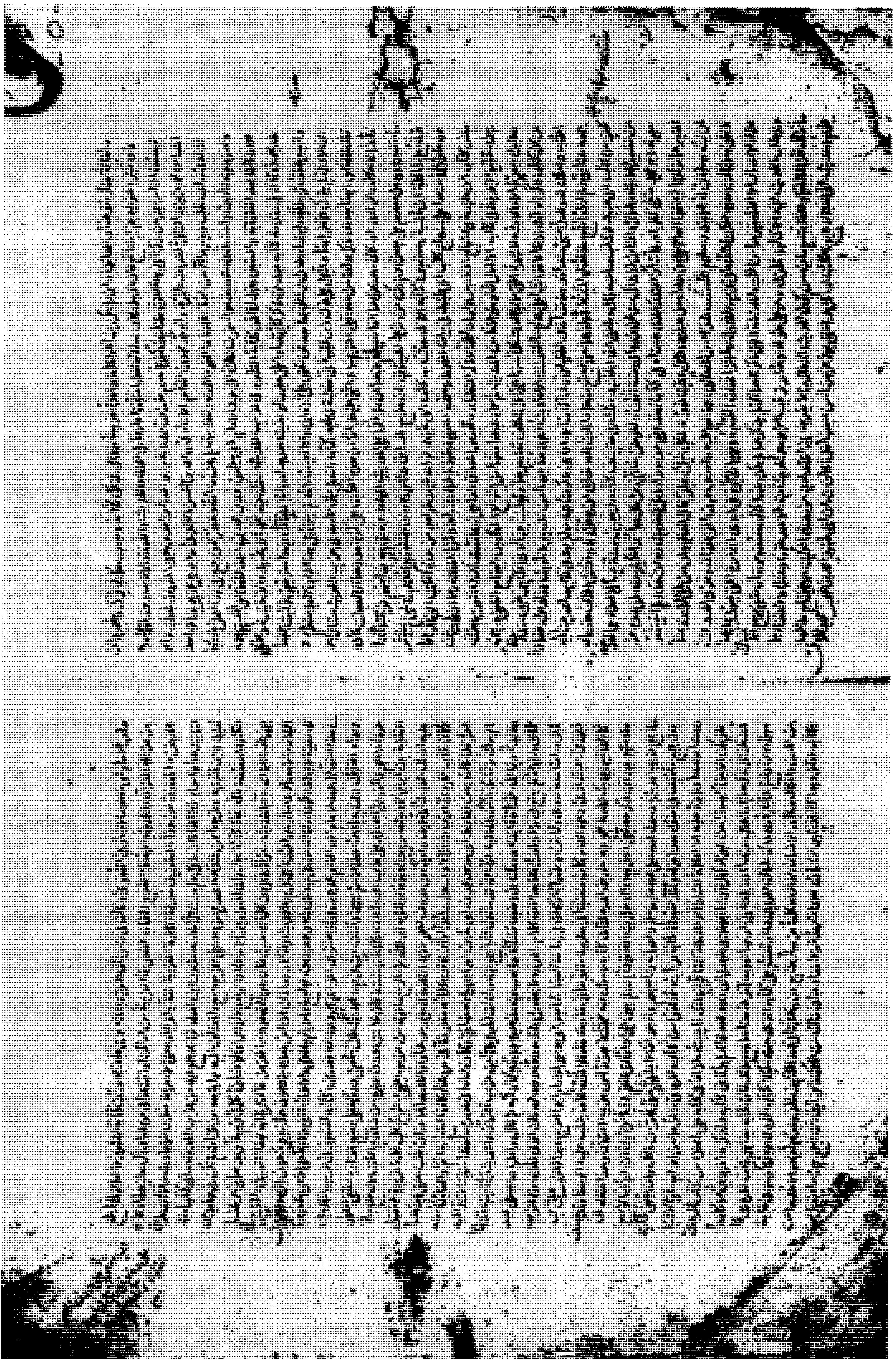
صورة الورقة (٧٤) من نسخة (ل)



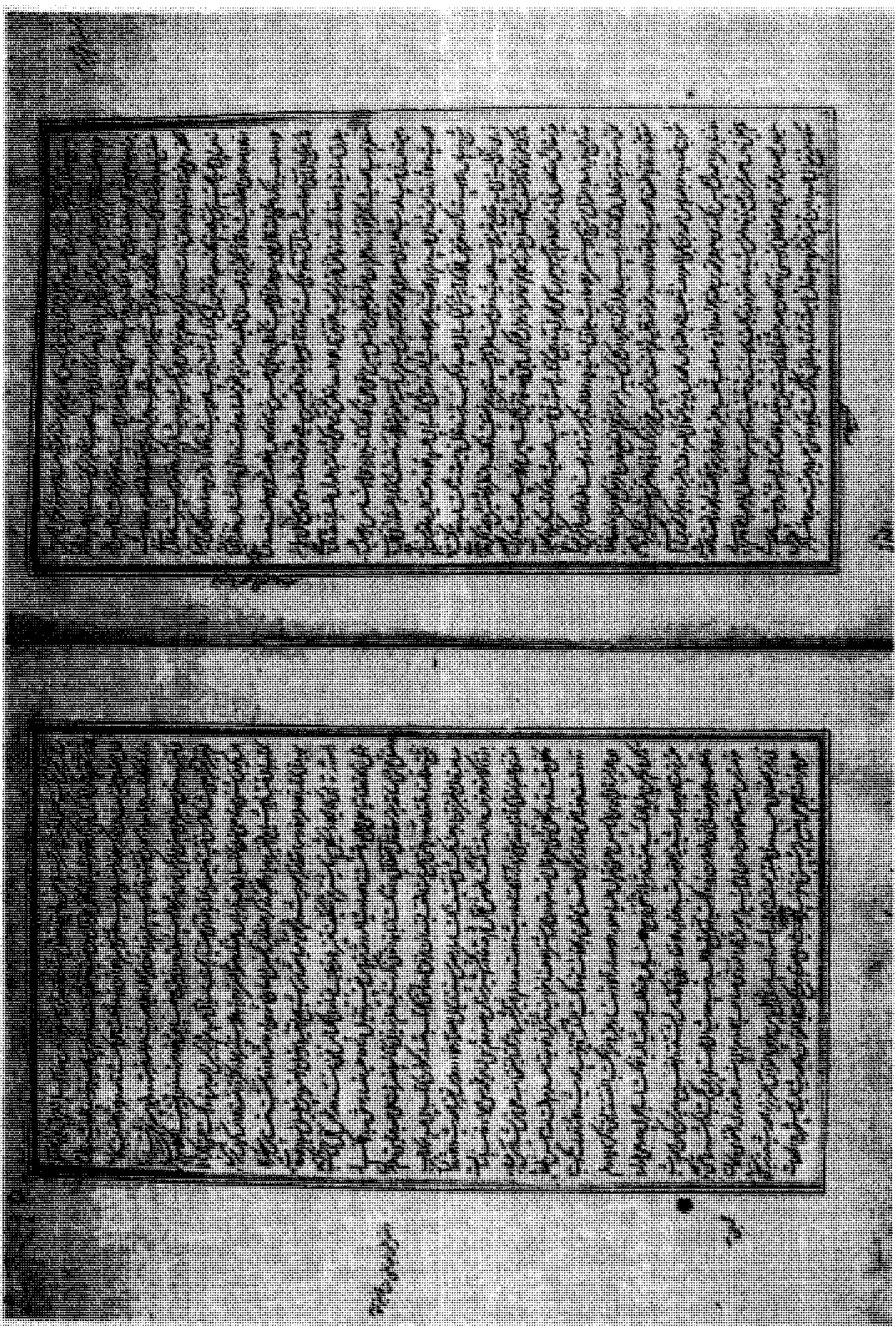
صورة الورقة الثانية من نسخة (ج)

صورة الورقة الثانية من نسخة (م)

صورة الورقة الأخيرة من نسخة (م)

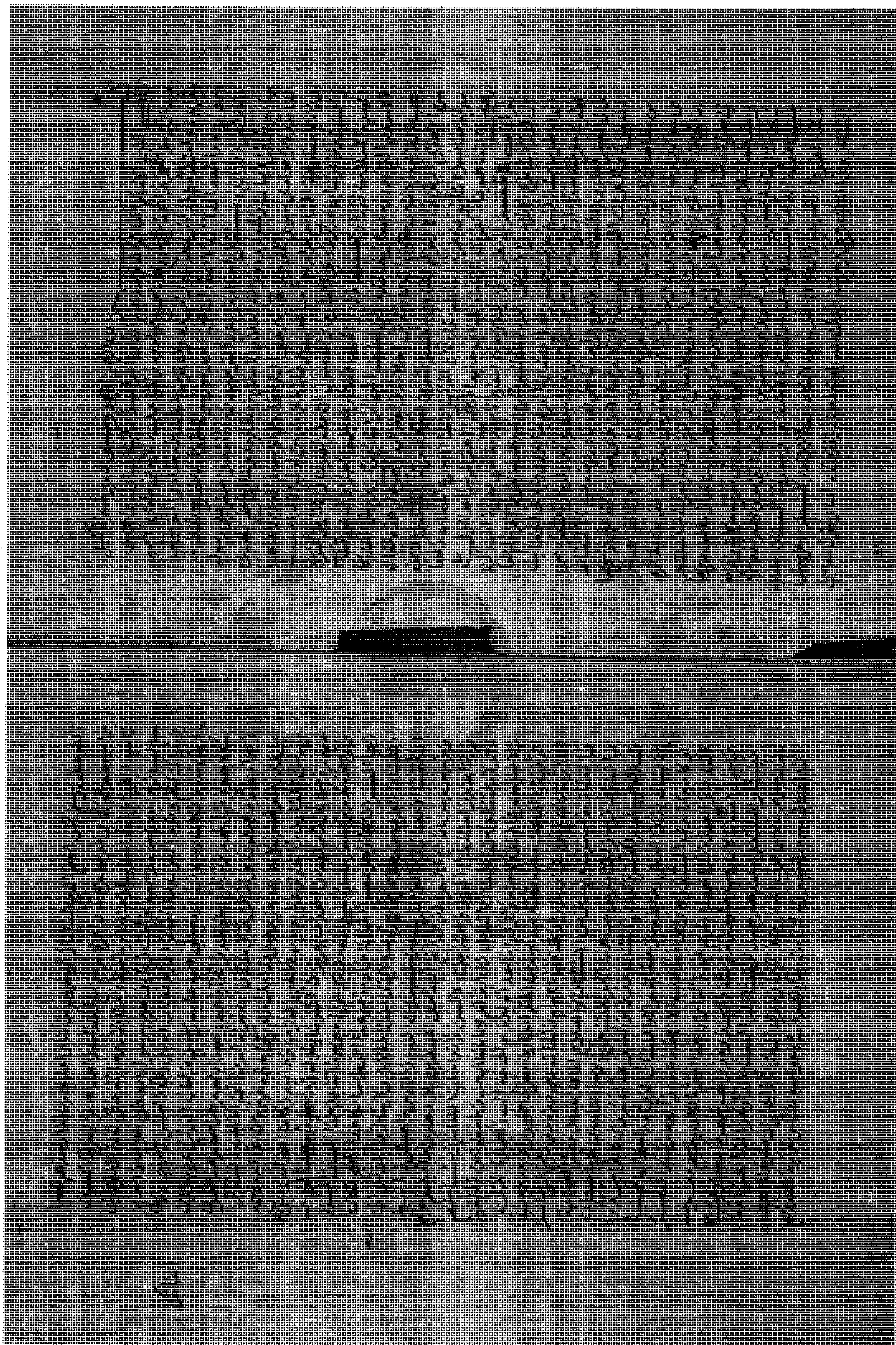


صورة الورقة الخامسة من نسخة (و)



صورة الورقة الخامسة من نسخة (ت)

صورة الورقة الثانية من نسخة (ف)



صورة الورقة الثانية من نسخة (ص)

صورة الورقة الثالثة من نسخة (ز)